شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 5 - June 2003

العدد الخامس – يونيو ٢٠٠٣

تفجيرات الرياض: نبتة شيطانية أم حصاد؟

لماذا أُطيح بجمال خاشقجي؟

الجذور المحليّة للعنف السياسي

عدم شرعية الحكومة يشرعن العنف

جدل السيادة المزدوجة بين الدين والدولة

إنفجارات الرياض

معالجات قديمة.. وإصلاحات مؤجّلة

العنف الداخلي

بين تأجيل الإصلاحات وتعجيلها

لم تنطفئ محركاتها بعد

عقيدة التنزيه.. وأيديولوجية الفتح

بعد إنحسار دور الدولة الأمني

من يحقّق المصالحة الوطنية الشاملة

لص بلادي

بالتمادي . .
يصبح اللص بأوربا مديراً للنوادي،
وبأمريكا،
زعيماً للعصابات وأوكار الفساد،
وبأوطاني اللتي من شرعها قطع الأيادي،
يصبح اللص . . زعيماً للبلاد

☆☆☆

طاغوتية

في بلاد المشركين،
يبصق المرء بوجه الحاكمين،
فيجازى بالغرامة؛
ولدينا نحن أصحاب اليمن،
يبصق المرء دماً تحت أيادي المخبرين،
ويرى يوم القيامة،
عندما ينثر ماء الورد،
والهيل - بلا إذن - على وجه أمير المؤمنين

☆☆☆

منفيون

لمن نشكو مآسينا؟
ومن يصغي لشكوانا، ويجدينا؟
أنشكو موتنا ذلا لوالينا؟
وهل موت سيحيينا؟
قطيع نحن والجزار راعينا؛
ومنفيون نمشي في أراضينا؛
ونحمل نعشنا قسرا بأيدينا؛
ونعرب عن تعازينا لنا فينا؛
فوالينا، أدام الله والينا،
رآنا أمة وسطا، فما أبقى لنا دنيا،
ولا أبقى لنا دينا؛
ولاة الأمر: ما خنتم، ولا هنتم،
ولا أبديتم اللينا،
جزاكم ربنا خيرا،
كفيتم أرضنا بلوى أعادينا،
وحققتم أمانينا،
وهذي القدس تشكركم،
ففي تنديدكم حينا،
وفي تهديدكم حينا،
سحبتم أنف أمريكا،
فلم تنقل سفارتها،
ولو نقلت - معاذ الله لو نقلت -
لضيعنا فلسطينا؛
ولاة الأمر هذا النصر يكفيكم، ويكفينا،
تهانينا

☆☆☆

أحمد مطر

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية

(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

هذا زمنٌ أصبح فيه الجبان شجاعاً

بعكس ما جرى في العقود الماضية التي جبّنت الشجعان، ومرّغت في الوحل أنوفاً كريمة، كادت أن تسقط من عين المواطن العادي المضلّل بإعلام السلطة وتوابعها.

شهداء قضوا نحبهم في السجون وتحت التعذيب وفي الشوارع والمنازل برصاص الجند والطائرات، وانتقلوا الى رحمة ربهم الواسعة، ومضوا وهم يحملون وزر التعرّض للنظام الوطني الأمين! وبعكس مقاتلة المحتل الذي ينال شرف الشهادة والمقاومة، كانت مقاومة الطغيان في بلادنا والى وقت قريب تعدّ ـ بسبب التضليل ـ خيانة وفجوراً، ليس عند رجال الحكم فحسب بل عند كثير من المواطنين العاديين الذين كانت تسوقهم أجهزة الدعاية والتضليل الى مواقف أشدّ نكاية وإيلاماً للنفس من أجهزة القمع نفسها.

بعكس هذا كلّه.. تصنع الظروف السياسية في المملكة ـ اليوم ـ مناخاً يعطّل مفاعيل القمع الشديد، أي القمع الذي لا يستطيع الفرد العادي تحمّله، وتقتحمُ فيها أدوات الإتصال الكوني معاقل التضليل والتجهيل لجماهير الشعب. حدثت النقلة النوعيّة الأولى مباشرة بعد الغزو العراقي للكويت، فانكشف المستور والمخبوء عن قذارات وتلاعبات وفظائع صدمت الوجدان الشعبي.. وجاءت المرحلة الثانية مع انطلاقة الإنترنت شعبياً وتكاثر قنوات التلفزة الفضائية، فما أبقت إلا القليل من الأسرار التي أُحكمت الأقفال حولها، لكن الكثير من المجهول قد توضّح، وسقطت هيبة النظام من النفوس والأعين مع ما في ذلك من تبعات سياسية واجتماعية مذهلة.

اليوم، وقد تحرّر المواطن من فظاعة الجهل السياسي وهو يحثّ الخطى ليلحق بشعوب أخرى ماورة أدركت واقعها.. تتفكك القيود السياسية والإعلامية الرسمية الواحدة تلو الأخرى. وتقحم الظروف السياسية والإقتصادية المعتمة بالأفراد جماعات ووحدانا في أتون المطبخ السياسي اليومي، فلم يعد الشيوخ أبخص، ولم يعد مقبولاً أن يتحول الحكم إقطاعاً وإثره، وليس بالإمكان شحذ وسائل التضليل مرّة أخرى لتزيد من فاعليتها. هذا زمن مضى، والإستحقاقات المترتبة على هذا التحوّل المهول، الذي لم يدرس بما فيه الكفاية مع الأسف، سواء في المجال السياسي أو غيره وجَب تسديدها. ولكن التلكؤ، والمراهنة على تمطيط الزمن، أو على فرصة ما تسنح لإعادة عقارب التاريخ، هو ما يجعل البلاد اليوم تقف وراء انسداد قد يتبعه إعصار يدمّر كل السدود والحصون.

اليوم.. ترتفع أصوات المطالبين بالإصلاح بمختلف توجهاتهم، ويجري النقد على مسمع من السلطة ورموزها، وهم غير قادرين على حبس اللسان بعد انطلاقته، ولا على شراء الضمائر كما كانوا يفعلون من قبل. وليس أمامهم من مخرج سوى سبيل الإصلاح أو السيل القادم.

الدهر يومان.. وهذا يوم الشعوب. ليس شعاراً ما نقوله، بل حقيقة لا يريد المستبدون والطغاة الإعتراف بها.

لقد ضحكوا على شعبنا سنين طويلة، وخدمتهم الظروف في ذلك. ولكن هذا زمن مختلف، إنه زمن هزيمة الإستبداد، لا أحد يستطيع إلغاءه، وإن استطاعوا تأخيره.

وكما اقتاتوا على جهلنا وجبننا وتخاذلنا زمناً طويلاً.. آن لهم أن يجربوا نتائج الوعي النسبي، وأصوات الحق والحقيقة.

إن جيوش الجبن قد آذنت على الرحيل. ربما كان ذلك أحد أسباب تكاثر الشجعان!

ما بعد إنحسار دور الدولة الامني

هل من رشيد يحقق المصالحة الوطنية الشاملة؟

الانزلاق الخطير نحو مسلسل تصاعدي للعنف كما تنذر بذلك تفجيرات الرياض في الثاني عشر من مايو الماضي يعيد تأكيد خيار المصالحة الوطنية وبإمتياز فريد من أجل كسر حلقة الخصومات التي باتت تهدد بتمزيق شبكة العلاقات الداخلية والتي قد تأخذ أشكالاً انفجارية غير قابلة للتطويق.

تفتح إنفجارات الرياض ومسلسل العنف المتواصل بصورة متقطعة في مناطق متفرقة من المملكة المناظرة المؤجلة حول المهمة الوطنية للدولة. فالمناطق المنتظمة في وحدة جيوسياسية عام ١٩٣٢ لم تشهد انصهاراً وطنياً، ولم يتولّد منها وطن واحد وأمة واحدة، فقد ظلت عناصر الانقسام والخصومة في تلك الوحدة السياسية تحكم العلاقات الداخلية بين المناطق من جهة وبينها وبين الدولة من جهة ثانية، وعلى ذلك أرسيت كل أساسات التقسيم فطبعت سياسات الدولة، وتجسّد ذلك في تقسيم الثروة وتوزيع السلطة والخدمات وفي قوانين الدولة وأجهزتها وفي رؤيتها لمن تسوس. وقد وجد السكان ـ أغلبهم على الأقل ـ أنفسهم في حالة خصام مع دولة كان يفترض أن تمثل مصدر الحماية والرعاية لهم، بل وجدوا ـ أغلبهم أيضاً على الأقل ـ أنفسهم في خصومات مفتعلة مع بعضهم دونما أسباب ظاهرة سوى ما تغذّيه الدولة بسياساتها أو بعض أجهزتها كمتطلب استثمار التناقضات الداخلية من أجل الفوز بالسيطرة وإدامة أمد السلطة.

الدولة بما هي إطار سيادي كان بإمكانها البقاء خارج دائرة الانقسامات الداخلية وكان بإمكانها إستعمال كل إمكانياتها المالية والاعلامية والسياسية من أجل تنشئة الوحدة وإشاعتها بين الجماعات المنضوية داخل الدولة، وهذا ما تفعله كل دول العالم، ففي سويسرا على سبيل المثال نجحت الدولة في بلورة صيغة توافقية قادرة على استيعاب كافة القوى السياسية والاثنية، التي وجدت في هذه الصيغة متّسعاً لها ومساحة تمارس عليها حقها السياسي دون إفتئات من قوة على أخرى، ولذلك كانت الديمقراطية التوافقية نظاماً ناجحاً في سويسرا وغيرها من الدول التي تحتضن جماعات منقسمة بصورة حادة، بحيث تحول النظام الى مصهر سياسي مرن قادر على تلبية حاجات الجميع. ليست السعودية وحدها التي تضم طيفاً واسعاً من القوى الاجتماعية والسياسية والمذهبية المتباينة حتى تحتاج الى حل إستثنائي بل هو حال يعيشه أغلب دول العالم، فليس هناك دولة متوحدة عرقياً واثنياً وثقافياً وحتى فرنسا معقل القومية ومحل ولادتها لم تكن بمنأى عن هذا التنوع الاثني والثقافي والعرقي.

جذر المشكلة وجوهرها في بلادنا أن الدولة تحوّلت الى لاعب رئيسي في حلبة الخصام الداخلي بل وداعم له ومحرّض عليه، وقد أدى ذلك الى إختلالات إجتماعية مضطردة. لعل الظروف الاقتصادية والسياسية السابقة والمستقرة نسبياً الى حد ما أسهمت في إخفاء وكبت تلك الاختلالات وليس إلغاءها، ولكن التحوّلات الاقتصادية والسياسية السالبة كشفت وبدرجة عميقة عن تصدّعات بنيوية خطيرة في الدولة، ولم يعد هناك من حلول تلفيقية أو خيارات تكتيكية هروبية يمكن التوسّل بها لتعطيل المسار الانهياري الذي تسلكه الدولة.

يدرك المتضررون في الحجاز والشرقية والجنوب والشمال بأن الدولة لم تلبِّ الحد الأدنى من تطلعاتهم السياسية والثقافية كما لم تحقق لهم مستويات مرضية من العيش والرفاه، ويدرك المتضررون أيضاً بأن الدولة نشأت على قاعدة خصومة مع عقيدتهم وخصوصياتهم الثقافية والتاريخية، وأن نشوة النصر العسكري قد عزّزت تلك الميول الانقسامية لدى قادة الدولة قبل غيرهم.

ثمة خشية بأن الخصومات الداخلية بين القوى الدينية والاجتماعية والتي جرى تغذية بعضها من قبل الدولة قد تتفجر هي الأخرى بصورة عنفية، في ما يشبه الحرب الأهلية. فمخزون العنف في هذا البلد هائل، وأن مبررات انفجاره قد تكون جاهزة، إن لم تكن جاهزة فعلاً، فالمبررات الدينية للبدء بتصفيات جسدية والاشتباك المسلح متوفرة لدى الجناح المتشدد من التيار السلفي. فالدوافع المحرّضة على قتل الأجانب وتخريب المنشآت قابل للاستخدام ضد السكان المحليين، فالأدبيات الدينية تلقّن الموحدّين رسالة أن قتل المشركين من أهل الكتاب ومن المسلمين سواء بسواء بعد إقامة الحجة عليهم واجب منزل من السماء. وهذه الرسالة لم تتسرب عبر منشور سري أو جلسة مغلقة بل هي تلقى جهراً وعلانية في مساجد الدولة وجامعاتها والكتب المطبوعة على نفقتها، كما تصدر في فتاوى علماء أعضاء في مؤسستها الدينية.

ثمة حيرة يتركها انحسار دور الدولة في غمرة الانفلاتات الخطيرة وكأن هناك من يريد إبلاغنا بأن الدولة فقدت السيطرة الأمنية على المساحة التي تتمسرح سياسياً عليها، وليس هناك من قدرة لديها سوى النزول الى مستوى الخصماء بأن تكون أحدهم.

كان مخيّباً حقاً ردود فعل وزير الداخلية وولي العهد ووزير الخارجية على تفجيرات الرياض، فقد أفرغوا حنقهم في لغة من الطراز القديم، لغة "سنضرب بيد من حديد" و"لن يفلت الفاعلون من

قبضة الأمن" وباقي الجمل القصار المحمّلة بالنذير. لقد تعامل كبار القوم مع التفجيرات وكأنها قضية في حادثة، أو نبت طارىء، ولذلك جاء الحل من سنخ المشكلة، على طريقة معالجة الإرهاب بالإرهاب. ولأن الكبار يرون بأن العنف خارجي المنشأ والتوجيه، فقد أجمعوا أمرهم على التعامل معه بملاحقة المشتبه بتورطهم في الحادثة، والذين لا يتجاوز عددهم تسعة عشر شخصاً، وتناسى القوم سلسلة طويلة ممتدة من حوادث العنف والاضطرابات الأمنية. وسننقل هنا ما رصده موقع (الجزيرة نت) من حوادث استهدفت الأجانب وبخاصة القوات الأميركية المتمركزة في السعودية:

ـ **١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥**: أسفر انفجار سيارة ملغومة بمجمع عسكري أميركي في الرياض عن مقتل سبعة أشخاص منهم خمسة أميركيين وهنديان وجرح أكثر من ٦٠ آخرين.

ـ **٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٩٦**: أدى انفجار قنبلة في شاحنة وقود إلى مقتل ١٩ عسكريا أميركيا وجرح ما يقرب من ٤٠٠ شخص في مجمع أبراج الخبر الذي تستخدمه القوات الأميركية كثكنات عسكرية، الأمر الذي أدى إلى انتقال العمليات الجوية الأميركية إلى قاعدة الأمير سلطان الجوية على بعد ٦٠ ميلا من الرياض.

ـ **١٧ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٠**: قتل بريطاني وجرحت زوجته عندما انفجرت سيارتهما في الرياض.

ـ **٢٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٠**: انفجرت سيارة في الرياض مما أدى إلى إصابة ثلاثة بريطانيين بجروح طفيفة.

ـ **١٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٠**: أصيب بريطاني بجروح خطيرة في انفجار طرد على شكل عبوة عصير وضع قرب الزجاج الأمامي لسيارته في مدينة الخبر شرقي السعودية.

ـ **١٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١**: وقع انفجار في مركز تجاري وسط الرياض ولكنه لم يسفر عن إصابات أو أضرار حسب مصدر أمني سعودي.

ـ **١٥ مارس/ آذار ٢٠٠١**: أسفر انفجار قنبلة في سلة قمامة قرب أحد مطاعم كنتاكي بالرياض إلى جرح بريطاني وآخر مصري.

ـ **٢ مايو/ أيار ٢٠٠١**: أدى انفجار طرد ملغوم إلى إصابة طبيب أميركي في مركز طبي بمدينة الخبر إصابة بالغة.

ـ **٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١**: ألقى أحد المارة قنبلة على مركز تجاري بالخبر عشية القصف الأميركي لأفغانستان، مما أسفر عن مقتل مهندس بترول أميركي وإصابة آخر بالإضافة إلى بريطاني وفليبينيين.

ـ **١٢ مايو/ أيار ٢٠٠٣**: هزت أربعة انفجارات ثلاثة مجمعات سكنية تضم أميركيين وغربيين وسعوديين في أنحاء مختلفة من الرياض مما أسفر عن مقتل ١٠ وإصابة أكثر من ٦٠ شخصا منهم ما يزيد على ٤٠ أميركيا. وتحوم الشبهات حول تنظيم القاعدة كما جاء على لسان وزير الخارجية الأميركي كولن باول.

أما المشهد الأمني على المستوى الأهلي، وعلى مستوى المواجهة مع الدولة فهو الآخر يختزن قائمة مفتوحة من الحوادث المحمّلة بدلالات خطيرة ومفزعة. ففي الجوف جرت خلال الستة شهور الماضية أربع إغتيالات لمسئولين وقضاة محليين، ويجدر الالتفات هنا الى أن الوضع الأمني بلغ حداً من التدهور في هذه المنطقة بحيث أدى الى إنحسار السلطة بصورة نهائية في أوقات الليل. في الطائف أصبح القتل ومشاهد الجثث الملقاة على قارعة الطرق وحمل السلاح من قبل المعلمات في الطائف هو المألوف، يذكر أنه في النصف الثاني من أبريل الماضي وقعت اشتباكات جماعية متكررة قتل فيها اثنان، فيما يسمع بين حين وآخر عن اشتبكات بين السكان المحليين والعمال الأجانب.

سرقة السيارات والبنوك والاعتداء على المنازل وتجريف مراكز الصرف الآلي بما فيها من أموال، وبيع السلاح المهرّب من كل المنافذ البرية هي مشاهد أخرى تكاد تطبع مساحة واسعة من المملكة. ظاهرة المخدرات المنتشرة والعصابات المنظّمة والظواهر الفوضوية التخريبية التي تجتاح المناطق وسقوط المحرمات والتي كان أحد تعبيراتها الراديكالية ما حصل في المنطقة الشرقية مؤخراً حين قامت جماعة متشددة بحرق أربع مساجد وحسينيات في القطيف في ليلة واحدة وخطف عالم دين شيعي في القطيف ورميه في العراء دون اكتراث من أجهزة الأمن.

هذه نتف من المشهد الأمني الحالي في البلاد، ولا شك أن المشهد مفتوح على مستقبل مخيف طالما أن الدولة متمسكة بخيار الحل الأمني لمشكلة هي في الأصل غير الأمنية، أي بالتعامل مع الأعراض ونسيان المرض ذاته، فالمرض الحقيقي هو هذه الأزمة الشاملة التي أصابت الدولة فأخذت تعبّر عن نفسها تارة في بطالة مرتفعة ودين باهظ وانفلات أمني وسقوط مريع لهيبة الدولة وأشكال أولية من الإحتراب الداخلي والمرشحة لأشكال أخرى أشد قسوة. إن أول ما تخبر به تلك الحوادث هو أن مشروعية الدولة وهيبتها تآكلت الى حد لم يعد ينظر اليها بوصفها قوة رادعة، كما تخبر أيضاً عن فشل الخيار الأمني الذي كان أبرز تمظهراته العجز عن القبض على أي من المتورطين في حوادث العنف، وسقوط ضحايا من أفراد الأمن.

لم يكن الهدف من سرد القائمة المفزعة من حوادث سد منافذ الأمل، وليس الهدف أيضاً إسقاط خياراتنا في النهوض بالواقع نحو معالجته من جذوره، بل كل الهدف هو تنبيه الكبار في بلادنا الى أن الحل الأمني ليس المدخل الصحيح لتسوية المشكلات، فقد كان هذا الحل يصلح في الماضي لتحقيق هدف واحد فحسب، وهو تأجيل المشكلة وترحيلها، أما الآن فإن اللجوء إليه يعني تسجيراً للعنف وبأشكال أخرى غير قابلة للتنبوء. إننا نأمل في أن تنبّه تفجيرات الرياض وما قبلها الى ضرورة التخلي عن منطق شيخ القبيلة الذي يأمر فيطاع ولا خيار أمام أفراد القبيلة سوى السمع والطاعة.

البلد الآن تنتظر ظهور رجل رشيد يقود البلاد الى مصالحة وطنية شاملة، واضعاً نصب عينيه تصفية الخصومات الداخلية ووضع أسس التصالح بين السكان، داعياً الى حوار وطني مفتوح لتشخيص مشكلات الوطن ووضع البلاد في أيدي الكفاءات الوطنية النزيهة وتدشين مرحلة بناء الدولة على أسس ديمقراطية يرى فيها الجميع ضالتهم.

(التحرير)

توجيه العنف من الدولة وإليها

الجذور المحلية للعنف السياسي

منيرة عبد الرزاق

الميل المتعاظم نحو القذف بمسؤولية انفجار الظاهرة العنفية في المملكة خارج الحدود يمثل أحد تعبيرات رفض الاعتراف بالمشكلة وبالتالي رفض البحث عن حل. فقد حمّل الأمير نايف وزير الداخلية قبل عدة أشهر جماعة الأخوان المسلمين مسؤولية نشوء الفكر الديني المتطرف ومن ثم إنجاب جماعات راديكالية تتخذ من العنف وسيلة لتحقيق أهدفها السياسية. ثم جاءت أحداث الرياض في الثاني عشر من مايو الماضي لتدار الاسطوانة مرة أخرى، فاستجاب بعض رجال الإعلام السعوديين لفكرة العنف كبضاعة مستوردة. وتتكل مزاعم هؤلاء على أن المملكة لم تشهد ظواهر عنفية في أشكالها المدوّية الا منذ ما يقرب من العقد من الزمن.

في حقيقة الأمر، أن هذا النوع من التفسير رغم سطحيته الا أنه يركن الى شكل وبعد محددين من ظاهرة العنف، وهو العنف الموجّه ضد الدولة، والذي أخذ طابعاً مسلّحاً. بهذا التحديد نعم تعتبر الظاهرة العنفية حديثة العهد في هذا البلد، ولكن حين ينظر الى العنف باعتباره ظاهرة ممتدة في شكلها وأبعادها، فإن العنف قديم وأصيل في الدولة وفي مستودعها العقدي، فالدولة لم تنشأ الا على أساس الاستعمال المفرط للعنف المسلح، ولم تتوحد الا بحد السيف ونحر الرقاب وإهراق الدماء وترويع سكان المناطق الأخرى واستباحة الممتلكات.

العنف لم يتوقف حتى بعد قيام الدولة السعودية الثالثة عام ١٩٣٢ فقد تحوّل جزءاً من سياسة الحكومة مع السكان من أجل بسيط السيادة وإخضاع المناطق، هذا العنف الذي عكس نفسه في مصادرة حرية الاعتقاد وإكراه السكان والمقيمين على التعبّد بطريقة محددة، وتكفير المخالفين، والدعوة الى استئصالهم والتحريض على القتل والتضييق على من لا يعتنق العقيدة الدينية الرسمية. فقد كان عنف الدولة موجّهاً ضد المجتمع يقوده التيار الديني المتشدد الذي لم يوقف عنفه ضد المجتمع بل فتح جبهة جديدة وهي العنف ضد الدولة، حين أخفقت الأخيرة عن تلبية الحاجات الأساسية للسكان وبلغت البطالة حداً مخيفاً (٣٢ بالمئة) فيما تجاوز الدين الداخلي حدود ١٨٠ مليار دولار فضلاً عن الانهيار المريع في الخدمات الصحية والتعليمية.

هذه المقدمة التوضيحية تخبرنا بأن انتشار ظاهرة العنف السياسي وتسارع وتيرته إلى مستويات خطيرة في المملكة بات يهدد بحروب دامية وحالات استنزاف شديد لقوى المجتمع والدولة. ظاهرة العنف بدأت في مساحة محدودة ولتحقيق اغراض أيضاً محدودة من قبيل قتل الأجانب ثم تصعّدت الى مستوى منابذة الأجانب في شبه الجزيرة العربية على خلفية دينية واقتربت الآن الى حد مواجهة سلطة الدولة وارغامها على الاستجابة لمطالبها أو لاسقاطها وتأسيس بديل ديني عنها.

ظهور أزمات أمنية وإقتصادية وسياسية واجتماعية رفعت من إمكانية التوسل بالعنف بشكل واسع، فباتت الحياة السياسية السعودية تشهد دورة من العنف لا تكاد تنتهي. جاءت أعوام التسعينات لتضيف مخاوف جديدة منذ ان خلقت أزمة الخليج الثانية مناخاً جديداً من التوتر بين المجتمع والدولة حيث بدأت قوى سياسية محلية بمحاسبة السلطة وتقديم مطالب الاصلاحات السياسية

غدت المواجهة العنيفة، الممارسة اليومية الاكثر شيوعاً واستخداماً سواء من جانب السلطة الحاكمة واجهزة الدولة وسواء من الطرف المقابل، ولم يقتصر العنف على الممارسة المادية والفعل اليدوي، بل سرى بشكل واضح إلى الممارسة الفكرية والثقافية، واصبح العمل الثقافي ملغوماً بلهجة العنف الحاد والارهاب الفكري.

وما يهمنا في هذه المقالة هو إقتفاء أسباب العنف السياسي بين التيار الديني المتشدد والحكومة وربما المجتمع ، والى أين تتجه دوامة العنف والى ماذا تقود نتائجها؟

ان التوسل بلهجة ذرائيعية سعياً نحو تبرئة ساحة الدولة أو الفكر الديني الناشط في فضائها وتحميل (الآخر) الخارجي، الممثل في الاخوان المسلمين، والمجاهدين العرب في أفغانستان أو حتى حركات راديكالية في المغرب العربي على خلفية تفجيرات الدار البيضاء لا يقفل ملف القضية، بل هناك من الاسباب الكافية ما يجعل العنف السياسي بالاشكال التصعيدية التي يرتديها ويتمثلها ظاهرة جديرة بالدراسة في سياق البحث عن تقديم تفسيرات دقيقة لنشوبها وارتساماتها الاجتماعية والخلخلة العنيفة التي تحدثها في بنى المجتمع والدولة معاً.

وحري القول بأن السؤال عن شهادة منشأ للعنف السياسي في المملكة أصبح سلوة أهل السلطة وليس المراقب، فالأخير بات يعلم من قراءة أدبيات الجماعة والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهكذا الأوضاع الاقليمية والدولية بأن العنف ليس نبتاً غريباً في هذا البلد، وجاءت الظروف الأخرى كيما يعاد تنشيط عناصر العنف في الفكر الديني المتشدد تكويناً لتحويله الى ذخيرة في حرب الذات المغتربة والجنوح بها نحو العنف ضد الآخر، بلا هوية.

وحين عجزّت تلك الفئات المدرّبة على الخيارات القصوى في التعبير عن ذاتها واحتياجاتها في أن تجد قنوات تعبير سالكة وكفيلة بإيصال الصوت، قررت ومن واقع الانسداد الشامل في أفق الدولة وقنواتها أن تلجأ الى ما ألفت من لغة التعبير المدوّية، والتي أخذت طابعاً عنفياً وتعصبياً فاحشاً. فشمولية الدولة أنتجت جنينها الشمولي، ألا وهو التيار الديني المتشدد، بتبني خيارات شمولية تهدف الى الاطاحة بكل النظم وإزالة كل البنى المجتمعية وإقامة البديل الانفرادي.

ففشل الدولة في الايفاء منذ أواسط الثمانينات بما وعدت بوصفها دولة الرفاه المتكفّلة بحسب تكوينها ووظيفتها أن تدفع ثمن شموليتها مالاً ووظائف ورفاهاً وخدمات، أدى من الناحية العملية الى إنفصام الرابطة السببية بين السلطة والمجتمع تأسيساً على أن الرابطة تلك نشأت من أجل تحقيق منفعة متبادلة يمكن تكثيفها في معادلة الولاء مقابل الرفاه.

الدولة التي وعدت رعاياها بالعيش في فردوس الأرض تحوّلت الى جحيم بالنسبة لكثير من الرحّالة المحليين الباحثين عن وظيفة محتشمة ومقعد في الجامعة وسرير في مستشفى قبل التفكير في مأوى وسيارة ورصيد في البنك باعتبارها من مزايا دولة الرفاه غير القابلة للعودة للحياة مرة أخرى. هذا الجحيم هو ما يغذي مشاعر التضحية بالذات، من أجل وضع حد لرحلة البحث المضنية عن مخرج آمن من بؤس العيش الفاقدة للكرامة.

فالانجراف المتواصل نحو عالم مليء بكل أمتعة الدنيا ومتعها يحدث تدميراً للذات غير قابل للتعويض حين تعجز الذات عن الارتقاء الى مستوى

الحصول على جزء من تلك الامتعة حيث تنهض خيارات الحسم المتطرفة، فإما الارتهان الى ذلك العالم والتسليم به والقبول بكل املاءاته أو تفجيره. حسم الخيارات من أجل تحسين الظروف الخاصة بالأفراد والجماعات جاء دائماً متطرفاً في السنوات الأخيرة بسبب عجز الدولة وإهمالها المقرف.

فحين أهملت الحكومة ممثلة في عصبة العائلة المالكة النداءات الراشدة من أجل تأمين طريق آمن للخروج من أزمة الدولة المتشابكة بتبني النهج الاصلاحي، قدّمت مبرراً إضافياً لجماعات العنف كيما تنفرد بالحل على طريقتها في التعامل مع مشكلات الداخل، تماماً كما أن البلاهة السياسية في مارس ١٩٩٢ قدّمت للعائلة المالكة مكافأة مدوّية في الرياض (١٩٩٥) والخبر (١٩٩٦) وكأن تفجيرات الرياض في مايو ٢٠٠٣ تسخر من بلاهة الموقف الرسمي من نداءات العقل المنطلقة قبل أشهر والمجمعة على أن صلاح الوطن بإصلاحه، كما أخبرت عن ذلك حكمة الموقعين على وثيقة الرؤية، والتي كان بإمكان العائلة المالكة أن تنظر إليها دون خشية كرسالة إخلاص لن تتكرر في سياق تاريخي تسير فيه الدولة الى مصير معلوم، وكان بإمكان السلطة أن تخمد الأصوات المجنونة والظواهر العنفية المتوحشة.

إستحواذ لغة الذعر على الجهاز الأمني بقيادة وزير الداخلية والعودة المملّة للهجة التوعيد القاسية كأسلوب في التعامل مع الظواهر العنفية لا يعدو كونه سوى عبثاً يستهدف التعامل مع الظواهر بطريقة ساذجة ومباشرة تبقي المهتمين منشغلين بسطح المشكلة وتنسيهم الحاجة لسبر الاعماق. وهذا ينبىء عن إصرار لدى وزارة الداخلية بأن الظاهرة العنفية طارئة وليست متصلة بأوضاع وظروف محلية خالصة بل هي إستجابة ثقافية وتحريضية لفعل خارج الحدود.

تزايد الطلب على العمليات الانتحارية وانتشار مخصبّات الظاهرة العنفية في المملكة يتحول فيها الدين الى مصدر إحتماء وذريعة ووعد، إحتماء من غدر الدنيا ممثلة في الدولة، وذريعة من أجل إحقان الشعور الديني بأمل إنبعاث دولة تطبيق الشريعة، ووعد حيث يكون الدين أيديولوجية تحرر في الدنيا ووعد حيث يكون الدين معبراً لدخول الجنة مع هـ – انسداد قنوات التغيير السياسي وإخفاق الخيارات السلمية في دفع السلطة على إصلاح ذاتها وتالياً تبدد الأمل في الدولة كأفق للتغيير السياسي. و ـ تجاهل الدعوات المتكررة بضرورة عقد حوار وطني لمناقشة القضايا الاساسية والمصيرية على المستوى الوطني سعياً وراء إيجاد حلول حاسمة وعادلة وصولاً الى تحقيق الاجماع الوطني.

على المستوى الاقتصادي تندرج المبررات التالية:

أ ـ الاختلال الطبقي الحاد بسبب التوزيع غير المتوازن للثروة، حيث يقابل طبقة الاثرياء المحدودة العدد نسبة سكانية عالية تعاني الفقر وتعاني قسوة غياب العدالة الاجتماعية وتزايد التفاوت الطبقي.

ب ـ فشل وعجز الدولة عن تلبية الحاجات الاساسية للمواطن كالعمل والتعليم والاسكان والعلاج.

جـ ـ إنسداد أفق الحل الاقتصادي الشامل، وتوقف شبه تام لعجلة التنمية بتوقف الخطط الخمسية.

على المستوى الفكري هناك مبررات عديدة من أهمها:

أ ـ إفلاس الخطاب الايديولوجي للدولة، فالاخفاقات المتوالية للسلطة في مجالات: التنمية الداخلية والقضية القومية والاسلامية (فلسطين مثلاً) وحتى على المستوى الاقليمي (الوحدة الخليجية ومتعلقاتها) كشفت خواء الخطاب السياسي للدولة السعودية.

ب ـ أزمة الهوية الحادة للدولة السعودية، فانهيار الاوضاع الاقتصادية قد فجّر أزمة خطيرة مرتبطة بتكوين الدولة ومصيرها، حيث أن الهوية إرتبطت بقدرة السلطة والعائلة المالكة حصرياً على توفير كمية مال وفرص معيشية محتشمة كافية لاخماد أو تأجيل السؤال عن الهوية، فكان السكان يقبلون على مضض بأنهم سعوديون طالما أن الاحوال المعيشية مستقرة، ولكن مع التردي المتواصل في الاوضاع الاقتصادية شعرت العائلة المالكة بأن السكان باتوا غير حريصين بل وممانعين للتمسك بهوية لم يحصدوا منها سوى الحصرم أي الحرمان والبؤس.

على المستوى الاجتماعي، تبرز المبررات التالية:

أ ـ نشوء قوى إجتماعية مهمّشة تعيش الاغتراب في موطنها وتشعر بعبء الدولة عليها بسبب لاأبالية السلطة لمصير هذه القوى واهمالها لحاجاتها الاساسية والأولية، وبالتالي فهي لا تشعر بأي التزام أدبي ومعنوي تجاه سلطة لم تتعرف عليها سوى من خلال قمعها وإهمالها وفسادها.

ب ـ غياب المشروع الوطني القادم بالأمل لأغلبية السكان والهادف الى تحقيق طموحاتهم.

قائمة المبررات سالفة الذكر تمثل مضخّات نشطة للعنف، وهي كفيلة بتخليق جماعات راديكالية تتوسل بالعنف من أجل قلب الواقع وتغييره كلياً أو جزئياً، وفي الحد الأدنى إشاعة الفوضى فيه من أجل إيصال رسالة تنبيهية وتحذيرية الى من هم في السلطة.

ثمة دافع ينزع بنا لتسليط بعض الضوء على المبررات المباشرة لتفجيرات الرياض الأخيرة، وقد نجد في المحرّكات التالية ما يلبي بعض الحاجة لتفسير الشكل التصعيدي للعنف الذي ظهر مؤخراً، والمبررات هي على النحو التالي:

١ ـ الفكر الراديكالي الشمولي بنزعته الاستئصالية التقويضية كما تعكسه الادبيات الدينية.

٢ ـ الفشل في استيعاب التيار الديني السلفي ضمن مساحة عمل سياسي حر وقادر على امتصاص النشاطية المتنامية وسط هذا التيار منذ بدء تدفق الارتدادات السياسية للتجربة الافغانية على مواطن الكتائب المجاهدة التي التحقت بمشروع الجهاد الافغاني.

٣ ـ تعاظم العنصر الشبابي داخل التيار الديني السلفي المتشدد، مدفوعاً باليأس والاحباط من التغيير السلمي.

التفسير الآخر للعنف المحلي

كان الخطاب الاعلامي المحلي في السعودية حتى قبل سنوات قليلة عديم الفاعلية والجدوى في ملامسة القضايا الاجتماعية والمشاكل السياسية والاقتصادية وايجاد الحلول لها، لانه ينتهي في الاغلب لصالح الدولة ضد المجتمع وعلى حسابه وكان يوفر لها الغطاء القانوني للتمادي أحياناً في السياسات الخاطئة والتي بها تم خنق الصوت الآخر أو إضعافه لدرجة انّه حتى وقت قريب كان غير مسموع، وفي مثل هذه الاجواء التي تغلق فيها أبواب الامل والتغيير والخاضعة لعنف مباشر وغير مباشر يتوالد العنف المضاد وتكتمل دورة العنف السياسي لتسيطر على الحياة العامة، ولتأتي النتائج المدمرة على اكثر من صعيد، من أشدّها إيلاماً انتهاكات صارخة لآدمية الإنسان وحقوقه الاساسية، فمن هو المسؤول عن ذلك، هل الفكر الديني المتطرف، ام الدولة التسلطية القمعية، أم كلاهما؟!

حين نقرأ العنف من زاوية مولّداته لا بد أن نتعامل مع حزم متعددة الأبعاد، لأن العنف لا يولد من مصدر واحد. فمبررات العنف متفاوتة القوة والتأثير والفعل، ولابد من الاحاطة بجميع تلك المبررات وفق المجالات المندرجة فيها:

في المستوى السياسي هناك قائمة من المبررات على النحو التالي:

أ ـ شمولية وتسلط النظام السياسي وغياب المشاركة الشعبية والتمثيل السياسي المتعادل.

ب ـ إفتقار الدولة لآليات تتيح للقوى السياسية فرصة التعبير عن آرائها ومزاولة العمل السياسي التنافسي.

جـ ـ غياب المؤسسات الديمقراطية القادرة على إيصال أصوات الشعب الى السلطة. فالالحاح على إستعمال المجالس المفتوحة كآلية نهائية ووحيدة لايصال الصوت والحاجات قد يصلح في التنظيم الاجتماعي البدائي وليس في ظل دولة واسعة ومنظّمة وممأسسة.

د ـ التوسل بالأساليب القهرية في التعامل مع أصحاب الرأي الآخر سجناً وتعذيباً ومنعاً من السفر وحرماناً من الوظيفة.

إنفجارات الرياض تدفع باتجاه مراجعة ملف العلاقة بين الدين والدولة

المعالجات ستكون قديمة.. والإصلاحات مؤجلة

حمزة الحسن

توضيح العلاقة بين الموضوع الديني والسياسي قد يكون الخطوة الأولى لحلحلة جملة من الأزمات العميقة التي رافقت الدولة منذ نشأتها، وبينها أزمة العنف الذي يتفجر بين الفينة والأخرى، وأزمة جمود النظام السياسي وبعده عن الإصلاحات، وأزمة الهوية الوطنية، والمخاوف التي تتهدد المملكة بالتقسيم والتجزئة.. وغير ذلك. في هذه المقالة محاولة لاستجلاء خلفيات العلاقة بين الدين والدولة وكيف أثرت على جوانب الحياة السياسية والإجتماعية في المملكة، ومستقبلها.

مرّة أخرى تفتح التفجيرات التي وقعت في الرياض في الثاني عشر من مايو الماضي مجموعة من الملفات القديمة ـ الجديدة التي تصب في مجملها في رافد إشكالية العلاقة بين الدين والدولة. ومع أن هذا الموضوع ليس جديداً، فقد تمت مناقشته باستفاضة في بعض الكتابات والبحوث العربية والأجنبية، إلاّ أن جوهر الأزمة في المملكة يتمتع بفرادة من نوع ما، تعود في الأساس الى طبيعة نشأة الدولة السعودية التي أعلن عنها في بداية الثلاثينيات الميلادية من القرن الماضي من جهة، والى نوعية نظام الحكم وسياساته ورؤاه حول هذا الموضوع.

أمران يلحّان على الدولة لإعطاء دور متميز للدين في الشأن العام: أولهما وجود الأماكن المقدسة التي تفرض على الدولة انتهاج سياسات معيّنة وتفعّل دور الدين في السياسة الخارجية كما الداخلية. وثانيهما، وهو الأهم، أن الدولة نفسها قامت على أساس ديني، وحروب دينية/ مذهبية، وقد ساهمت الوهابية بمشائخها في توفير الغطاء الشرعي لآل سعود في حكم نجد أولاً، وفي توفير غطاء شرعي آخر للحروب المذهبية واحتلال المناطق الأخرى ثانياً. وجاءت الإخوانية كصناعة مشتركة بين العلماء وآل سعود، فأدّت دورها كجيش أيديولوجي ضارب القوة سحق كل الخصوم، ثم جرى التخلص منه من أجل بقاء الدولة نفسها، ومن أجل استمرار العلاقة بين العلماء والعائلة المالكة. كان استمرار العلاقة متميزة بين الطرفين ضرورة لبقائهما: النظام يحصل على الشرعية الدينية في محيطها الإقليمي النجدي، إذ لا ضرورة لها خارج هذا الإطار، حيث لا يعتبر السكان في خارج نجد الخضوع لآل سعود واجباً دينياً، بل ربما عكس ذلك. ومن جهة ثانية، يستطيع المذهب الإستفادة من الدولة في توسيع رقعة أتباعه ونشره في أصقاع المملكة والعالم.

لكي تضمن الدولة خضوع مشايخ نجد لها، وهم وحدهم المعنيون بتوفير الشرعية (إذ لا يهم نظام الحكم كثيراً موقف العلماء الآخرين سواء في الحجاز أو بين الشيعة في الشرق) كان لا بدّ من مأسسة النشاط الديني في مؤسسات ووزارات وإدارات وهيئات أصبحت من الناحية النظرية جزءً من جهاز الدولة. وبدا للبعض أن هذه المؤسسات الدينية قد حسمت إشكالية الموضوع الديني والسياسي فأُخضع الأول للثاني، ولكن ذلك لم يكن صحيحاً بالقدر الكافي.

فالإشكالية الأولية جاءت من حقيقة أن الطرفين: الديني ممثلاً في المؤسسة الدينية، والسياسي ممثلاً في العائلة المالكة لم يلتفتا الى حقيقة وجود شيء إسمه (دولة قطرية) إذ لم تعد نجد مجرد مشيخة مثل المشايخ القديمة، فقد دخل العالم العربي والإسلامي بل والعالم أجمع حقبة الدولة القطرية بعيد الحرب العالمية الأولى، وتشكلت أنويتها في عهد حكومات الإنتداب، كما توضحت معالم حدودها، والدور الذي بدأت تأخذه ضمن مفاهيم الدولة الحديثة سواء تجاه مواطنيها أو تجاه الدول المجاورة. في حين أن الطرفين ـ آنفي الذكر ـ تعاطا مع الدولة الجديدة ضمن السياق القديم، سياق المشيخة، وحكم المتغلب، وسيطرة الغازي، وحقوق المنتصر القوي، وبقي الدين في شكله القديم غير قابل للتطويع ضمن حدود الدولة الجديدة، أو يعمل ـ بسبب التفسير الوهابي المتطرف ـ وفق مبادئه العامّة وقيمه الجمعية في حفظ الوحدة الداخلية. رجال المؤسسة الدينية لم يفصلوا ولا يؤمنون ـ كما هي الرؤية العامة بين المسلمين ـ بالفصل بين الفضاء السياسي والفضاء الديني، فهم يعتبرون أنفسهم شركاء في الحكم وفق قاعدة (أهل الحل والعقد) ورأوا بأن لهم الحق في التدخل في كل شؤون الدولة التي يفقهونها، أو التي تعرض لهم بصورة عرضية، رغم الإعتراف بأن هناك مسائل سياسية لا يفقهونها. ومن هنا فإن تقسيم المؤسسات الى دينية وغير دينية ليس أمراً ممكناً، فمما لا شك فيه أن هناك

مؤسسات ذات طابع ديني مخترقة من قبل (السياسي) ومؤسسات سياسية وعسكرية وعلمية وأمنية مخترقة من (الديني) فكل من الطرفين اقتحم فضاء الآخر وأثّر على قراراته. وإذا كانت السلطة السياسية قد استطاعت تطويع القرار الديني الرسمي لصالحها في معظم الأحيان، فإن السلطة الدينية استطاعت هي أيضاً التأثير على القرار السياسي بقدر ما، خاصة فيما يتعلق بالشأن المحلي.

ثنائيات لم تحسم حول طبيعة العلاقة

حتى الآن لم تحسم في المملكة - وربما في غيرها من الدول - ثنائية عالمية الإسلام من جهة وتأطير التفسير الديني ضمن حدود الدولة القطرية. فبالرغم من أن المذهب الرسمي هو أكثر المذاهب الإسلامية إغراقاً في القطرية، لطبيعة نشأته المناطقية وبقائه ضمن أسوارها فيما يتعلق بالأفكار والقيادات والسياسات، إلا أنه يرى في ذاته مذهباً رسالياً يتجاوز دوره الحدود، ولا يعترف بالقطرية إلا على مضض، ولا يؤمن كثير من أتباعه بالوطنية (السعودية) كما لا يؤمن بالمواطنة كإحدى حقائق الدولة في عالم اليوم، بل يرى أتباعه من خارج الحدود أقرب إليه من المواطنين الذين يقطنون في نفس الدولة وعلى ذات الأرض.

هناك أيضاً ثنائية أخرى لم تحسم: هل نحن دولة إسلامية، أم دولة سلفية - كما أكّد الأمير نايف في أبريل الماضي - وعلى هذا تبنى الكثير من المفاهيم والسياسات. فإذا كانت الدولة إسلامية فإن المبادئ العامة للدين تعمل على تمتين اللحمة الداخلية وتعزز المشترك، أما إذا كانت الدولة سلفية فإنها تشق الصف، لأن أكثر سكان المملكة ليسوا سلفيين، وبالتالي تتخذ السياسات الدينية وما يبنى عليها من قرارات صفة الجبر والإكراه. وغير هذا، هناك إشكالية حقيقية تتعلق باتجاه الدولة نفسها، فهل نحن بصدد صياغة دولة (دينية) وهل يمكن في الأصل قيام دولة (دينية) هدفها صناعة مجتمع ديني، أم أننا أمام دولة لها صفة الدين، ولكنها دولة (المواطن) وليس دولة (الدين).

يستتبع هذا التساؤل موضوعاً له علاقة بالتفجيرات وله علاقة بالراديكالية السلفية، يقوم على المجادلة بأن الدين (الوهابية) رغم أنه خلق الدولة، فإنه لم يستهدف في الأصل إنشاءها بل جاءت بصفة عرضية، وكان غرضه صناعة المجتمع الديني، ولذا لا يجوز أن تسيطر الدولة على الدين (المذهب) بل يجب أن تكون الدولة إحدى أدوات الدين يستخدمها كآلية لتحقيق أغراضه، وبإمكانه التضحية بها إذا لم تستجب تلك الآلة لأهدافه أو تعارضت معها. هذا بالتحديد كان عمق الأزمة بين حركة الإخوان والملك عبد العزيز أواخر العشرينيات الميلادية، وهي نفس الفلسفة التي تقوم عليها حركة العنف الداخلي اليوم.

يضاف الى ذلك كله، تعترضنا في دراسة إشكالية العلاقة بين الدولة والدين في المملكة مسألة المفاهيم، فهناك قضايا لم يستطع التفسير الديني الوهابي مواءمة أفكاره مع متطلبات الدولة. فالمساواة في المواطنة مثلاً قضية، الدولة من الناحية النظرية تهتم بالمواطنة ولا يفترض أن تتدخل في المعتقدات والإنتماءات الفطرية التي يولد معها المواطن وعلى أساسها تتحدد هويته. إنها تتعامل مع المواطنين - في موضوعة الحقوق والواجبات - كأفراد لا كجماعات ولا كمذاهب وأعراق وقبائل، في حين أن التفسير الوهابي لا يرى المساواة باعتبارها خلاف الدين (أفنجعل المسلمين كالمجرمين، ما لكم كيف تحكمون).. الوهابية ترى المواطنين طبقات ليست متساوية في الحقوق والواجبات، وهو ما تمارسه الدولة فعلياً، فغير المتدين، والمختلف مذهبياً ومناطقياً لا يمكن أن يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها النجدي المسلم الموحد الملتزم، ولا يمكن أن تنعم مناطقه بنفس الإمتيازات. إننا هنا أمام معاملة تشابه معاملة أهل الذمة وتوضع في مقابل المواطنة.

أيضاً هناك مسألة أهل الحل والعقد، وموضوع الشورى، فالرأي الديني يحصرها بعلماء السلفية النجديين، ولا يعطي حقاً للمواطن في تقرير مصيره عبر الإنتخاب، فالشورى (معلمة) وغير (ملزمة) وصار بإمكان رموز نظام الحكم، الإعتماد على هذا الرأي لتهميش دور الجمهور، والإكتفاء بمشاورة بضعة أعداد من المشايخ لا يستطيعون وإن زعموا أنهم الممثل (الطبيعي) لمصالح الأمة مقابل رجال الحكم، ولا أن يفرضوا رأياً ولا أن تعتبر مشاركتهم نيابة عن الجمهور. وزيادة على ذلك، لا يمكن أن يكون مشائخ الوهابية ممثلين عن غير جمهورهم، ولا يمكن أن ينحصر أهل الحل والعقد فيهم دونما سواهم من العلماء في المناطق الأخرى.

حجم المؤسسة الدينية ودورها

قد لا يكون هناك خلاف كبير حول مسألة أن للدين دوراً يلعبه في المجتمع والدولة. الخلاف هو حول النسخة التفسيرية لهذا الدين (المذهب) وطبيعة هذا الدور وحجمه وحدود نشاطه. فيما يتعلق بالمذهب الرسمي، فإن هناك احتجاج على أن يكون ممثلاً لجميع سكان المملكة، فهو - كما هو واضح ومعلوم - لا يمثل كل السكان، واحتكاره لكل الموضوع الديني وفرض نسخته ورؤيته وطبع المجتمع والدولة بهما يؤسس قاعدة احتجاج ضد الدولة نفسها. إزاء هذه الحقيقة، كان يفترض حين قامت الدولة وأعلنت، أن لا تكون رهينة مذهب أقليّة، إذ ليس من صالح أي دولة أن ينظر إليها على هذا النحو، أو أن تحابي مذهباً على الآخر، فضلاً عن أن تتعرّض لمواطنيها وتنتقص حقوقهم بناء على ذلك المذهب. لو كانت الوهابية تمثل أكثرية سكانية، لكان بالإمكان هضم الأمر، وأن يكون مذهب الدولة الرسمي، ومع هذا فإنه يفترض حينئذ أن تحترم التعددية الدينية كإحدى حقائق المجتمع السعودي. ربما كانت الدولة في بداية إعلانها أكثر حاجة الى مذهب معتدل أقرب الى تلبية احتياجات الدولة وشرعنة الوضع القائم، منها الى حاجتها الى المذهب الوهابي. لكن الذي حدث هو أن التحالف القديم بين آل سعود والوهابية استمرّ دونما إدراك لاحتياجات الدولة ودونما مراعاة لخصائص المجتمع، ونُظر الى الوهابية كمذهب نجدي منتصر مقابل المذاهب الإسلامية الأخرى التي جاءت هزيمتها مترادفة مع الهزيمة السياسية، وانتقال الثقل الديني والسياسي الى المنطقة المنتصرة.

ومع الشعور باستمرار الحاجة الى تصليب الوضع الإجتماعي والسياسي في نجد، تشكلت المؤسسة الدينية ولم تطعم إلا نادراً بأفراد قلائل من خارجها، وبقيت تعبر عن حقيقة وفكر معين أحادي مفروض على الدولة والمجتمع. في ذات الوقت الذي تمّ فيه إضعاف بل (خنق) النشاط الديني في الحجاز، ومحاصرة النشاط الديني في المنطقة الشرقية سواء للسنّة أو الشيعة، تغوّلت المؤسسة الدينية بدعم من الدولة، ولكنها مع ذلك فشلت في تمثيل كل قطاعات المجتمع، ولم يفسح المجال لأن تساهم فيها كل الأطياف والمدارس، إذن لأصبحت أكثر إدراكاً ووعياً بما اصطلح عليه (فقه الواقع)، ولكانت أكثر قدرة على ترشيد الشارع، وتطويع الفكر المتطرّف، ولكنها

للأسف أصبحت أداة انشقاق داخلي، تخدم الدولة ـ النظام السياسي ـ في جانب، وتوسع الفتوق في جوانب أخرى موجودة أو تستحدثها.

إن الإصرار على (سلفية) الدولة عطّل معايير الإسلام الكبرى عن الفعل في مجال العدالة والمساواة والأخوة في الدين، وجعل من الصعب على المذهب الرسمي التحوّل من مذهب (مناطقي) الى مذهب (سعودي) إن جاز التعبير. بمعنى أن الوهابية لم تتحول رغم جهود الدولة المكثفة في دعمها الى ما يمكن تسميته بـ (الدين الوطني)، كما جعل بؤر التطرف الفكري مرادفاً لها، وبقدر ما رهن ذلك الدولة اليها في قراراتها الدينية والسياسية (في بعض الأحيان) فإنه حجب القدرة على تطويرهما معاً: المذهب لم يتطور منذ نشأته الحديثة رغم تشكله في مؤسسات، وكذلك الدولة بقيت على صفتها القديمة، يفكر قادتها بعقلية المشيخة، ويشرعنوا أنفسهم وفق نظرية الغلبة وحق المنتصر. إن إجتماع الدين والدولة على النحو الذي شرحناه آنفاً، مضرّ لكليهما، ومن ورائهما المجتمع السعودي نفسه. وكان ينبغي بعد تأسيس الدولة أن لا تتحول الى (دولة المذهب) ولا أن تتحول الوهابية الى (مذهب الدولة). ولأن العنصر الأخير كان شبه مستحيل بالنظر للظروف السياسية وملابسات النشأة الطائفية للدولة، فإنه كان بالإمكان تطعيم المؤسسات الدينية الوليدة شيئاً فشيئاً بعناصر من خارج نجد ومن خارج المذهب، تتفق في السياق الديني العام، ولا تحتكر من فئة مذهبية قد تجبر الدولة على خوض معارك داخلية وخارجية والوقوع في منزلقات التفتيت التي كانت سابقة لقيامها. كان يفترض أن يكتفى بالتوحيد السياسي، لا أن يترجم على أساس توحيد وصهر دينيين مذهبيين، نعلم اليوم ـ يقيناً ـ أن المذهب الرسمي غير قادر عليهما، ولا تؤدي السياسات المحلية لتحقيق الصهر الديني إلا الى المزيد من التطرف وادعاء احتكار الحق والحقيقة، وإلا الى المزيد من الإنشقاق الإجتماعي الذي يأخذ الدين/ المذهب أحد أبعاده الواضحة.

لكن العائلة المالكة وقتئذ كانت تنظر الى الموضوع من زوايا مختلفة، فأساس (المُلك) الذي كان قائماً يعتمد في جانب كبير منه على نجد، ووحدة الأخيرة لا تتحقق بدون الأرضية الثقافية التوحيدية التي جاءت بها الوهابية، وبدا كما لو أن ولاء نجد ووحدتها ضمانة لوحدة المملكة ومنع تفككها، وكانت الرؤية تقول بأنه مهما بلغ تطرّف الوهابية فإنه محتمل، وستكون هناك قدرة على مواجهة التحديات التي تأتي من المناطق الأخرى، سياسية أو دينية أو أمنية.

نأتي بعد هذا الى موضوع (حجم) المؤسسة الدينية وحجم (الدور) المعزى لها. من الطبيعي أن وجهة الدولة الدينية/ المذهبية وشرعنة نفسها ضمن إطار المذهب، يفرض عليها أن تقدم في المقابل امتيازات لمانح الشرعية، وأن تطوّر المؤسسات الدينية وتوسّع نشاطها وسلطاتها بحيث تخدم النظام السياسي الذي لازال حتى اليوم ـ ورغم كل العنف الذي شهدته البلاد ـ يرى بأن الولاء للمذهب الرسمي ضامنٌ للولاء السياسي. بمعنى أن تطوير مؤسسات الدولة الدينية وزيادة أعدادها جاء في الغالب مقابل المحافظة على (شرعية الحكم) بين أتباع المذهب الرسمي، وإرضاء للمشايخ وتعويضاً عن النقد الذي يوجهونه للدولة وأجهزتها لانحرافهما عما يعتبر مبادئ الدين في ممارساتها اليومية، وكأن الدولة كانت تبحث عن الموازنة بين خروج بعض سياساتها عن المألوف المذهبي، وبين التعويض عن ذلك بزيادة الحقنة الدينية والنفوذ للمشايخ.

أيضاً، أدّى إستخدام الدين في السياسة الخارجية، سواء لمواجهة القومية العربية، أو الأيديولوجيات المناهضة للدولة في الداخل، أو الشيوعية، الى استحداث مؤسسات دينية تقود هذا التوجه وترفده، كرابطة العالم الإسلامي والمؤتمر الإسلامي والندوة العالمية للشباب الإسلامي والجامعة الإسلامية وأعداد هائلة من المراكز الإسلامية في كل أنحاء العالم. ومثل هذا الأمر، وسّع نشاط المؤسسة الدينية في الداخل، ووجه بعض طاقاتها الى الخارج التي تصاعدت بعد انتصار الثورة في ايران والإحتلال السوفياتي لأفغانستان، ليتمّ تسييس وعسكرة هذا التوجّه الديني الطاغي الذي كان يقصد به الإستهلاك الخارجي، وليعود بآثاره المباشرة على الوضع المحلي عبر موجات عنف تواصلت في المملكة منذ عقد.

لا شك أن هناك تضخماً في مسؤوليات المؤسسة الدينية وأجهزتها على الصعيد المحلي، بلغت ذروتها في عهد الملك فهد في عقد الثمانينيات الميلادية. ولا نظن أننا بحاجة هنا الى تعداد المؤسسات الدينية ولا أدوارها الأمنية والدينية والسياسية والتوجيهية والرقابية والمالية وغيرها. ونظراً لهذا التضخّم فقد تزايدت مواقع الإحتكاك بين المجتمع وتلك المؤسسة، وتالياً بين المجتمع والدولة، بل وبين تلك المؤسسات الدينية وسلطة الدولة نفسها. ذلك أن توسع صلاحيات الأجهزة الدينية خنق المجتمع من التعبير عن ذاته ضمن أنساق مختلفة، وفرض قيوداً ثقيلة على الأفكار والسلوكيات الى حد أن المجتمع السعودي لم يعد يعيش حياة طبيعية مسترخية، ففي كل يوم هناك قضية ومشكلة وصدام بين تلك المؤسسة وفئات أو أفراد من المجتمع. وأدت قسوة الضغط الى بروز نوع من النفاق الإجتماعي، فصورة المجتمع الظاهرية تكاد تختلف كلياً عن واقع الأفراد وحياتهم إذا ما خلوا مع أنفسهم بين جدران بيوتهم أو حين يسافرون الى الخارج.

المجتمع السعودي هو بالقطع أكثر المجتمعات التي تحقن بالجرعات الدينية سواء في المدرسة والجامعة والمسجد والقادمة من التلفزيون والراديو والصحافة وغيرهما.. ولكن ليس هناك ما يشير الى أنه أكثر المجتمعات تديّناً، بل يمكن القول أن التدين السعودي المغالى فيه خلق غلواً وإلحاداً معاكساً أخرج من دين الله أفواجا من البشر، نتابع بعض نتاجاته ونتائجه على صفحات الإنترنت. لا ننس هنا أنه خرج من المملكة نفسها أعظم الكتاب إلحاداً ودفاعاً عن الإلحاد وعن الشيطان نفسه، ونقصد بذلك عبد الله القصيمي، الذي كان يوماً ما مدافعاً عن الوهابية بلسانه وقلمه. ما نقصده هنا أن الشخصية السعودية في المجمل أصبحت شخصية حادّة لا تميل الى الإعتدال في أفكارها ورؤاها، فالتشدد الديني وتقليص دائرة (الحلال) بذرائع درء المفاسد، إضافة الى التجاوز على حقوق الآخرين بإسم الدين، ولّد تشدداً فكرياً وأيديولوجياً مضاداً له في الإتجاه.

أيضاً، فقد فإن ارتباط المؤسسة الدينية اللصيق بالعائلة المالكة ـ كنظام سياسي ـ جعل العداء لتلك المؤسسة يتحوّل أوتوماتيكياً الى عداء لنظام الحكم الذي يمنحها القوة والأسنان للبطش بخصومها الدينيين والسياسيين، وكذلك العكس. فحين يعارض مواطنون النظام السياسي على قاعدة مواقفه السياسية، فإنهم بالضرورة يجدون أنفسهم في تضادّ مع المؤسسة الدينية التي توفّر له الغطاء الديني لضرب خصومه. من الناحية الواقعية، فإن هذه النتيجة ليست في صالح

الطرفين، فليس من صالح النظام السياسي أن يكون في تضاد مع مواطنيه ويتحمّل أخطاء المؤسسة الدينية وممارساتها، كما ليس من صالح التيار الديني أن يتحمّل أوزار النظام السياسي ورموزه.

السلفية باقية والإصلاحات مؤجلة

قضيتان تشكلان مفصل القلق والحاجة للإرتباط بين النظام السياسي (الممثل في الدولة) وبين الدين (بتفسيره الوهابي):

الأولى ـ قضية الشرعية، فالنظام السياسي كان مديناً في انتصاراته لشرعية الدين بنسخته الوهابية، ولكن يمكن المجادلة بأن بقاءه ليس رهيناً بها. فإذا كانت الشرعية تستهدف الإنقياد الطوعي لنظام الحكم، فإن الوهابية اليوم لا تقدّم ذلك إلا ضمن إطار محدود من المواطنين، ومع هذا الدعم المحدود للشرعية، فإنها تنتقصها في مكان آخر، ذلك أن بقاءها، أو الركون إليها كليّاً بلحاظ الثمن المدفوع لأجهزتها، يثير بقية السكان الذين لا يؤمنون بها، أو الذين يرون بأن ثمن الشرعية باهظ بالنسبة للمجتمع والدولة، ويكمن ذلك في إعاقتها لشرعنة النظام على أسس أخرى مختلفة، ويمنع انطلاقة المجتمع فكرياً وذهنياً وثقافياً وسياسياً. هناك وسائل أخرى لشرعنة الوضع القائم لا تريد العائلة المالكة النظر اليها، كالإنتخابات والمشاركة الشعبية.

والعائلة المالكة تبالغ في حجم الشرعية المتوفرة من التيار الديني السلفي، الذي بدأ اليوم ينقض الشرعية الدينية للنظام بدل أن يوفرها له. وكما أن الأمراء يحاولون شرعنة أنفسهم دينياً، يأتي الدين ليشرعن المعارضة ضدهم في نفس السياق. ولذلك، فإن أقل ما يمكن أن يقال هو أن هناك ضرورة ماسة لإعادة النظر في حسابات الأرباح والخسائر الناجمة عن الإنحصار في شرعية دينية مذهبية محدودة يكتنفها النقص الشديد، ويعتورها الخطر من كل جانب. هناك ضرورة أيضاً لمناقشة مسألة ما إذا كانت الشرعية الدينية السلفية كافية وفي أفضل صورها لحماية النظام ومنع الخروج عليه محليّاً. لقد تطور الوضع المحلّي الى حدّ كافٍ جعل الأفراد يرون في النظام السياسي القائم استبداداً وتسلّطاً، وأن ما يمنعهم من الخروج عليه هو القبضة المستبدّة، ومصير هذه القبضة الى الزوال عاجلاً أم آجلاً. ولذا لا غنى عن الشرعية (الوطنية) التي وحدها تستطيع أن تخضع الشارع السعودي بكل أطيافه الى النظام السياسي بعد أن يكون شريكاً في صناعة القرار ويتحمل مسؤولياته الناشئة من مبدأ المشاركة الشعبية.

الثانية ـ الوجود الواقعي المكثّف للمؤسسة الدينية في أجهزة الدولة والحياة العامّة.. هذا الوجود الذي تنامى مع مرّ العقود لا يمكن بسهولة التخفيف منه بصورة دراماتيكية فضلاً عن إنهائه، وقد لا يكون من صالح المملكة حكماً ومجتمعاً إنهاؤه، بل يجب ضبطه وترشيده. هذا الوجود المكثف فرض على أجهزة الدولة التعامل بحذر بالغ مع الموضوعات والقضايا المتصلة بالجهاز الديني، وكلنا يعلم حجم اللغط الذي دار حول موضوع الهيئات وحول دمج الرئاسة وغيرها. البعض فسّر هذا الحذر بأنه ممالأة من الدولة للتيار السلفي، وآخرون اعتبروه تضحية حكومية بالشعب من أجل مصالح فئوية. لكن الحقيقة التي يجب أن لا تغيب عن البال، هي أن تردد الحكومة في المواجهة له أسباب عدّة:

أولاً، إن العائلة المالكة تعتقد بأن إضعاف التيار السلفي إضعاف لها، فهو الحليف، الذي رغم كل إختلافاته الحادّة الظاهرة مع الحكم، الوحيد الذي تجمعه مشتركات أكبر معه من حيث مقاومة الإصلاحات، ومن حيث (تنفيع) الطرفين لبعضهما البعض، وإن غياب أحد الطرفين أو تصادمهما لا بدّ أن يضعفهما معاً مقابل القوى السياسية والإجتماعية الأخرى، وهو أمرٌ لا العائلة المالكة مستعدة للمجازفة به، ولا رجال المؤسسة الرسميين يقامرون بوقوعه.

ثانياً، إن الصدام مع التيار السلفي غير مأمون العواقب بالنظر لتغلغله في كل أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية والإعلامية والقضائية، فضلاً عن قدرته التعبوية الشعبية التي يمكن أن تفرز عنفاً متسارعاً لا قبل للحكومة بمواجهته بدون سند شعبي، ترى أنه في الوقت الحاضر غير متحصّل بما فيه الكفاية، أو غير مضمون الصمود.

ثالثاً، مهما كانت مطالب الإصلاح بسيطة في ظاهرها، فإنها تستبطن متطلبات حادّة ستفضي بدون شك الى تغيير شكل الدولة ومظهرها ومحتواها السياسي والإجتماعي. سيكون لو حدث ذلك بمثابة ولادة جديدة للدولة السعودية.. وهي ولادة يتمنّاها الكثيرون قبل أن يموت وليد الإصلاحات في رحم الدولة أو بموتها.. ولكنها ـ أي الولادة التي لا تزال متعسّرة ـ مخيفة لرجال الحكم من أن تنتج مخلوقاً لا قبل لهم التعايش معه او التنازل له أو القبول بتحديده لدور العائلة المالكة وفق مستلزمات الدولة الجديدة.

ولهذا كلّه، فالعائلة المالكة ترى الإستمرار في التعامل مع (المجنون) الحالي خشية أن يأتي ما هو أكثر (جنوناً) بنظرها.. وعليه يمكن التوقع بأن علاقة الدين والدولة ماضية على نسقها القديم مع بعض التشذيب، وقلع أظافر المتطرفين السلفيين. إن العائلة المالكة ـ وضمن المعطيات الحاضرة ـ ستبذل غاية جهدها في استئصال شأفة الجناح المتشدد، عبر جراحة موضعية شديد الحذر والإحتياط من أن تطال آخرين (المؤسسة الرسمية ومن يسمون أنفسهم صحويين ووسطيين كانوا يصنّفون فيما مضى في خانة المتطرفين). ستحاول العائلة المالكة القيام بعملية تأديب محدودة، ولن تغامر بمواجهة شاملة، وستحاول إقناع الولايات المتحدة بأنها تبذل جهدها بما فيه الكفاية في مكافحة الإرهاب والتطرف، ولكنها لن تمسّ الثوابت والجذور الفكرية التي قامت على أسسها أركان الدولة الفئوية. وفي نفس الوقت، ستحاول العائلة المالكة أن لا تفتح معركة شاملة حتى مع الجناح المتطرّف، المتهم او الملصق بالتفجيرات الأخيرة، لأن ذلك قد يؤدي الى انتقام معاكس، وجرّ ذلك التيار للإصطدام بالدولة ومصالحها الداخلية والقيام باغتيالات لرموز السلطة.

المسألة كما يظهر صعبة للغاية.. فالحلول السهلة والإنتقائية هي ما عودتنا الدولة عليه. وثوابتها تبدو وكأنها غير قابلة للمراجعة، ومسألة الإصلاحات السياسية غير واردة حتى إشعار آخر، مهما كثر الكلام، فالعائلة المالكة غير مهيئة لمثل هذا الفعل، ولا يبدو أن الضغط الخارجي والداخلي كافٍ لإجبارها على فعل ذلك.

وإذن.. فلننتظر ما ستفعله السلطات الأمنية، ولنرَ الحلول الأمنية ومدى نجاعتها، ولنتوقع انفجارات أخرى تصمّ الآذان. فالمعركة لم تكن في يوم من الأيام بين التيار السلفي المتشدد والعائلة المالكة فحسب، بل هي معركة بين كل قوى التحرر والإصلاح في المملكة من جهة ورجال الحكم والمؤسسة الدينية من جهة أخرى. صحيح أن العنف هو المخيف حالياً، ولكن للتيار الإصلاحي أدواته ووسائله في المعركة مختلفة عن تلك التي بيد السلفيين. وإذا كانت الإنفجارات تصمّ الآذان الآن، فقد نصحو على واقع دعوات إنفصالية أكثر خطورة وإيلاماً.

تفجيرات الرياض

نبتة شيطانية أم حصاد؟

عبد الله الطائي

تفجيرات ١٢ مايو في الرياض والتي استهدفت عدة مجمعات سكنية هي بدون أدنى شك عمليات إرهابية معادية ليس فقط للغرب كما يدعي بل هي معادية وبالأساس لوطننا وشعبنا لأنها:

أولا: تشوّه صورة الإسلام ومنطق التسامح وصورة شعبنا الذي يرفض بأغلبيته العظمى الإرهاب والأعمال الإرهابية.

ثانيا: أن هذه العمليات تعطي فرصة أكبر وأوسع للتدخل الغربي في شؤوننا الداخلية لا من أجل إصلاح الأوضاع وإشاعة الديمقراطية كما يدعي - أي الغرب بل من أجل فرض هيمنته بالكامل على مقدرات شعبنا، وهؤلاء الإرهابيون يتطابقون تماما مع النظام البائد في العراق وعلى رأسه صدام حسين الذي قدم بفعل همجيته وعلى طبق من ذهب العراق بأكمله للولايات المتحدة والقوى الليبرالية الجديدة المحافظة والمتطرفة. إن هذا التطرف لا يقطع دابر التطرف المقابل بل على العكس تماما كلا التطرفين يدفع بالآخر ولكن تبقى الهيمنة في الأخير للأقوى والضحية هنا بالإضافة للأبرياء الذين تزهق أرواحهم في هذه العمليات هي شعبنا ووطننا حيث أن مزيداً من التدخل الأمريكي يعني مزيداً من الإرهاب والعكس صحيح. ورغم وضوح الرؤيا لكل من له بصيرة إلا أن السلطة في بلادنا وعلى رأسها وزارة الداخلية بدأت بالتهديد والوعيد وبدأت حملة اعتقالات وزادت من عمليات التفتيش في كل المناطق وأخذت اسطوانة "الضرب بيد من حديد" تعود إلى المقدمة، وهذا يعني أن رؤيتها لظاهرة الإرهاب تقتصر فقط على جانبها الأمني ناسية أو متناسية أن هذه الظاهرة هي حصاد لما فعلته ودعمته وبنته يداها طوال السنين الماضية. إنها بالتأكيد ليست نبته شيطانية خرجت من الأرض بلا إرادة من أحد ، إن بروز هذه الظاهرة التي هي بالأساس ليست جديدة على بلادنا، حيث حدثت أعمال تفجيرات مماثلة سبقت أحداث الحادي عشر من سبتمبر "تفجيرات العليا÷الخبر...الخ" والتي كان منفذوها من السعوديين أيضاً - يعود إلى العديد من المسببات البنيوية لسلطة بلادنا مرتبطة بكافة جوانب الحياة.

فللتصدي لمعالجة إشكالية الإرهاب يجب النظر وبعمق:

أولا: في الحالة الاقتصادية التي تعيشها بلادنا حيث انتشار العطالة وتزايدها وانسداد الآفاق للأجيال الشابة في التعليم والتوظيف وبناء حياة كريمة، بالإضافة إلى استشراء الفساد والنهب المنظم من قبل الأمراء لمقدرات وثروات الوطن، وكل ذلك لا يمكن - كما كان سابقا - إخفاءه بل أصبح حديث الشارع والناس اليومي في الوقت الذي تصل فيه نسبة البطالة إلى ٣٢٪ بحسب إحصائيات السلطة ذاتها هذا عدا النساء المحرومات أصلا من العمل وارتفاع مستوى المعيشة وثبات الرواتب لمن يعملون لأكثر من ٢٥ عاما وانخفاضها للعاملين الجدد إلى غير ذلك من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها شبابنا، هذا بالإضافة إلى عجز الموازنة الذي ستدفع ثمنه أجيال قادمة ورغم ذلك يستمر النهب والسرقة واللامبالاة تجاه كل تلك القضايا.

ثانيا: يجب النظر للحالة السياسية حيث يمثل غياب الديمقراطية وحرية التعبير وحرية التجمع والتشكل السياسي والثقافي والمهني وتشكيل برلمان منتخب يمثل الشعب ويدافع عن مصالحه وانتهاج سياسة وطنية تعمل على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها مجتمعنا.

ثالثا: إن من يريد أن يستأصل شأفة الإرهاب عليه ألا يرتكز أساسا على القوى الدينية المتطرفة في منهجها التي تتبنى إقصاء الآخر أياً كان وإن كان مسلما، ويبدو أن الدولة نسيت أنها هي من دعم ووجه شباب بلادنا وتحت شعار الإسلام والدفاع عنه إلى الذهاب إلى أفغانستان تنفيذا للمخططات الأمريكية الرامية إلى محاربة الشيوعية ونسيت أن هؤلاء الشباب آمنوا "بالجهاد" الذي هي دعتهم إليه و"الجهاد" ليس مربوطا بأفغانستان!!

وبالتالي على الدولة أن تكون لجميع الطوائف والمذاهب وممثلة لها لا أن ترتكز على مذهب واحد وتنفي و تنبذ الآخرين.

رابعا: تبدو الأوضاع الاجتماعية المتردّية بدءا بالعملية التعليمية السائدة والمرتكزة على تعليم المواد الدينية "الوهابية بالتحديد" بدءا من الأول الابتدائي حتى آخر المراحل الجامعية والتي تعمق التطرف و الإرهاب و الإقصاء و الإبعاد البعيدة كل البعد عن التسامح الديني والأخلاقي وقبول الرأي والرأي الآخر مع العلم أن تراثنا الديني يفيض بكل ذلك ولكن ما ينهل منه النظام التعليمي يخدم حاله واحدة فقط هي الإرهاب والتعصب الذي يرفض صورة في كتاب باعتبارها تشبها للخالق في الوقت الذي يعيش فيه شبابنا عالم اليوم، عالم الاتصالات والفضائيات التي يروج بعضها النظام ذاته والمليئة بكل أنواع الإغراء والتفسخ.

وتأتي الأوضاع الصحية المتردية لتزيد الطين بلة حيث أنه وفي بلد النفط والذي "يحسد" قاطنوه تتردى يوما بعد يوم الخدمات الصحية وتخلو صيدليات المستشفيات حتى من الأدوية الضرورية اللازمة وتفتقر معظم المستشفيات إلى

الأجهزة الحديثة بحيث أصبحت تعتمد على "رجال الخير والمتبرعين" لمدّها ببعض الأجهزة والأسرة والمكيفات. ويكمل كل ذلك وضع المرأة الفريد من نوعه في العالم حيث تنعدم أبسط الحقوق الآدمية لها كل ذلك يجري باسم الإسلام وتحت حجته في الوقت الذي يعرف الجميع ومنهم شبابنا أوضاعهم الحقيقية وأوضاع بلادنا و المتناقضة كل التناقض مع شكليات النظام الذي لا يؤمن مسؤولوه أساسا بها ولكن ليبقى النظام "إسلامياً" في نظر الآخرين وإن كانت تنخره كل ألوان الفجور والفسق والدجل. ما نريد طرحه هنا أن التركيز على الجانب الأمني للمشكلة لن يحل ظاهرة الإرهاب بل على العكس سيخلق كل يوم إرهابياً جديداً .

إن الحل الحقيقي يكمن في إجراء إصلاحات حقيقية وبنيوية تمس الاقتصاد والسياسة والمجتمع وتجعل شعبنا جميعا يشعر بالمسؤولية في التصدي للعمليات الإرهابية، فدعوة البعض إلى شعبنا أن يتصدوا مع الدولة للإرهاب تتطلب أولا شعورهم بالمواطنة وحقوقها حتى تطالبهم بواجباتها.

إن سياسة بلادنا التي تعيش الآن إشكالية الإرهاب الداخلي والولايات المتحدة، أي العكاز الخارجي الذي اعتمدت عليه السلطة منذ نشأتها تقريبا في الاعتماد على الولايات المتحدة في دعمها والحفاظ عليها والعكاز الديني الذي رعته دائما ليكون حليفها الداخلي على الضد من أغلبية شعبن، أصبحا الآن في تناقض وهما دائماً كانا كذلك في السابق ولكن الحرب الباردة والصراع مع الاتحاد السوفيتي والشيوعية جعلت من كل منهما يستخدم الآخر ولكن الحرب الباردة انتهت الآن وأصبحا أمام بعضهما في تناقضهما الصارخ الأمر الذي لم تفكر فيه سلطة بلادنا. إن سلطة الاستبداد تنسى دائمًا أن هناك خياراً ثالثاً غير هذا وذاك غير الإرهاب وأمريكا هو خيار الاعتماد على شعبنا الذي هو بالتأكيد على استعداد لمواجهة التطرف والإرهاب داخليا والدفاع عن مصالح بلادنا أمام أي قوى خارجية هدفها الهيمنة على مقدراتنا ونهب ثروات بلادنا وذلك يأتي فقط عبر إصلاحات حقيقية لا مناص منها فهل تفعل؟

بالألوان

إصلاح الأصل أم الصورة؟

PR سعودي: قارب واحد ودم مختلط

خطاب وزارة الخارجية السعودية وممثلياتها في الخارج متناغم ومنسجم، فكل من تحدّث معقّباً على تفجيرات الرياض في ١٢ مايو الماضي، استخدم نفس اللغة ونفس المنطق لاستهداف نفس الغرض. يأتي هذا في وقت تتضارب فيه تصريحات المسؤولين، فما يقوله ولي العهد في النهار ينسفه الأمير نايف في مؤتمر صحافي مسائي، في سوابق لم تشهدها المملكة في تاريخها المعاصر.

بعد أحداث سبتمبر أصبحت المملكة من وجهة النظر الأميركية مفرخة الإرهاب، ومسؤولوها ممولوه، ورفعت ضدهم الدعاوى والمطالبة بالتعويضات، وتوالت المطالب على الأمراء بأن يفكّوا الإرتباط بالمؤسسة الدينية، ويحدثوا تغييرات جذرية في المناهج، وأن ينهوا عمل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إضافة الى البدء بالإصلاح السياسي الداخلي.

وخلال الـ ٢٤ شهراً التالية، كانت العائلة تنافح عن نفسها، وتحاول عبثاً إرضاء حليفها وحاميها التقليدي ولكن دونما نجاح كبير. وبمجرد أن وقعت انفجارات ١٢ مايو في الرياض، حتى بدأ الخطاب السياسي الخارجي السعودي الموجّه أساساً للرأي العام الأميركي يتبلور منتهزاً الفرصة لإعادة اللحمة في العلاقة بين البلدين، ولتخفيف الضغط المستمر على الحكومة السعودية. جاء الخطاب السياسي على النحو التالي:

* التركيز على إيجاد التشابه بين ١١ سبتمبر و١٢ مايو وكيف أن المملكة مستهدفة من (الإرهاب) كما هي أميركا، وأنهما معاً ضحاياه، وأن ليس للمملكة دور في ترويجه كما يزعم الزاعمون! وبهذا التفجير يثبت أن الرياض وواشنطن في قارب واحد - كما يقول الخطاب السعودي المروج له في حملات العلاقات العامة وفي التصريحات المتتالية للمسؤولين السعوديين في الرياض وواشنطن.

تعمّد التركيز على أن المملكة قد بدأت مرحلة جديدة إنعطافية في سياساتها الداخلية في سبيل مكافحة الإرهاب مثلما كانت أحداث ١١ سبتمبر فاتحة لمرحلة كونية جديدة.

* إظهار أن القتلى في انفجارات الرياض يمثلون تنوّعاً مشابهاً للتنوّع في حادثة البرجين، وإذا كان حدث نيويورك لم يضم أيّاً من السعوديين، فإن انفجارات الرياض في ١٢ مايو قد قاربت بين أميركا والسعودية من جهة اختلاط الدم المسفوح، ووحدة الدمّ - وإن كانت من زاوية الهدر - تعمّد العلاقة بين البلدين لتحقيق الغايات المشتركة، كما يحاول الخطاب التأكيد.

بعض الكتاب المحليين راح ينسج على نفس المنوال، وكأنه يخاطب جمهوراً أميركياً..

التساؤل هنا حول مدى إقناع هذا الخطاب الرأي العام وصانع القرار الأميركي، حتى وإن قدّم بلغة عادل الجبير المتميزة، والى أي حدّ ستهدأ سورة الغضب ضد العائلة المالكة، وكيف سيكون الخطاب فيما لو وقعت أحداث أخرى. إن براءة العائلة المالكة من توفير مناخ الإرهاب كبراءة الولايات المتحدة نفسها منه.. كلاهما صنّاع له والى حدٍّ ما ضحاياه. وإذا ما انتهجت العائلة المالكة نفس حلول أميركا، أو ضمن نسقها، فإنها لن تخرج من المستنقع الذي صنعته.

حملات العلاقات العامة التي بدأ السعوديون يجيدونها في الخارج، تفتقر الى حقيقة أن السيّء مهما بلغ تلميعه وتحسينه، يبقى وجهه قبيحاً.. فالدفاع عن سياسات العائلة المالكة لن تلغي أصل النظرة إليها والى الحكم الذي تديره. إن للعلاقات العامة دوراً محدوداً لتؤديه، دوراً مقطعياً تكتيكياً.. ولكنها لا تغيّر شكل النظام في أعين الآخرين الى النقيض. وإذا ما أراد الأمراء الظهور الحسن فليصلحوا الأصل وليس الصورة.

حول ظاهرة العنف الديني في المملكة

إمكانية الإنزلاق في صراع طائفي ضد داخلي

مرتضى السيد

الأديان جاءت رحمة للعالمين.. جاءت لإسعادهم وتحقيق مصالحهم، ومراعاة كراماتهم وإنسانيتهم وحفظ حقوقهم. هذا من الناحية النظرية. ولكن من الناحية التطبيقية، تحوّل الدين في كثير من الدول ـ أياً كان الشكل الذي اتخذه ـ الى أقوى أدوات شرعنة العنف والحشد من أجل استخدامه.

الجزيرة العربية في تاريخها الحديث لم تشهد عنفاً مؤسساً على القومية، ولم يكن العنف القبلي، أي صراع القبائل وحروبها، عنفاً شاملاً فاقعاً، فقد كانت الحروب القبلية وبأدوات القبيلة محدودة الخسائر، مع أن هناك محاولات لتضخيم ذلك الإقتتال لتبرير ما جاء بعده. وأيضاً لم تشهد الجزيرة العربية حروباً دينية بالمعنى المتعارف عليه إلاّ بظهور الحركة السلفية (الوهابية) بشكلها الحديث (الإخواني) في العقد الثاني من القرن العشرين.

القومية كانت محفّزاً للعنف، وهذا واحدٌ من أهم الإشكالات التي تواجهها الحركات القومية في العالم أجمع. لقد شهد العالم كثيراً من الحروب القومية، سببها التطرف العرقي والقومي، وتدخل الحربان العالميتان في خانة الحروب القومية المتطرفة، وكذلك حروب الإبادة التي شهدناها في أكثر من بلد عالمثالثي. غير أن الحروب القومية والفاشية لم تخلُ هي الأخرى من محفّزات دينية، مثل ذلك حروب البلقان بين كرواتيا وصربيا، وبين صربيا والبوسنة والهرسك. أيضاً قد تتداخل الحروب القومية مع الإنشقاقات القبلية، كحرب التوتسي والهوتو، وغيرها مما يحدث في عدد من البلدان الأفريقية.

حروب التوحيد السياسي التي شهدتها المملكة مرّت عبر شرعنة العنف الديني، فكان جامحاً شديد العنف، جرى تبريره بأنه كان ضرورة لولادة المملكة كدولة حديثة. لقد كان العنف الديني أشدّ وأقوى من أيّ عنف تواجد على الخارطة السياسية للجزيرة العربية الأمر الذي أدّى الى اكتساح القوى القبلية والمناطقية جميعها بقوى مشحونة دينياً ترى أن الحرب دينية شعارها: (هبّت هبوب الجنّة وينك يا باغيها).

اليوم ونظراً لإستمرار الشحن الديني منذ أن نشأت الدولة، ونظراً لغياب الحسّ الوطني، فإن إرهاصات العنف الديني المدمّر باقية كسيف مسلط على الدولة والمجتمع. الدين كما القومية سلاح ذو حدّين: يمكن إستخدامه في العنف ضد الآخر قبل أن ينقلب ويشرعن العنف ضد النفس. إن إمكانيات انفلات العنف المحلّي المؤدلج مذهبياً قائمة، فالمبررات الدينية التي استخدمت قبل قيام الدولة لاتزال مشرعة للإستخدام، والنظرة الى الآخر المختلف لم تتغير رغم قيام الدولة وافتراض وجود قواسم مشتركة أقلّها أن جميع المواطنين يعيشون تحت ظل نظام سياسي واحد.

كان العنف الديني في المملكة واستمرّ وسيبقى في المستقبل حادّاً عنيفاً، وقد لا يمكن السيطرة عليه بسهولة. إن تاريخاً من التحريض الديني، وأطناناً من الكتب والفتاوى المنشورة طيلة العقود تؤصل للعنف تحت مدعيات الجهاد ضد (المواطن المسلم)، وأجيال عقب أجيال تتخرّج وهي تحمل الضغائن والرؤية النمطية ضد نظيره في الدين والخلق.. كل هذا لا يمكن أن يختفي بين ليلة وضحاها في غياب البدائل الثقافية والمناخ الصالح لنمو الفكر والرؤى المعتدلة، وفي غياب الإصلاح السياسي الذي يؤسس لعلاقة متوازنة ليس بين السلطة والمجتمع فحسب، بل وبين فئات المجتمع السعودي نفسها أيضاً.

ما نتوقعه هو استمرار للعنف بوجهه الديني سواء ضد الدولة مباشرة أو ضد المصالح الغربية كانعكاس لصراع القوى السلفية مع الدولة، أو ضد فئات من المجتمع السعودي ترى فيها القوى السلفية عدواً للدين يجب استئصاله والقضاء عليه.

لأول مرّة في تاريخ المملكة منذ إعلان تأسيسها تتعرض مساجد عديدة للشيعة الى الإعتداءات والحرق، وكذلك المقابر الى الإهانة، والمصاحف الى تمزيق وحرق (باعتبارها مصاحف مختلفة مزوّرة محرّفة!!) كما حدثت في تاروت والقطيف وعنك. ولأول مرّة في تاريخ المملكة يجري اختطاف رجل دين شيعي ضرير، ويهان ويلقى به في الصحراء على يد أناس ادعوا أنهم من رجال المباحث.. حدث ذلك في يوم الأحد الموافق للثامن عشر من مايو الماضي. ولأول مرة تؤتي فتاوى التكفير التي طالما أعلنتها صراحة شخصيات المؤسسة الدينية ومحازيبها وحواريها ضد الشيعة، وكذلك دعوات التحريض التي شهدتها ساحات الإنترنت، تؤتي ثمارها في موجة من التهديد والتآمر بالقتل لشخصيات شيعية، اكتشف بعضها صدفة قبل التطبيق، وتسترت إمارة الشرقية عليها متجنّبة الصدام مع دعاة العنف الطائفي، وحتى لا تتهم بالتخاذل في توفير أبسط شروط الأمن.

معنى هذا كلّه.. أن العنف الديني/ الطائفي لن يقف عند حدود مواجهة الوجود الأجنبي في المملكة، بل قد ينزلق باتجاه التعرض للمصالح الوطنية وللرموز السيادية في البلاد، والى حرب تفتيتية داخلية بين المواطنين أنفسهم.

حين تعجز أجهزة الأمن عن توفير الحماية للمواطنين ـ وهو هنا يحمل معنى خاصاً، حيث أن مبرر احتلال مناطق الشيعة عام ١٩١٣ جاء بذريعة دعوات مواطنين لإبن سعود لـ (توفير الأمن) ـ فإن النتيجة الأولية والمنطقية هي أن يقوم المواطنون بتوفير الأمن لأنفسهم ويحتكموا الى السلاح، وكلّما انسحب بساط السلطة الأمني انسحب معها التأطير السياسي، ونمت مشاعر الإنشقاق في غياب الدولة عن ممارسة سلطاتها الأوليّة.

لا نريد المبالغة في التحليل، ولكن التطورات الدراماتيكية تدفعنا الى الإعتقاد بأن العنف الديني والفكر الديني المتطرف الذي تمأسس على قواعده بنيان الدولة السعودية الحديثة، واستمر معها حتى اليوم، قادر على هزّ بنيانها من جديد.. خاصة وأن هذا الفكر المتطرّف الذي كان الشيعة في مقدمة أجندة حروبه الداخلية والخارجية كأهم حلقة في صراع كوني متخيّل بين الإسلام والكفر، وبين الخير والشر.. هذا الفكر الذي بدا خلال السنوات القليلة الماضية وكأنه يراجع حساباته ويضع الشيعة في الخانة الثانية في قائمة المستهدفين ليحل الأميركيون والغربيون الدرجة الأولى.. بدا وكأنّ هناك من يريد العودة الى المعارك الداخلية من جديد وإعادة الأولويات وصياغتها مرّة أخرى. وهناك شعور متزايد بين المواطنين الشيعة يميل الى الإعتقاد بأن بين مسؤولي الدولة وجهاز الأمن من يرى بأن الحراب السلفية المتطرّفة إذا ما توجّهت الى عدوٍ داخلي فسيكون أهون بكثير من أن تتوجّه الى الولايات المتحدة ومصالحها.

العنف: بين تعجيل الإصلاحات وتأجيلها

محمد الفائز

ظاهرة العنف في المملكة هي في جوهرها تعبير عن الإنسداد السياسي الداخلي، وعن خلل ثقافي وفكري كبيرين، وتحمل أيضاً تعبيراً عن فشل الدولة في برامجها الإجتماعية الإقتصادية والتعليمية والإعلامية. بيد أن المسؤولين وبعض الكتاب المحليين تناولوا الظاهرة بشيء من السطحية، ملقين باللوم على الجماعات السلفية المتطرفة وكأنها نبتة غير طبيعية شيطانية ظهرت في غفلة من الزمن، أو بتآمر جهات خارجية، أو استجابة لتحريض من أناس مختلّين ذهنياً وعاطفياً. السهام توجّهت لكل الجهات إلاّ جهة الحكم ودوره في صناعة وتهيئة بيئة العنف، وتزويده لها بالمخالب والأسنان واليد الباطشة والحماية والتمويل والدعاية وغيرها.

لكن ما يهمنا هنا هو موضوع آخر.. فحين وقعت التفجيرات الأخيرة، وضع القائمون عليها في زاوية أنهم بأفعالهم يعيقون الإصلاحات! وكأن الإصلاحات كانت ماضية على قدم وساق! وكأنّ سياسة الدولة الإصلاحية مبنية على شفا جرف هار انهار بمجرد أن وقع ما وقع، وليست مبنية على سياسة مكينة واستراتيجية واضحة، الأمر الذي جعل الأحداث الأخيرة تتلاعب بها وتحرف مسارها. الإصلاح السياسي ليس لعبة تكتيكية تنتهي بوقوع حدث مثل التفجيرات فتلغيها من الأساس، وتنتهي اللعبة الطفولية.

لم تكن هناك إصلاحات أصلاً جاءت التفجيرات فقضت عليها!

ولم تكن هناك نيّة في الإصلاح غير ما ظهر من تصريحات متناقضة بين المسؤولين، وخاصة بين ولي العهد والأمير نايف، بحيث نقول أن التفجيرات ألغت نيّة الحكومة في الإصلاحات، أو أجلت تلك النيّة.

هذا كلام غير مسؤول وغير مقبول. وقد سبق للمسؤولين السعوديين أنفسهم أن تذرّعوا بعدم إلغاء التمييز الطائفي ضد الشيعة حين اكتشف تهريب بعض الأسلحة عام ١٩٩٧م، وقالوا أنهم كانوا بصدد انتهاج سياسة جديدة ولكن ما جرى دفعهم لتغيير رأيهم.

مثل هذا القول معيب وغير مسؤول. فسياسة الدولة لا تُبنى على حدث وقع هنا أو هناك، ولا يمكن تبرير الإستبداد السياسي والتمييز الطائفي المستمر منذ قيام الدولة وحتى اليوم بحادثة عنف وقعت هنا وهناك. خاصة وأن الدولة مرت بظروف استقرار نسبي طويلة المدى، ولم نرَ من أمراء العائلة المالكة بادرة باتجاه الإصلاحات السياسية والإجتماعية.

الصحيح.. إن الظروف المضطربة تعتبر في الغالب محفّزات للإصلاح. إنها تفسح المجال لنقد الذات ومراجعة الثغرات والعيوب والأخطاء في المنهج والسياسة. فالأمم عادة لا تراجع ذاتها إلاّ وقت الأزمات والمحن وليس في فترات الإسترخاء السياسي الظاهري. والمملكة اليوم هي أقرب الى الإصلاحات منها في أي وقت مضى، بسبب تفاقم الأزمات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والأمنية، ولم تكن مثل هذه القضايا مطروحة وبمثل هذا الوضوح من قبل. ولو عدنا الى تصريحات المسؤولين أنفسهم، فإننا سنجد ـ عند أيّة تحوّل أمني أو سياسي ـ وعوداً بالإصلاح السياسي منذ مقتل الملك فيصل، وحتى بعد التفجيرات الأخيرة (كما صرح بذلك سعود الفيصل الذي تحدث عن الإصلاح وكذلك خطاب الملك الى مجلس الشورى) مروراً بحادثة الحرم، وانتفاضة المنطقة الشرقية في نوفمبر ١٩٧٩، وبعد موت الملك خالد مباشرة، وبعد أزمة احتلال الكويت.. الخ.

مشكلتنا مع المسؤولين السعوديين أنهم غير جادّين في الإصلاح، وكلما جاءت أزمة، توسّعوا في الوعود ريثما تمرّ فتعود حليمة الى عادتها القديمة. وحتى هذه اللحظة تقوم فلسفة وزير الداخلية وعدد من الأمراء على هذا الرهان: الصبر حتى تهدأ الأزمة ويتم تجاوزها وترحيل المطالب الإصلاحية الى المستقبل، وهكذا!

مشكلتنا معهم أنهم لا يؤمنون بالتغيير السياسي لا وقت السلم ولا وقت الأزمات. وكل ما يقولونه مجرد إدّعاءات مفضوحة تستهدف صرف الإهتمام عن الإستحقاقات السياسية.

الإصلاحات السياسية في المملكة لن تأتِ بسوى الضغط والفرض، والمسؤولون الكبار ينفون ذلك ويقولون بأن أحداً لا يستطيع أن يفرض عليهم ذلك لا من الداخل ولا من الخارج. والإصلاحات لن تأتِ عبر مكرمة ملكية وتنازل طوعي إذا لم تتوفر شروطه المحليّة الضاغطة التي تكسر حدّة مقاومة صقور العائلة المالكة لها. والإصلاحات فوق هذا وذاك، تستمد مشروعيتها وزخمها من الظروف المحلية، فتحققها ليس رهيناً بالعائلة المالكة وحدها، فإذا ما رفضت ذلك انتهى الأمر، وسقط الرهان، وتوالت أيام الإستبداد. ليس هكذا تُقرأ مبادئ التغيير السياسي.

القول بأن التفجيرات الأخيرة في الرياض ستؤجّل الإصلاحات أو تتخذ ذريعة لتأجيلها لن يكون صحيحاً إلاّ إذا كانت النيّة المبيّتة هي عدم الإقدام على الإصلاحات. في غير هذه الصورة، فإنه رغم الممانعة (الملكية) قدّمت التفجيرات دفعة باتجاه الإصلاحات، لأنها عجّلت الحاجة إليها، وأثبتت أن غيابها سيزيد من العنف. وإذا كانت هذه الرسالة لم تلقَ قبولاً (ملكياً) أو (أميرياً) فإن النتيجة ستكون المزيد من العنف وتصاعد تدهور الوضع الأمني، ولن تفيد العصا لوحدها في تهدئة الأوضاع.

وزير الداخلية بالتحديد أكثر الصقور تطرفاً في مواجهة الإصلاحات، ورغم أن الجميع توقع ضعفاً في موقفه نتيجة التفجيرات التي أثبتت هشاشة وإخفاق جهازه الأمني، إلاّ أنه عاد وأكّد بشكل معارض لخطاب الملك الى مجلس الشورى محذراً من قراءة ما جاء في الخطاب من مشاركة شعبية ضرورية وإصلاح سياسي حان موعده، على نحو صحيح.. وكأنه يريد أن يقول: لا تسيئوا الفهم، ما سمعتموه مجرد كلام، والإصلاحات السياسية قائمة ولا مكان للجديد منها!

لربما تصور الصقور في العائلة المالكة، أن التفجيرات تمنحهم فرصة توسعة رقعة العنف بحجة فرض الأمن والإستقرار، ومكافحة الأرهاب، وهو مطلب أميركي بالدرجة الأولى، مستغلين الظرف النفسي الذي عاشه المواطن الباحث عن الأمن ليدفعوا بمطالب الإصلاح الى الخلف. بيد أن الحقيقة أبعد من الممارسات التكتيكية، فالأمن والإصلاحات صنوان، لن يتم تحقيقهما بشكل منفرد. الإصلاحات هي الخطوة الأولى نحو الأمن والإستقرار، وتأجيلها ـ لأي سبب كان ـ ليس في صالح الحكومة ولا المجتمع، ولن يلغي الحاجة إليها، كما ان التأجيل والمماطلة لن يستمرا الى الأبد، إذ لا بد أن يأتي يوم فيشرع بها. وفضلاً عن هذا، فإن الولايات المتحدة لا تطلب من الحكومة السعودية مجرد استخدام العصا الغليظة ضد التيار المتطرف، والحكومة السعودية بهذه المناسبة حذرة في الإقدام على ذلك وتسعى لمعالجة موضعية محدودة، وإنما تطالب أيضاً بخلق مناخ سياسي منفتح نسبياً كواحدة من الوسائل المهمّة لمنع تحوّل المملكة الى مفرّخ للإرهاب.

خلاصة القول أن التفجيرات الأخيرة ستقدّم الإصلاحات خطوة الى الأمام على الأرجح، ولكن قد يتمّ استغلالها من قبل الجناح المتطرف في الحكم لكي يؤجّلها أو يلغيها من أساسها بذريعة الأمن وأولويته على ما عداه. وتبقى التفجيرات شاهدة على الحاجة الى الإصلاح، ونتيجة لمرض الإنغلاق السياسي والفكري والثقافي الذي نتمنى أن ينتهي ولو بعد حين.

لم تنطفئ محركاتها بعد

عقيدة التنزيه.. وأيديولوجية الفتح

فؤاد إبراهيم

في تصوير أدبي ينضح تحريضاً وتعبئة من أجل اللحاق بركب المجاهدين، كتب أحدهم: (انطلقت كتائب الفتح الإسلامي في الأرض تنشر الخير، وتلقّن الإيمان، وتكسر شوكة الطاغوت، من أجل أن يعبد الله وحده في الأرض. ووجد في ذلك التاريخ المشرق نماذج رفيعة أجادت خ بحق خ صناعة الموت لأنها تريد الحياة الكريمة، سواء كانت الحياة على هذه الأرض بالنصر وإعلاء كلمة الله، أم بالحياة عند الله).

هذه العقيدة التي حرّكت الأخوان وأفراد القبائل في نجد للانخراط في مشروع الغزو بقيادة ابن سعود لم يجر إطفاء محركاتها حتى بعد قيام الدولة، فالمدوّنات الأولى الناقلة لهذه العقيدة حافظت على زخمها وإشعاعيتها في وسط الأنصار والتابعين الجدد، وليست هذه المدوّنات الشاحنة لنزعة الغزو والغارة على الآخر مندكّة حصريّاً في الحيّز العقدي المحض، بل بما تحمله من دفعات روحية محرّكة لايصال رسالة مَنْ في السماء الى مَنْ هم في الأرض. هذه المدوّنات لم تنقل الى (دارة الملك عبد العزيز) كجزء من تراث ماضوي قد يعود إليه المنتصرون لإحياء ذكرى الأمجاد القديمة، ولم يتم التعامل مع المدوّنات باعتبارها جزءاً من (الوثائق الوطنية) أو حتى النجدية، بل ما جرى أن مشروع إعادة إحياء للتراث قد تم تمويله ورعايته من قبل الدولة كيما تعيد إحضار ومركزة هذه العقيدة في الوعي العام، وكيما تزاول هذه المدوّنات مهمة تغذية ـ الى حدّ الإشباع ـ نزوعات الفاتحين الجدد.

إن إعادة طباعة كتب مؤرخي المذهب الرسمي والمقررين للغارات السعودية في أدوارها الثلاث ـ من إبن غنام وابن بشر وحتى ابراهيم بن صالح النجدي ـ لا تحتمل إعادة الطباعة تلك من قبل العائلة المالكة ـ مشفوعةً بتصريحات مكرورة تؤكد التحام الدولة بالعقيدة السلفية ـ لا تحتمل تفسيراً آخر غير ما قيل عن أن العنف يستمد قوته ومصادر تغذيته من الدولة نفسها، الممثلة في العائلة المالكة. فالسجلّ العقدي التام والذي جرى إحياؤه برعاية الأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير الرياض عام ١٩٩٩ يمثّل المضخّة الأيديولوجية لجماعات تحرّكت بفعل رنين الدعوة الملهمة بالجهاد وقتال الكفار والمشركين.

عقيدة التوحيد التي بشّر بها الإمام محمد بن عبد الوهاب لتشكّل الأساس الأيديولوجي للدولة الدينية المرتقبة، والمحفّز المعنوي لتطهير الأرض من آثام الإنسان، حملت بشارة لإخوان إبن سعود الذين كانوا يندفعون بشعار (هبّت هبوب الجنة) فإمّا النصر وإمّا الشهادة. هذه العقيدة ـ التوحيد، في صياغتها الصارمة تحوّلت الى مادة مدرسيّة مقرّرة، فكان الشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء مؤلف الكتاب يعيد تكثيف رؤية السلف الكونيّة.. هذه الرؤية القائمة على أساس أن العالم بأسره يغرق في جاهلية دهماء، لم تسلم منه سوى تلك البقعة المهملة على الخارطة الكونية (وهي نجد) لتتولى مهمّة تحقيق وعد السماء، بأن الأرض يرثها عباد الله الصالحون.

ثمّة تماثل مفزع يراد تأكيده وحشد الأدلة المتوالية خلفه، بين بعثة الرسول محمد (ص) وحركة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فهناك من ينمّي الإعتقاد بأن ثمّة بعثتين في الإسلام: الأولى تمّت على يد محمد بن عبد الله (ص).. والثانية على يد محمد بن عبد الوهاب. يذكر الشيخ أحمد بن حجر آل طامي في كتابه: (الشيخ محمد بن عبد الوهاب، عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه: الرياض ١٩٩٩ ص ٩١ وما بعدها) بعض أوجه الشبه بين العصرين في بعض الأمور التي جرت للرسول الأكرم والشيخ محمد بن عبد الوهاب منها: (عصر الرسول كان عصراً قد بلغ من فساد العقائد والعادات والأخلاق مبلغاً عظيماً، فالأصنام كانت تعبد من دون الله في المسجد الحرام عند الكعبة وغيرها. كانت العرب قد انحطت إلى أسفل الدركات من الوثنية الممقوتة والعادات السافلة الرذيلة، من: شرب الخمور، والبغاء، ووأد البنات، وتحكّم الأقوياء في الضعفاء) لينتهي بالقول: (وقصارى ما يقال في هذا العصر أنه عصر إنتحار الفضائل الإنسانية الكبرى، والمعاني السامية العليا).

كيف يصوّر الشيخ محمد بن عبد الوهاب مهمته الدعوية في قومه، يوحي هو الآخر بتلك العقيدة أيضاً، ففي رسالته الى عبد الرحمن بن عبد الله السويدي من علماء العراق، يشرح الشيخ محمد بن عبد الوهاب رسالته في قومه قائلاً: (بيّنت للناس إخلاص الدين لله، ونهيتهم عن دعوة الأحياء والأموات والصالحين وغيرهم، وعن إشراكهم فيما يعبد الله به، من الذبح والنذر والتوكل، والسجود..). ويمضي للقول: (وأنا صاحب منصب في قريتي، مسموع الكلمة. فأنكر هذا بعض الرؤساء، لكونه خالف عادات نشأوا عليها، وألزمت مَنْ تحت يدي بإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وغير ذلك، من فرائض الله، ونهيتهم عن الربا، وشرب المسكر، وأنواع المسكرات). تنبىء هذه التنضيدة المتقنة عن أن ثمة إسقاطات متكررة من سيرة الرسول الأكرم (ص) وإحضار لها في السيرة الاصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب.

في رسالة لإبن مؤسس المذهب، الشيخ عبد الله ابن الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد دخول سعود الكبير مكة المكرمة سنة ١٢١٨هـ، يبدأ رسالته بتعريف مثير للغاية بقوله: (أما بعد، فإننا ـ معاشر غزو

الموحدين) فيما يصف الأمير سعود بـ (أمير الغزو). أما الغزاة فوصفهم بـ (أجناد الموحدين). ويصف الشيخ الغارة على مكة المكرمة بقوله: (لما منّ الله علينا، وله الحمد، بدخول مكة المشرفة نصف النهار، يوم السبت ٨ شهر محرم الحرام سنة ١٢١٨هـ بعد أن طلب أشراف مكة وعلماؤها وكافة العامة، من أمير الغزو سعود ـ حماه الله ـ الأمان، وقد كانوا تواطؤوا مع أمراء الحجيج وأمير مكة على قتاله أو الإقامة في الحرم ليصدوه عن البيت، فلما زحفت أجناد الموحدين، ألقى الله الرعب في قلوبهم، فتفرقوا شذر مذر، كلٌّ واحد يعدّ الإياب غنيمة، وبذل الأمير حينئذ الأمان لمن بالحرم الشريف، ودخلنا وشعارنا التلبية، آمنين، محلّقين رؤوسنا ومقصّرين، غير خائفين من أحد من المخلوقين، بل من مالك يوم الدين، ومن حين دخل الجند الحرم، وهم على كثرتهم مضبوطون متأدبون لم يعضدوا به شجراً، ولم ينفروا صيداً، ولم يريقوا دماً، إلا دم الهدي، أو ما أحل الله، من بهيمة الأنعام على الوجه المشروع. ولما تمّت عمرتنا، جمعنا الناس ضحوة الأحد، وعرض الأمير على العلماء ما نطلب من الناس، ونقاتلهم عليه، وهو إخلاص التوحيد لله وحده، وعرَّفهم أنه لم يكن بيننا وبينهم خلاف له وقع إلاّ في أمرين: أحدهما: إخلاص التوحيد لله، ومعرفة أنواع العبادة، وأن الدعاء من جملتها وتحقيق معنى الشرك الذي قاتل الناس عليه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، واستمرّ دعاؤه برهة من الزمان ـ بعد النبوة ـ الى ذلك التوحيد وترك الإشراك، قبل أن تفرض عليه أركان الإسلام الأربعة).

قد تستدعي هذه الرواية قصة فتح مكة على يد الرسول (ص) وصحبه الكرام رضوان الله عليهم أجمعين، فثمّة إشارات قوية على الإندراج بطريقة التطابق في تجربة الفتح الأولى، ولا يخفى الهدف من ذلك، ذلك أنّ تمثّل التجربة الدعوية الأولى يحقق معنى التأسي ويكفل مشروعية الفعل، أي الغزو، وأخيراً يخدم ذلك عقيدة التنزيه.

في المناظرة التي جرت بين العالم العراقي السنّي بن برجيس البغدادي والعالم النجدي الشيخ عبد اللطيف بن حسن بن حسن آل الشيخ كما وردت في كتاب (تاريخ نجد) لمحمود شكري الآلوسي، تلخيص مكثّف لعقيدة التنزيه هذه. يقول العالم العراقي: (لِمَ تكفرون ـ يا أهل نجد ـ المسلمين وعباد الله وتعتقدون ضلالهم وتبيحون قتالهم، واستبحتم الحرمين وجعلتموهما دار حرب، واستحللتم دماء أهلها وأموالهم، وجعلتم دار مسيلمة الكذاب هي دار الهجرة ودار الإيمان، ما ورد فيها من الحديث أنها مواضع الزلازل والفتن.. والتكفير أمر خطير حتى إن أهل العلم ذكروا أنه لو أفتى مائة عالم إلا واحداً بكلمة كفر صريحة مجمع عليها، وقال عالم واحد بخلاف أولئك، يحكم بقول الواحد، ويترك قول غيره، حقناً للدماء، فلم لا تتبصرون في أمور دينكم، ولا تراقبون وقوفكم بين يدي بارئكم، وتركتم الناس سالمين من ألسنتكم وأيديكم؟).

فجاء في جواب الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ ما نصه: (أركان الإسلام خمسة: أولهما الشهادتان، ثم الأركان الأربعة فالأربعة، إذا أقرّ بها أحد وتركها تهاوناً، فنحن وإن قاتلناه على فعلها، فلا نكفّره بتركها..). ثم ينتقل الى تصنيف العالم بقوله: (أعداؤنا معنا على أنواع: النوع الأول: من عرف أن التوحيد دين الله ورسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أظهره للناس وأقرّ أيضاً أن هذه الاعتقادات في الحجر والشجر الذي هو دين غالب الناس، أنه الشرك بالله، الذي بعث الله رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ينهى عنه، ويقاتل أهله ليكون الدين كله لله). فذلك الذي لم يلتفت الى التوحيد ولم يترك الشرك (فهذا كافر نقاتله بكفره، لأنه عرف دين الحق ولم يتبعه، وعرف دين الشرك فلم يتركه).

(النوع الثاني: من عرف ذلك كلّه، ولكنّه تبيّن في سبّ دين الرسول، عاملٌ به، وتبين في مدح من عبد غير الله وغالى في فضلهم على من وحدّ الله وترك الشرك. النوع الثالث: من عرف التوحيد واتبعه، وعرف الشرك وتركه، من دخل في التوحيد، ويحب من بقي على الشرك. النوع الرابع: من سلم من هذا كله، ولكن أهل بلده مصرحون بترك التوحيد واتباع أهل الشرك، وساعون في قتالهم، ويتعذر عليه، ويشق عليه فيقاتلهم أهل التوحيد ويجاهدهم بماله ونفسه. النوع الخامس: كافر، فإنهم لو يأمرونه بترك صوم رمضان، ولا يمكنه الصوم الا بفراقهم، فعَلَ. ولو يأمرونه بتزوج إمرأة أبيه، ولا يملك الا بمخالفتهم فعَلَ، وموافقته على الجهاد معهم بنفسه وماله مع أنهم يريدون بذلك قطع دين الله ورسوله، أكبر من ذلك بكثير فهذا أيضاً كافر).

هذا الأنواع الخمسة تمثل التصنيف الديني النهائي لسكان الأرض، وهو في حدّ ذاته كاشف عن طبيعة العلاقة التي تربط (أهل التوحيد) بالأقسام الخمسة المصنّفة في خانة الكفّار، وتبعاً لذلك الاعداء، وبالتالي الموقف الشرعي منها.

في تصنيّف آخر أضيق، يفرّق الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين في كتابه: (القول المفيد على كتاب التوحيد ـ الجزء الأول ص ٥) بين توحيد الربوبية وتوحيد العبودية، فالمسلمون، على حد قوله، مجمعون على القسم الأول، أما القسم الآخر أي توحيد العبودية فقد (كفر به وجحده أكثر الخلق، ومن أجل ذلك أرسل الله الرسل، وأنزل عليهم الكتب). المسلمون اليوم واقعون حسب الشيخ بن عثيمين ما وقع فيه الأقوام السالفة، حيث أنهم لم ينكروا وجود الرب (لكن ما أكثر المسلمين الواقعين في شرك العبادة!!!) ولذلك يوصي بأن يتم التركيز (على هذا النوع من التوحيد حتى نخرج إليه هؤلاء المسلمين الذين يقولون بأنهم مسلمون، وهم مشركون، ولا يعلمون).

واذا كان الحكم على المذاهب غير السنيّة محسوماً فيما يتصل بعقيدة التوحيد والنصوص الواردة فيها، فإن ثمة تصريفاً جديداً لمسمّى أهل السنّة والجماعة يعيد العالم السلفي تشكيل الوعي به. فالتحريف في النصوص، والتعطيل في المعتقد، والتكييف في الصفة، والتمثيل في الصفة، على حد الشيخ بن عثيمين تعتبر نواقض للعقيدة، وبالتالي فإن السلوك التأويلي ينتحل صفة التحريف بما يؤول الى تغيير الكلم عن مواضعه، وتالياً الضلال والخروج عن جادّة أهل السنّة والجماعة. فالمسلمون، غير أتباع المذهب السلفي: (لا يمكن أن يوصفوا بأهل السنّة والجماعة؛ لأن الإضافة تقتضي النسبة، فأهل السنّة منتسبون للسنّة؛ لأنهم متمسكون بها، وهؤلاء ليسوا متمسكين بالسنّة فيما ذهبوا إليه من التحريف. وأيضاً الجماعة في الأصل: الاجتماع، وهم غير مجتمعين في آرائهم؛ ففي كتبهم التداخل، والتناقض، والاضطراب، حتى إن بعضهم يضلّل بعضاً، ويتناقض هو بنفسه). وقد خرج بهذا التقييد أكثر أهل السنّة والجماعة من هذا المسمّى ولم يتبق منه سوى فئة قليلة هم الشيخ ابن عثيمين وأهل دعوته. وهذا يجعل حتى المسلمين هدفاً لمشروع الدعوة والفتح.

في كتاب (التوحيد) للشيخ صالح بن عبد الله الفوزان، عضو اللجنة الدائمة للافتاء والدعوة والارشاد، والذي أعيدت طباعته مؤخراً على نفقة وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز، جاء في الباب الأول

في الفصل الأول بعنوان (الإنحراف في حياة البشرية): (فشا الجهل في القرون المتأخرة ودخلها الدخيل من الديانات الأخرى، فعاد الشرك إلى كثير من هذه الأمة). وفي الفصل الخامس من كتابه يعارض الشيخ الفوزان فكرة الجاهلية لسيد قطب باعتبار أنها جاءت تعميمية، بمعنى أنها لم تستثن جماعة دون غيرها من سكان الأرض، والصحيح حسب الفوزان: (أن يقال جاهلية بعض أهل هذا القرن أو غالب أهل هذا القرن). وتكشف نصوص أخرى في الكتاب نفسه وكتابات أخرى لرموز المدرسة السلفية بأن المستثنى من حكم الجاهلية هم حصرياً المجموعة التي ينتمي اليها المؤلف.

ثمة أيديولوجية ثاوية في هذه الرؤية الكونية المقررة بضلال الخلق، تكشف عنها عقيدة الولاء والبراء، مركز التكوين العقدي السلفي. في كتابه (الولاء والبراء في الاسلام) ينقل محمد سعيد القحطاني، المدرس السابق بقسم العقيدة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، بأن الجهاد في سبيل الله (من أهم مقتضيات الولاء والبراء، لأنه الفاصل بين الحق والباطل، وبين حزب الرحمن وحزب الشيطان). ولخلود العداوة بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، بحسب تصنيف المؤلف، وهم كل من لا يندرجون ضمن التوصيف المحدد والصارم للأولياء، أي من لا تنطبق عليهم شروط الموحد التام العقيدة.. فإن العدواة بين الفريقين (ستبقى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وذلك لأن المنهجين مختلفان، ويستحيل الإلتقاء بينهما، لأن حزب الله يريد إقامة كلمة الحق في الأرض وهيمنة الشريعة الإسلامية على كل وضع. وحزب الشيطان يغيظه هذا المنهج فيسعى جاهداً في سحقه وإبادته ما استطاع إلى ذلك سبيلاً).

إن ثمة تصعيداً أيديولوجياً لمفهوم الجهاد يراد منه تحقيق التجسيد الأسمى لمعنى العبودية، ولذلك يقول الدكتور الغامدي بأن (عبودية الجهاد من أشرف وأوجب أنواع العبودية لله سبحانه وتعالى). وينقل عن شيخ الإسلام إبن تيمية قوله: أنه (لم يرد في ثواب الأعمال وفضلها مثل ما ورد فيه.. لأن الجهاد عام لفاعله ولغيره في الدين والدنيا، وهو مشتمل على جميع أنواع العبادات الباطنة والظاهرة، ففيه من محبة الله، والإخلاص له، والتوكل عليه، وتسليم النفس والمال له والصبر والزهد وذكر الله وسائر أنواع العبادة).

التفسير الأيديولوجي للسيرة النبوية يؤكد النزوع الى تأكيد عقيدة الولاء والبراء، حيث يرى المؤلف بأن الهجرة والجهاد حركتان متواليتان تنشدان (إقامة هذا الدين، وبيع المهج في سبيل الله تلبية لنداء الجهاد في سبيل الله). وهنا لا بدّ من تحقيق الربط بين عقيدة التوحيد والتبشير بها، وبين الاستعداد للموت من أجل حمل الخلق على اعتناقها. وبحسب تفسير الدكتور الغامدي، فإنه (من المعلوم: أن هذا الدين الحنيف يأمر بدعوة الناس إلى توحيد الله وإفراده بالعبادة والألوهية، فإذا لبوا هذا النداء فهذا هو المراد من بعثة الرسل، وإنزال الكتب.. وإن انتكصوا على أعقابهم فلا بدّ من جهادهم). فخيار القتال من أجل الدعوة خيار ناجز، فالناس في عقيدة هذه الفئة إما أن يؤمنوا بالله أو يعرضوا أنفسهم للقتل.

ثمة إبتكار تفسيري فريد للآية الكريمة (لا إكراه في الدين) يراد له أن يتساوق مع الفكر القتالي أو الجهادي لدى المؤلف، من خلال فبركة سياق إيديولوجي يوظّف لخدمة أغراض مختلطة، فقتال الناس واجب حين يرفضون الدخول في عقيدة التوحيد، ولكن حين تسقط أرضهم تحت سلطان المسلمين فإنهم يخيّرون بين الدخول في الاسلام أو البقاء على عقائدهم. فهناك نص يحمل تفسيره معه للمؤلف:

"الدين الإسلامي يبدأ بدعوة الناس إلى الخير وجدالهم بالتي هي أحسن، فإذا قامت عليهم الحجة ثم أعرضوا وجب قتالهم. وإذا كان هناك سلطان وطواغيت ترفض أن يستمع الناس للإسلام فإنه يجب بتر هذه الطواغيت من ساسها لتبلغ كلمة الإسلام للناس؛ ثم يأتي هنا مبدأ لا إكراه في الدين، أي إذا سيطر سلطان المسلمين على منطقة ما فإن أهلها لا يجبرون على اعتناق عقيدة الإسلام، ولكن يجب أن يخضعوا لسلطانه، فإن أسلموا فلهم ما للمسلمين، وإن طلبوا البقاء على ديانتهم، فعليهم دفع الجزية للمسلمين وإلا فالسيف بينهم وبين المسلمين) (أنظر: الولاء والبراء في الاسلام، للدكتور محمد بن سعيد القحطاني، ص ٢٩٨).

ثمة أهداف محددة للجهاد في الاسلام بحسب هذه العقيدة وهي على النحو التالي:

(١) مقاتلة الكفار لتقرير حرية العقيدة.

(٢) الجهاد من أجل تقرير حرية الدعوة.

(٣) الجهاد من أجل إقامة نظام الإسلام في الأرض.

وليس ثمة حاجة للقول بأن هذه الأهداف لا تتضمن ما يفيد بتحرير الاعتقاد، بل هي عقيدة الفتح مشروحة في مراحل إنجاز مشروع السيطرة، إنها خطة تستهدف إملاء المعتقد وفرضه بالقوة، وهذا الفهم الخاص بالجهاد لا يقول به أغلب فقهاء المسلمين.

كتاب (التأصيل لمشروعية ما حصل لأمريكا من تدمير) لمؤلفه الشيخ عبد العزيز بن صالح الجربوع، وتقديم الشيخ حمودالعقلاء، والشيخ علي الخضير، والصادر عام ٢٠٠٢، يمثّل التعبير العلني عن العقيدة الجهادية للتيار الديني العام في المملكة، والخلاف بين المؤلف والمنتصرين لفكرته من جهة، والمعترضين عليه تنحبس في درجة التصريح، أو في أسوأ الحالات في تشخيص المصلحة من الكشف عن المعتقد. في المقدمة ، يرى الشيخ العقلاء، أحد أبرز مصادر الإلهام للتيار الجهادي في المملكة، في الكتاب يقول بأنه (كتاب مفيد ونافع، ننصح بقراءته، ويعتبر سلاحاً يتمسّك به المسلم لمقاومة التيارات الحديثة الفاسدة). وعقّب الشيخ علي الخضير على الكتاب مدحاً ودعاءً.

المبررات التي تقدّم في الكتاب لشرعنة عمل انتحاري بحجم هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وأن يوصف القائمون عليها بالأبطال، تنطوي على عقيدة صلبة. رد الفعل الإحتجاجي العارم في العالم الاسلامي إزاء هذا العمل يدحضه مؤلف الكتاب على طريقته بالقول: (ومما التبس على الناس في هذا الزمن ما حدث لأمريكا من دمار عليها من الله ما تستحق.. حيث ضربت في عقر دارها ـ ولله الحمد والمنّة على ذلك ـ ضربة سرّت المسلمين أيّما سرور، وأفرحتهم أيّما فرحة، وشفا الله صدورنا وصدور إخواننا من المؤمنين، فنسأل الله المزيد، وما عند الله للظالمين أشدّ وأنكى). ورغم التناقض الواضح في هذا النص، حيث يبدأ المؤلف عبارته بأن الحدث قد إلتبس على الناس، ثم يعقبه بالقول بأن الحادثة سرّت المسلمين أيما سرور، فكيف يكون ذلك؟ إلا أن يكون القصد بالمسلمين هم الفئة الضالعة والمخططة للهجمات.. أقول رغم التناقض ذاك فإن النص يحمل بداخله عقيدة دينية تشكّل مفتاحاً لمشروع الفتح.

فحين يعيب المؤلف على المنافحين عن الاسلام بنفي الربط بينه وبين الإنتحاريين، يرد المؤلف بالقول (نحن مطالبون.. بإعلان البراءة منهم ـ أي الأميركيين ـ وكرههم وبغضهم والكفر بهم وبما

يعبدون من دون الله.. مطالبون بالتحريض عليهم، وفضحهم وكشف مخططاتهم.. مطالبون بتفريق صفّهم والكيد لهم، والتربّص بهم أن يصيبهم الله بعذاب من عنده أو بأيدينا). واذا كان الأمر كما يرى المؤلف بأن (قتلاهم في النار وقتلانا في الجنة) فإذن (علام الحزن والجزع والخوف والهلع..إن لم يكن حال المؤمن كذلك، فأين التسليم لأمر الله عز وجل؟!). يؤكد المؤلف بأن (الأصل مع الكفار القتال، لا السلم) استناداً على قراءة شديدة الانحياز لآيات القرآن الكريم، وأن السلم يمثل ظاهرة استثنائية.

وكيما يتحقق انفلاق العالم الى جبهتين وفريقين، يرسم الشيخ عبد العزيز بن صالح الجربوع العالم منقسماً الى دارين: دار الحرب ودار الإيمان، ويعرّف دار الحرب بأنها: (كل بقعة تكون أحكام الكفر فيها ظاهرة، وليس بينها وبين المؤمنين عهد.. والعهد هنا لا يخرجها عن أصلها، ولكنه يمنع قتالها ولا يزيل وصفها... أو هي التي شوكتها لأهل الكفر من غير ذمة ولا جوار، فما كان من غير ذلك فهي دار حرب والصلح بين الإمام وأهلها لا يخرجها عن كونها دار حرب.. لأن الصلح فرع، والحرب أصل، وحكم الفرع لا يغيّر حكم الأصل.. وحكم دار الحرب أنها دار إباحة فيما بين الكفار والمسلمين... ودار الحرب ليست متوقفة على ساكنيها، بل على ما يسودها من أحكام، فإذا عاش المسلمون في أرض لا تحتكم الى الشريعة فهي دار حرب).

كما أن دار الحرب ليست من يسكنها كفار محاربون للاسلام بالضرورة، فبحسب التفسير الراديكالي لمفهوم دار الحرب فإنه (ليس من شرط دار الحرب أن تكون الحرب قائمة بيننا وبين الكفار، فلربما كان هناك مانع من الحرب بين الكفار والمسلمين غير الصلح.. أو كان الكفار في معزل عنّا ومنأى، وبيننا وبينهم الفيافي والقفار، فإن دارهم دار حرب). وهذا يصدق على الولايات المتحدة حكومة وشعباً وأرضاً.

إذن فكل بقاع الأرض مرشّحة لأن تكون دار حرب هذا الفريق من الناس، باعتبار أن أحكام الكفر قد تكون مطبّقة جزئياً أو كلياً بما في ذلك المملكة التي تأخذ بقوانين هي في تعريف هذا الفريق وضعية أي كفرية، كما ظهر ذلك في محاضرات رموز التيار خلال أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١.

استحواذ هذه العقيدة التنزيهية المحرّضة على قتال أهل الكفر من أجل نشر عقيدة التوحيد في بقاع الأرض، والمحثوثة بعقيدة أخرى لا تقل تحريضية وهي عقيدة الولاء والبراء التي تفرض نوعاً من الانفصال العقدي والجسدي عن المحيط الالحادي إستعداداً للانقضاض عليه وتقويضه عن طريق إستعمال القوة.. هذا الاستحواذ في تداعياته النفسية والطريقة التي يترجم فيها على هيئة مواقف وأفعال، هي على وجه الدقة ما وقع في الحادي عشر من ربيع الأول أو الثاني عشر من مايو الماضي. تشبّع المجموعة الانتحارية برؤية كونية على الطريقة التي يشيعها وينتصر لها رموز المذهب والتي تحيل العالم الى مجرد وحل من الجهل والرذيلة، وأن ثمّة رسالة (أيديولوجية) تملي حرباً مقدسة على الموحّدين، كيما يبذلوا مهجهم من أجل إعادة الناس الى عقيدة التوحيد. وإذن لا محيص عن المواجهة مع الكفر فهي حتمية لأن النص الديني دالّ عليها، وأخيراً لا بدّ من تحقيق واجب العبودية ممثلاً في إعلان الجهاد في العالم الممتد جغرافياً بحسب المواصفات الصارمة - سالفة الذكر - لمن ينتمون الى مصنّف أهل السنّة والجماعة.

لقطة

حين يكون الموت خياراً رابحاً

الحرمان والحل الديني

الثقافة الدينية التقليدية في بلادنا تمتلك قنوات ولغة استثمار نشطة لكثير من الاحباطات التي يعيشها الافراد، فضحايا الدولة يحملون أكفانهم إستعداداً للانخراط في مشاريع تضحوية ينهون فيها حساباً عسيراً مع الواقع البائس الذي يعيشونه. فالشعور باليأس الذي ينتجه تردي الوضع الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي يخضع للاستغلال من جانب الجماعات الدينية المتشددة التي تتعامل مع هذه المشاعر بطريقة تؤدي الى إفراغها بطريقة راديكالية من خلال توثيق الصلة مع العالم الأخروي والتعويض المنتظر للملتصقين به ممثلاً في جنات النعيم والحور العين والقصور الموعودة وهي بلا شك تغري جيل المحبطين في الدنيا من أجل الانخراط في مسار الخلاص من بؤس العيش وتعاسة الحياة التي يعيشون فيها.

فانسداد الأفق الدنيوي تفتحه الجماعات الدينية عن طريق خطاب أخروي شديد الاغراء وتبني ايديولوجية الموت بوصفها الخلاص المريح والباعث على الاطمئنان لخاتمة محمودة وردت فيها نصوص مقدسة دينية في الكتاب والسنة. فالانتقال بين العوالم يحقق غايات دينية ودنيوية، فأهل الدين يحققون فيه رضا الرب بإعداد كتائب الموت من أجل مقاتلة العاصين من عباد الله أو المنحرفين عن جادته، فيما يحقق أهل الدنيا، الحكام، الاطمئنان الى أن أخطاءهم السياسية قابلة للغفران والصفح دنيوياً حين ينثال المحرومون في الدنيا للانضمام الى طوابير الموت وتتشرب الأفئدة بعقيدة الشهادة، حيث يبدأ خطاب أخروي يغمر قلوب المحرومين وينسيهم إرتباكات السياسة والسياسيين.

لقد تقاسم الحاكم والشيخ مهمة التعامل الضال مع الضحايا، فاذا فشل الأول في تأمين حق الحياة لضحاياه إنبرى الثاني كيما يقنعهم بجدوى وجدارة الموت. هذا التواطىء غير المعلن بين الحاكم والشيخ يتعزز كلما ضاقت سبل العيش وحار الحاكم في الاجابة عن أسئلة الضحايا المنتظمين في طوابير الصباح أمام مكاتب العمل ينشدون فرصة العمر غير القابلة للتعويض فضلاً عن التكرار.

أمام تبدد الخيارات تصبح لغة الوعظ التيئيسية مرتعاً خصباً لذاكرة منهكة فقدت لم تعد تملك سوى التسليم بخيار مريح يمتلىء بكل المحرّضات على نسف الجسد في معركة حاسمة. فحين يفقد أهل الدنيا الجدارة في الاستجابة لنداءات المحبطين يتولى الواعظ المؤدلج مهمة سرد رواية النحر والتي تبدأ بالتزهيد في الدنيا ثم ترتقي للتحذير من الركون الى الظلمة والظالمين باعتباره موجباً لمسيس النار خاتماً رسالته بدعوة لبذل المهج في طريق الحق الذي حرم منه في الدنيا.

الإطاحة بجمال خاشقجي

فلسفة الحكم إزاء التيارات السياسية المحلية

لم تمض سوى أسابيع قلائل على تعيينه رئيس تحرير لصحيفة (الوطن) السعودية، حتى فوجئ القراء بقرار إقالة جمال خاشقجي يوم ٢٧ مايو الماضي. الإقالة في ظاهرها سياسة اعتيادية دأب رجال الأسرة المالكة الكبار على ممارستها منذ أمد بعيد. تلك السياسة تقوم على قاعدة ضبط الصراع شبه الأزلي والذي اتخذ مسميات مختلفة: مرة بين اللبراليين والمحافظين، ومرة أخرى بين التقليديين والتحديثيين، وثالثة بين الدينيين السلفيين والعلمانيين، وكلّها مسميات لعملة واحدة قد تقترب من الحقيقة أو تبتعد عنها. الصراع بين التيارين اللبرالي والسلفي في حقيقته صراع سياسي قد يأخذ وجهاً ثقافياً واجتماعياً، ويستهدف، من الزاوية اللبرالية، تخفيف سيطرة المؤسسة الدينية على الحكم، وإدخال لاعبين جدد من خارج الدائرة الثقافية التي تؤمن بها.. ومن الزاوية السلفية فإنه يستهدف تعزيز دور الدين والمؤسسة الدينية في الحكم، وإقصاء المخالف بشكل حاد ونهائي.

العائلة المالكة أدارت الصراع بين هذين التيارين العريضين بنجاح نسبي، وفلسفتها تقوم على وضع التيارين أمام بعضهما البعض، كيما يكبح أحدهما جماح الآخر، ويقلّص من صلاحياته حسب الظرف السياسي، ودون أن يؤدي الى تعدّ على حصة الأسد في الحكم التي يحتفظ بها الأمراء. في بعض المسائل الإدارية والتنموية تبدو العائلة المالكة وكأنها تقف غير بعيدة عن التيار اللبرالي، وفي مسائل شرعية الحكم والأمن تقف مع التيار السلفي، وهي لا تريد للأول أن تنمو أسنانه فيطالب بتغييرات سياسية قد تطال مصالح العائلة المالكة، وإن فعل، جيء بالتيار السلفي ليقوم بعملية (الفرملة). أما حين يتجاوز التيار السلفي حدوده، ويحاول نقض الشرعية، فإن العائلة المالكة تفسح المجال للتيار المقابل لنقده والتشهير بأخطائه وتالياً إعادته للحظيرة الملكية.. وكل ذلك يأتي في حدود اللعبة التي ترسمها العائلة المالكة ولا تقبل بتجاوزها.

وللأسف فإن بين التيارين المتقابلين من النزاعات والإختلافات أكثر مما بينهما وبين النظام نفسه. وكلا الطرفين يستخدمان وسائل تحريض الشارع والحكومة ضد الآخر. في حين تحاول العائلة المالكة أن توحي الى كل تيار بأنها تقف معه ضد الآخر وتطلب دعمه لها والتخفيف من نقده لها، ولكن هذا لا يعني بالضرورة ان التيارين راضيان عن تلك السياسة، فكل واحد منهما يعتقد أن الحكومة غير محايدة. فهذا يقول أنها تدعم العلمانيين، والآخر يقول بأنها تحابي المتطرفين السلفيين، والحقيقة هي أن العائلة المالكة تقف مع نفسها ومع مصالحها وتستخدمهما معاً في معركة البقاء على كرسي السلطة.

ولأن التيارين لم يدركا بعد أصول اللعبة (الملكية).. تفسّر قرارات الحكومة على نحو مختلف، ويجري أحياناً تجاوز الحدّ الذي رسمته العائلة المالكة للصراع بين الطرفين، فتقوم بضربة لهذا التيار، فلا يكاد يفيق حتى تضرب الآخر، وكل منهما لايزال يرى معركته مع الآخر وليس مع السلطة نفسها المتمرسة في خوض هكذا نزاعات وإدارتها بمهارة فائقة. فعلى سبيل المثال، حين جرى دمج الرئاسة العامة لتعليم البنات في وزارة التعليم، قامت قيامة السلفيين، وازداد حقدهم على من يعتبرونهم متآمرين علمانيين، واستعر الكلام ضد وزير التعليم وضد النخب المثقفة اللبرالية، في حين أن القرار هو قرار ملكي صرف، وقد اتخذ على الأرجح بدوافع خارجية وليست داخلية، ومازال الدمج صورياً حتى الآن أكثر منه واقعي. وقبل انفجارات الرياض الأخيرة (١٢ مايو) بأسابيع ظهرت حملة مضادة للتيار السلفي ومؤسساته، وتكثفت بعد التفجير، حيث انتهز التيار اللبرالي الفرصة السياسية المتولدة عن تلك التفجيرات، وما تبعها من ضغوط خارجية على نظام الحكم، وراح - وبإيحاء من السلطة أيضاً - في ممارسة النقد الحادّ لهيئة الأمر بالمعروف وتجاوزاتها، وتسليط الضوء على النشاطات السلفية وما تبثه من أفكار قادت الى تفجيرات الرياض وقبلها تفجيرات نيويورك. وكانت جريدة الوطن رأس حربة تلك الهجمة، حيث نشرت حوادث ووقائع مريعة حول الأمر، كما نشرت مقالات عدة تهاجم التطرف، بينها مقال خالد الغانمي (الوطن أهم من ابن تيمية). وبدل أن تتوجه القوى السلفية بنقدها للعائلة المالكة، صبّتها على الجريدة وعلى عدد من الكتاب والصحافيين، وأصدر الشيخ عبد الرحمن بن جبرين فتوى بتحريم شراء وقراءة جريدة الوطن التي صارت تعرف عند السلفيين بـ (جريدة العفن). ولما كاد الرأي العام المحلي يبصّر بوقائع الأمور، وينال التيار السلفي ضربة شعبية قاصمة.. تدخلت العائلة المالكة، مرة أخرى، فأزاحت جمال خاشقجي، وجرى توبيخ رؤساء تحرير الصحف من قبل الأمير نايف الذي اجتمع بهم في ٢٦ مايو، أي قبل يوم من الإقالة. وهنا ثارت البواكي لدى اللبراليين، وندبوا الحرية المفقودة، والتطرّف المستطير، وكادوا أن يفقدوا صوابهم غير مصدّقين أن الحكومة تقف مع التيار السلفي كلما كبا وكلّما حان وقت الخلاص منه!!

ما يجب إدراكه أن الإستمرار في اللعبة (الملكية) يقتضي بقاء كلا اللاعبين، التيار السلفي والتيار اللبرالي. لإن انتصار أحدهما، لا يؤذن فحسب بتغيير اللعبة، بل سيؤدي الى تغيير وجه المملكة وربما نظامها السياسي، إذ سيفتح معارك أخرى مع الأمراء على قاعدة الإصلاحات.

هنا.. ينبغي الإلتفات الى أصول اللعبة، التي لن تتغيّر إلاّ إذا تغيّر فهم التيارين الأساسيين لها. أي الى أن يصلا بالوعي أنهما معاً في معركة واحدة مقابل العائلة المالكة بهدف الإصلاحات السياسية. أما إذا استمرت الإنتهازية التي يبديها الطرفان ليكون أحدهما الأثير لدى الأمراء على أنقاض الآخر، فإنهما سينتظران طويلاً قبل أن يتحقق ذاك!

لنأخذها مختصرة.. العائلة المالكة لن تضرب التيار السلفي، ولن تضعفه الى الحدّ الذي يمكن تجاوزه، فذلك إضعاف لقوتها، ورغم

الأحداث الأخيرة فإنها على الأرجح ستكرر ما فعلته في تجارب سابقة، منذ حرب الأخوان في العشرينيات وحتى اليوم.

١- ستقوم بعزل التيار العنفي عن السياسي، أي ستعزل الأتباع المتحمّسين عن رجال الدين المنضوين تحت المؤسسة الدينية لسحب بساط الشرعية عن أفعالهم، وستظهر الفتاوى ضدهم بأكثر مما قرأنا. ولقد عوّدنا المشايخ أنهم يقفون ضد أتباعهم وحواريهم وتلامذتهم في كل نازلة حسب متطلبات السلطة، رغم أن هؤلاء الحواريين لم يأتوا بشيء جديد من عندهم، لا فكراً ولا فتيا. كل ما يفعلونه هو تطبيق لما تعلّموه. ولكن الخلفية الإجتماعية المختلفة وفهم المصالح يدفع المشايخ دوماً للتضحية بأتباعهم، فيصبحون طعماً سهلاً لقوى الأمن.

٢- سيصمت التيار اللبرالي أو يبارك الهجمة الحكومية التي قد تتجاوز معايير الحق، وتصيب بأذاها آخرين، وفي هذا المجال يفترض أن يتسامى اللبراليون على جراحهم، وأن لا يتمادوا في التأييد لممارسات السلطة، وعليهم أن يؤسسوا موقفاً حازماً فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. فحزم الحكومة النسبي، لا ينبغي معه تأييدها في التعدّي على حقوق المواطنين أياً كانت صفتهم أو توجهاتهم الدينية أو الفكرية. وهذا الموقف لو حدث فإنه يكسر الحاجز بين التيارين، بحيث يفضي الى دفاع مشترك عن حقوق المواطنين، وقد يبتلى التيار اللبرالي هو الآخر بقمع السلطة - أكثر مما حدث لبعض رموزه - وحينها يحق لهم المطالبة بالدفاع عنهم من رموز السلفية نفسها.

٣- لن تستأصل الحكومة التيار السلفي/ الجهادي - كما يوصف - أو لن تستطيع فعل ذلك. بل ستقوم بضربات محدودة ترضي الغربيين جزئياً ولا تستثير باقي السلفيين محليّا، ولا تأتي بردود فعل معاكسة عنيفة.

٤- ستبقى المؤسسات السلفية وقوى التيار السلفي محافظة على مكانتها، أي لن تكون هناك إجراءات عدا ترشيد بعضها وتدجين ما لم يدجّن بما فيه الكفاية.

وبهذا لن نشهد تغيراً دراماتيكياً في العلاقة بين التيار السلفي والعائلة المالكة، على الأقل هذا من وجهة نظر الأخيرة، كما لن نشهد تحولاً نحو الديمقراطية والإنفتاح السياسي. ستستمر الأمور مثلما كانت عليه قبل الثاني عشر من مايو، تاريخ تفجيرات الرياض الأخيرة.

يدفعنا لهذا الإستنتاج، تجربة المملكة التاريخية، مع الإخوان، ومع اضطرابات ١٩٦٤ التي سببها افتتاح محطة التلفزيون، وما حدث بعيد حادثة الحرم ١٩٧٩، وأيضاً ما جرى بعد الغزو العراقي للكويت. بلا شك أن الظروف السياسية اليوم أكثر حراجة، والضغوط التي تواجهها العائلة المالكة من الخارج شديدة، والوضع الداخلي يميل الى الإنفجار والتعقيد. كما أن التيار السلفي العنفي أصبح اليوم أكثر تنظيماً مما مضى، وأكثر تسليحاً واستعداداً للمواجهة في ظل انكشاف صورة الحكم اللادينية من وجهة نظرهم.

ربما أمران قد يقلبا الصورة على غير الشكل الذي رسمناه آنفاً: أن يقوم التيار السلفي بعمليات نوعية جديدة داخل المملكة، وهو متوقع. (أو/ و) أن تتعرض الحكومة السعودية لضغوط خارجية هائلة، بسبب تلكؤها فيما يسمى بمواجهة الإرهاب، وهنا قد تضطر العائلة المالكة الى زيادة جرعة القمع وقد يفضي الى خلخلة داخلية تفرز بداية لمرحلة جديدة من عمر الدولة السعودية الثالثة.

أيضاً هناك مسألة أخيرة ترتبط بالعلاقة بين التيارين السلفي واللبرالي، فإن إيقاف المعارك بينهما، أو الوصول الى مشتركات سياسية، كفيل بقلب الطاولة على الأمراء، الذين نجحوا لزمن طويلة في وضع القوى السياسية مقابل بعضها البعض.

فاصلة

الإنسان والوطن أهم من إبن تيمية

هذا هو عنوان المقالة التي كتبها خالد الغانمي في جريدة الوطن ٢٠٠٣/٥/٢٧، في محاولة منه لبحث جذور الأزمة الفكرية في التيار العنفي السلفي السعودي. وقد اكتسبت المقالة أهميّة من جهة كونها أول مقالة تنشرها الصحافة السعودية - فيما نعلم - وتشير الى أزمة تبنّي فكر ابن تيمية صراحة. وزادت أهمية المقالة بعد أن قيل ما قيل من أن نشرها كان أحد أسباب إقالة جمال خاشقجي رئيس تحرير الوطن. هذه مقتطفات من المقالة نثبتها هنا لأهميتها.

من نافلة القول إن فهم الطريقة التي يفكر بها هؤلاء الدمويون القتلة الذين ارتكبوا جريمة ١٢ مايو المشؤوم، هي الطريق الأسرع لاختراق منهجهم واستئصاله أو تقليصه على الأقل.

لماذا رفعوا راية الجهاد على الرغم من أنهم أفراد ليس لهم كيان سياسي؟

والجواب هو: لأن ابن تيمية (منظِّر الجهاديين) قال في (الاختيارات الفقهية) إنه إذا لم يقم ولي الأمر بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد، وجب على أهل العلم أن يقوموا بهذا الواجب. (وقد رد عليه الدكتور أحمد موافي في تعليقه على الاختيارات بنقل كلام الإمام النووي الذي يخالف هذا الكلام ويبين ما فيه من فساد وخطورة).

هذا الكلام مشكلة حقيقية، يجب علينا أن نترك المجاملات وأن نقول: هذا الكلام غلط وكارثة حقيقية مؤداها إلى الفوضى العارمة وتهديد الوحدة الوطنية وعودة الجاهلية الأولى، فكل من يظن نفسه عالما سيحاول إزالة كل ما يظنه منكرا، فالذي يعتقد أن الموسيقى حرام سيفجر المحلات التي تبيع الأشرطة، والذي يرى الشيشة حراماً سيفجر المحلات التي تقدمها وهكذا. هذا الكلام ليس مبالغة وما إطلاق النار على (الدشوش) منا ببعيد.

كيف استحل هؤلاء القتلة دماء المسلمين والأطفال؟ فعلوا هذا استنادا إلى فتوى لابن تيمية في كتاب (الجهاد).

لنقلها بصراحة مشكلتنا اليوم مع إبن تيمية نفسه.

لقد صنع بعض فقهائنا من ابن تيمية الحنبلي الحراني سقفاً لا يجوز تجاوزه بحال، جعلوا له في زمننا هذا، في بلدنا هذا مكانة لم يعرفها في بلده في زمانه، حتى إن بعضهم يساوي دون أن يشعر بين نصوص ابن تيمية ونصوص الشرع. يقولون لك إن ابن تيمية غير معصوم ويجوز أن يكون مخطئا لكن أكثرهم لا يكاد يخطّئه أبدا، وبالتأكيد لا يقبل منك تخطئته.

ابن تيمية رائع وبرّاق ومذهل، ومما يزيد الناس استلابا له هو ذلك النفس التقريري الحاسم الواثق من نفسه المسفه لمن خالفه، فهو إقصائي أحادي لا مكان للرأي الآخر عنده. هو يختلف عن الفقهاء الذين ينقلون الأقوال المختلفة دون ترجيح، أو مع ترجيح فيه تردد ونسبية. لكنه في الوقت ذاته، على سعة علمه وكثرة

اطلاعه، عاطفي وانفعالي ويحدث أن تصدر بعض فتاويه كردود أفعال غير موزونة كما في هاتين الفتويين.

أعتقد أنه يجب علينا كمثقفين يعلمون علم اليقين أين تكمن المشكلة، أن نظهر وجوهنا ونرفع أصواتنا جميعا بالقول: الإنسان (مسلم أو غير مسلم) أهم عندنا من نقد فقيه أو حتى سقوطه، والوطن الذي نضع أيدينا على قلوبنا خوفا عليه من حال جزائرية أخرى أهم وأغلى مليون مرة من ابن تيميّة.

تفجيرات الرياض تشعل المناظرة حول السيادة المزدوجة

ثنائية الدين والدولة

محمد الهويمل

جاء في رسالة (الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك) للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب من كتاب (مجموع الرسائل) أن حفيد مؤسس المذهب الشيخ عبد الرحمن بن حسن خاطب الأمير عبد الله ابن فيصل قائلاً: (تفهّم أنّ أول ما قام به جدك محمد وعبد الله، وعمك عبد العزيز أنها خلافة نبوة، يطلبون الحق ويعملون به ويقدمون ويغضبون له، ويرضون ويجاهدون، وكفاهم الله أعداءهم على قوتهم، إذا مشى العدو كسره الله قبل أن يصل، لأنها خلافة نبوة، ولا قاموا على الناس إلا بالقرآن والعمل به، كما قال تعالى : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ).. وصار أهل الأمصار يخافونهم. وأراد الله سبحانه إمارة سعود بعد أبيه يرحم الله الجميع، وأراد الله أن يغير طريقة والده الذي قبله، وبغاها ملكاً وبدأ الأمر ينقص أمر الدين والدنيا تطغى..وصار العاقبة القصور خ التي بنيت بقناطير خ والمقاصير خ التي تنفذ فيها الأموال العظيمة خ التي تسوى ثلاثة آلاف ما تسوى اليوم الاجديدة لما جرى من تسليط الأعداء عليهم، هذا وهم على التوحيد، لكن ما أعطوه حقه، اشتغلوا بالدنيا ونضارتها وما فتح الله عليهم، وأعرضوا عما أوجب الله عليهم القيام به في أنفسهم وعلى الناس، فجرى ما جرى..وهذا بسبب الغفلة عما أوجب الله؛ لأن الله اختار لهم أمراً عظيماً ومكّنهم منه ومن الناس، لكن حصل تفريط في هذه النعمة العظيمة. والدرعية اليوم من تدبَّر حالها وحللها عرف أن ما جاءهم إلا ذنوبهم، فاعتبروا يا أولي الأبصار).

هذه الرواية تعكس بدقة متناهية طبيعة العلاقة المتشابكة بين الدين والدولة، وتعيد إنتاج التحوّل في مسار جماعة المسلمين في مراحلها الأولى، حيث انتقال مركز السيادة من الدين الى الدولة ومن الخلافة الى الملك العضوض، منذ أن أرسى معاوية بن أبي سفيان أساس الملك السياسي القائم على أساس تحقيق أغراض دنيوية سلالة خالصة مستبعداً أي دور سيادي للدين على الدولة، حين جعل من مؤسسة العلماء جزءاً ملحقاً بها ومتاعاً من أمتعة الدولة. وهكذا تاريخياً وعلى حد برهان غليون في (الاسلام والسياسة: الحداثة المغدورة) (فرضت السلطة السياسية منذ نهاية العهد الحماسي للخلافة نفسها كمركز للسيادة ووضعت حدودا لا يمكن تجاوزها على سلطة رجال الدين).

على أن القيود المفروضة على العلماء لم تحل دون التطلع نحو عودة خلافة النبوة وتطبيق الشريعة رغم الانهدامات المتواصلة لمؤسسة العلماء على يد خلفاء بني أمية وبني العباس، فقد ظلّ العلماء ينشدون عودة التجربة الخلافية الأولى. ورغم أن قيام الدولة الحديثة أحبط باقي الأمل المعقود على انبعاث الخلافة النبوية باعتبار أن السياق التاريخي الذي ولدت فيه الدولة الحديثة تم فيه بتر الذراع الدينية الممتدة في مجال السلطة الدنيوية، وباعتبار أن الدولة الحديثة نشأت في تواصل مع تصدّع وإنسحاب المؤسسة الكنسية، أقول رغم ذلك فإن صراع الساسة والقساوسة لم يحدث في الادارك الديني الشرقي إنذاراً مبكراً من سوء عاقبة تكرار التجربة، بل تمادى البعض الى حد تركيب أغراض دينيوية على كاهل الدولة الدنيوية. فقد نظر أهل الدين الى الدولة بكونها وسيلة دعوة وأداة لتطبيق الشريعة، فالدولة، في الادارك الدينيوي، هي العربة التي تنتقل عليها رسالة الدين الى العالم، وأهل الحكم ينظرن الى الدين باعتباره سابغاً لمشروعية علوية على ممارسات دنيوية محضة.

إستعمال الدولة كأداة دعوية يعكسه بوضوح النزوع المتزايد لدى التيار الديني في المملكة الى توظيف مناشط الدولة ما أمكنهم ضمن المشروع الدعوي. ويمثل التعليم الرسمي أحد المجابهات بين الدين والدولة، فبينما تنظر الدولة الحديثة الى التعليم كمجال لإعداد الكفاءات الادارية والفنية والعلمية القادرة على إدارة جهاز الدولة وتحقيق متطلبات اللحاق بالعصر، فإن التيار الديني ينظر الى التعليم باعتباره وسيلة دعوية محضة تستهدف تحصين الشباب من الانحراف وحسب أحدهم: (أنه بتربية النشء تتقدم الأمة، وبتعليم الشباب تتحصن بل وتهاجم أعداءها). ويرسم الكاتب وهو أحد المشاركين في النشاط الدعوي مخططاً يتضمن ما يصفه بطرق (نشر الخير في المدارس) (إنظر: إبراهيم الحمد، ٤٦ طريقة لنشر الخير في المدارس)، وتمثل برنامجاً مكتظاً يتضمن: استضافة رجال الدعوة لالقاء المحاضرات الدينية في المدرسة للطلبة والمعلمين سواء بسواء، عقد الاجتماعات الدعوية خارج دوام المدرسة وتوسعة النشاط بحيل يشمل الحضور الدعوي مدارس عديدة، الاشتراك في الشريط الخيري، استغلال مجلس الآباء لالقاء كلمة توجيهية وتوزيع بعض النشرات التوجيهية، إنشاء حلقات مسائية داخل المدرسة أو حلقة داخل المسجد في الاحياء القريبة من المدرس، وتشكيل الجمعيات المدرسية ذات الاهتمام المتعدد الاغراض تهتم بتعليق الملصقات وتوزيع الاشرطة ووضع اللافتات وعقد الزيارات والرحلات والمخيمات الطلابية والكشفية بغرض تشكيل مراكز استقطاب لكل من المعلمين والطلاب، إقامة الرحلات والزيارات لطلاب المدرسة بشكل عام الى العلماء والدعاة ومعارض الكتاب الدعوي، إعداد ما يعرف بـ (الحقائب الدعوية) وتشتمل على مجلات وكتيبات قصصية ومسجل وأشرطة، واعداد مكتبة دعوية خاصة في كل فصل، ووضع لوحة في كل فصل تتضمن (نصائح أو توجيهات أو إعلانات أو فتاوى أو غيرها)، وإقامة معارض خاصة بالكتب الدعوية أو الأشرطة الدعوية، الاشتراك في حملات التبرع للجمعيات الدعوية وتوزيع النشرات في المساجد وهداية العمال الوافدين، اضافة الى الدورات الدعوية والفنية ذات الصلة بنشر الدعوة كتعلم اللغة الانجليزية والتدرّب على الحاسب الآلي. وأخيراً تشجيع أداء بعض السنن والنوافل العبادية داخل المدرسة.

هذا البرنامج الحافل بالمهام كما يقترحه أحد الدعاة ينطوي على إهمال مقصود لأهمية التعليم وقدسيته بصرف النظر عن كونه حاملاً لعبارات دينية، فالتعليم بما هو وسيلة وعي وإنماء لقدرة الانسان على التعامل مع الكون من حوله يعتبر عملاً في نظر معدّ البرنامج والتيار المحتشد خلفه غير مقدّس. إن ما تنبىء عنه قائمة طرق الخير المقترحة في المدارس أن ثمة رسالة للدين يجب على الدولة إيصالها وعلى الاخير أن توقف أجهزتها كيما يشيع الدين رسالته في الرعية، وهذا يعيد المناظرة وعلى أفق أوسع بين وظيفة الدين وظيفة الدولة.

تنتظم أسفل المهام المنشعبة للدين والدولة، والرسالة التي يحمل كل منهما للآخر منظومتا مفاهيم تنتميان الى مصدرين ثقافيين متباينين، ففي قائمة الدين يتصدر الايمان والرابطة الدينية والآخرة، والقيم الروحية ودار الاسلام ودار الكفر، ومنظومة عبادات وتكاليف شرعية، فيما تبرز في قائمة الدولة، حدود دولية ثابتة، مصالح دنيوية خاصة، قوانين مدنية، المواطنة كأساس للعلاقة داخل الدولة، والمصالح المتبادلة كأساس للعلاقات الدولية.

يلخّص الشيخ صالح الفوزان في كتابه (التوحيد) عقيدته في الدولة الدينية بما نصه: (إن الله سبحانه يريد منا أن نكون حزبا واحدا هم حزب الله المفلحون ولكن العالم الإسلامي أصبح بعدما غزته أوروبا سياسيا وثقافيا يخضع لهذه العصبيات الدموية والجنسية والوطنية ويؤمن بها كقضية علمية وحقيقية مقررة وواقع لا مفر منه. وأصبحت شعوبه تندفع اندفاعا غريبا إلى إحياء هذه العصبيات التي أماتها الإسلام والتغني بها وإحياء شعائرها والافتخار بعهدها الذي تقدم على الإسلام وهو الذي يلح الإسلام على تسميته بالجاهلية، وقد منَّ الله على المسلمين بالخروج عنها وحثهم على شكر هذه النعمة). فهو هنا يرى بأن الدولة بكامل حمولتها منتجاً غربياً وأن المبادىء التي تسودها جاهلية، فهو لا يرى بأن المواطنة كمبدأ أصيل من مبادىء الدولة الحديثة أساساً يمكن الركون إليه والاقتداء به في تشكيل علاقات داخلية متوازنة وضامن لاحراز المساواة بين المواطنين، وهو ما ينبذه هذا الفريق لأن فيه تخفيضاً لما أعلاه الله وفيه مضاهاة بين المؤمنين (الفوزان وأهل دعوته) والفاسقين (ماعداهم). وبنفس المنظور الديني، إذا كان تشكيل السلطة وأداؤها، على سبيل المثال، مشروطين بالكفاءة التنظيمية والادارية، فإن أنصار الدولة الدينية يحتمون بدعوى أن العلماء هم الاتقى وتبعاً له الأكثر تأهيلاً للحكم، فهم صفوة الخلق، وحرّاس الشرع، فإذا كان الملوك حكّام على الناس فإن العلماء حكّام على الملوك كما في الأثر.

في التجربة السعودية خلال أطوارها الثلاثة، لعب العامل الديني دور الحامل للمشروع السياسي، وقد أفضى ذلك، بطبيعة الحال، الى انتزاع حرية المعتقد والتفريط باستقلال المناطق الملحقة بالمشروع الناشىء وهكذا تجريد ارادة القاطنين، فقد استخدم العامل الديني لإنشاء اللحمة السياسية الضرورية لخلق دولة موّحدة بقيادة ابن سعود وأبنائه من بعده.

ولكن حين قامت الدولة بدأت المواجهة الحقيقية بين منظومتين ثقافيتين متعارضتين، فقد إرتضى القائد السياسي بالمعادلة السياسية الدولية وقرر القبول بالخارطة الجيوسياسية الاقليمية والدولية، ولكن القادة الدينيين المتشبّعين بعقيدة الفتح رأوا بأن القبول بالنظام الدولي يعني تعطيل فريضة الجهاد ونشر الدعوة في الآفاق. تلك كانت أول فارقة تشق أخدود الخلاف بين أهل الدين وأهل الحكم، ثم جاء حمل الناس على الانضواء في المعتقد الغالب، أي المذهب الرسمي للدولة الناشئة، وصدرت الفتوى عام ١٩٢٧ بحمل الشيعة في المنطقة الشرقية على جرّهم كرهاً وبإستعمال أدوات القهر التابعة للدولة للانصياع الى المذهب بدءاً بالنخبة الدينية الشيعية التي ستتولى بعد تشبّعها بالمعتقد الجديد مهمة تشريب الأتباع بتعاليم الدين الحنيف بحسب التفسير السلفي.

في السياق نفسه، كانت سياسة عزل وإقصاء أئمة الحرمين الشريفين والمساجد الكبرى في الحجاز من أتباع المذاهب الاسلامية الشافعية والمالكية تسير وفق خطة معدّة بإتقان، فيما كان الأئمة الجدد منشغلين بحماسة عالية في تلاوة أركان الاسلام الخمسة وتذكير سكان الحجاز بفرائض الإسلام من صلاة وزكاة وصيام وحج. ولحق ذلك أمر تطبيق الشريعة، حيث قرر الملك عبد العزيز وبعد اتمام مهمة إحتلال الحجاز بأن الاحكام السارية في هذا البلد ستكون وفق ما ورد في فقه الإمام أحمد بن حنبل إرضاء لعلماء المذهب الحنبلي. على أن هذه الأحكام لم تمثل السجل القانوني والحكمي الشامل والمبرم، فقد إستعارت الدولة الحديثة وهي في أطوار تقلبها وتحوّلها وانتقالها الى مراحل متقدمة قوانين ليست مستمدة من تعاليم المدرسة الحنبلية ولا من مدارس دينية أخرى.

وهناك تفجّرت معركة في الخفاء بدت بعض إشاراتها خلال عهد الملك فيصل حيث بدأ المفتي العام الشيخ محمد بن إبراهيم يحصى على الدولة أخطاءها القانونية ويحاسبها على اقترافاتها في تطبيقها المنقوص للشريعة وإدخالها قوانين وضعية الى نظامها القضائي بل وتشكيل محاكم مدنية في تضاد مع المحاكم الشرعية وحصر سلطة الأخيرة في الموضوعات ذات الطابع الشرعي المحض كالزواج والطلاق والمواريث والأوقاف والخصومات والمنازعات الفردية والعائلية دون الخصومات والمنازعات التي تتم بين الشركات والمؤسسات التجارية الكبرى وبين الأخيرة والدولة فضلاً عن البنوك وغيرها.

ثمة سؤال عريض حملته الدولة منذ قيامها، وما تلك التناظرات المنبعثة تباعاً سوى إلحاحاً على أهمية السؤال وتالياً ضرورة البحث عن حل حاسم. السؤال العريض هو: لمن السيادة؟ هل للشريعة وتالياً لأهل العلم الشرعي أم للدولة وتالياً لولاة الأمر وأهل الحكم الدنيوي.

في نظر أهل الشرع أن مهمة ولي الأمر ـ كرمز للسلطة السياسية واستطراداً للدولة ـ هي على وجه الحصر تطبيق أحكام الشرع والقيام عليها وحمل العامة على الامتثال لها، فإذا عجز عن ذلك سلبت منه الولاية وانتزعت منه مشروعية الدين، وأصبح لكل جماعة تشربّت الحكم المنزل الحق في مزاولة ما تراه شريعة الله، ولا ينظر الى ما هو عليه عامة الناس والسطة (وهذا ما يشي به رأي لشيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ٣٧٨/٣٥).

يقول الشيخ بن تيمية: (فقد وعد الله بنصر من ينصره ونصره هو نصر كتابه ودينه ورسوله لا نصر من يحكم بغير ما أنزل الله ويتكلم بما لا يعلم فإن الحاكم إذا كان دينا لكنه حكم بغير علم كان من أهل النار وإن كان عالما لكنه حكم بخلاف الحق الذي يعلمه كان من أهل النار وإذا حكم بلا عدل ولا علم كان أولى أن يكون من أهل النار). فالعلاقة بين الدولة والرعايا تتوثق عراها وتستمد مشروعيتها من الامتثال لاملاءات الشريعة كما يقرر الشيخ بن تيمية في المنهاج ١٣٢/٥.

إن أبرز ما تومىء اليه هذه الفتوى هو أن حركات إنفصالية عن الدولة على خلفية تطبيق الشرع وإقامة حكم الله تعتبر عملاً مشروعاً، إذ أنّ مشروعية الدولة متوقفّة على قابليتها على تطبيق الشريعة، كشرط للحصول على مناصرة ومساندة السماء. فنموذج الدولة الدينية يأمل في تنشئة جماعة متوحدة عقدياً يسودها الشرع وتمتثل لحزمة التعاليم الدينية ولا يعتنى كثيراً بكيفية إدارة الدولة لعلاقات هذه الجماعة وماذا تكفل لهم في دنياهم، فهي دولة تعد رعاياها بمكافأة مؤجلة، أي بجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين، ولذلك فهي دولة صممت

كيما تضمن مصائر الرعايا بعد موتهم ورحيلهم عن دار الدنيا.

الدولة الحديثة، على الضد، نشأت كحاصل لصراع ضد إستحواذ السلطة الكنسية على السلطة السياسية، ولذلك مثّلت الدولة الحديثة إنعتاقاً تاماً من قيد الاكليروس، تحقيقاً لمفهوم السياسة كما إفتتحه أرسطو وجرت مزاولته في شكلها البدائي في نموذج الدولة/ المدينة وصولاً الى انطلاق عصر الدولة القومية الحديثة التي حققت أكبر انتصار لها حين جعلت السياسة وممارستها شأناً دنيوياً محضاً يراد منها تحقيق المصالح العمومية وباعتبار الدولة جهازاً ضخماً ينظّم عملية تداول السلطة وهكذا إدارة العلاقة بين قوى متصارعة على شؤون الدنيا، وفي سياق إتمام هذه المهمة جرى تخفيض دور المؤسسة الدينية في المجال السياسي الى حد لم تعد تلعب دوراً تقويضياً لشؤون الدولة أو الوقوع تحت ضغط ابتزازات سياسية دنيوية للانتصار لهذا الطرف أو ذاك.

فالدولة بهذا التعالى جسدّت عملياً المفارقة بين التنظيم الاجتماعي الذي يتفوق فيه الديني على السياسي والتنظيم الاجتماعي الذي يرتكز على المعطى السياسي والعلاقة السياسية متحرراً من سطوة الاستعمالات المتكررة والمشوّهة لسلطة الدين من أجل إحراز مكاسب سياسية محضة. فالدولة الحديثة وضعت أساساً للعلاقة بين رعاياها، وتلك علاقة المواطنة أما الدين فالعلاقة فيه قائمة على الأخوة الايمانية "إنما المؤمنون أخوة"، ونذكّر هنا بأن الاخضاعات الصارمة التي تشهدها تلك العلاقة أفضت الى عزل جزء كبير من السكان ممن لا تنطبق عليهم المواصفات المطلوب توافرها في المؤمن بالمعنى الديني الصارم وهذا لا ينحصر في المعتنقين لأديان أخرى غير الاسلام بل يمتد الى أتباع هذا الدين ولكن لا ينتمون الى المذهب المنتصر من قبل الدولة.

كتاب (التأصيل لمشروعية ما حصل لأمريكا من تدمير) الصادر عام ٢٠٠٢ لمؤلفه الشيخ عبدالعزيز بن صالح الجربوع، يلفت الانتباه الى إحدى المجابهات بين رموز الدين والدولة، فهو يلمح الى أن سيادة الدولة ليست نهائية بل قد تخضع للمساءلة الدائمة بما يجعلها عرضة للتخفيض وقد يسمح بتدخل سيادة أخرى أعلى منها، وهي سيادة الشرع وتالياً العلماء كممثلين عنه في الخلق. في العلاقات الدولية على سبيل المثال حيث تقيم الدولة الدينية (المملكة هنا) علاقة مع قوى دولية غير مسلمة (الولايات المتحدة مثالاً) فإن هذه العلاقة يجرى فحصها وتقويمها على ضوء الشريعة وحينئذ يتقرر ما اذا كانت تلك العلاقة مشروعة، وبالتالي لا يصح خرق ما ورد فيها من شروط وعهود ومواثيق، أو كانت على الضد من ذلك فحينئذ فلا طاعة للدولة ممثلة في ولي أمرها ـ الامام.

يستهدي الشيخ الجربوع بكلام للإمام الشافعي في كتاب (الأم) بما نصه: (إن صالحهم الإمام على ما لا يجوز فالطاعة نقضه كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركين فيهن ما أعطاهم في الرجال ولم يستثن فجاءته أم كلثوم بنت عقبة ابن أبي معيط مسلمة مهاجرة فجاء أخواها يطلبانها فمنعها منهما وأخبر أن الله منع الصلح في النساء وحكم فيهن غير حكمه في الرجال وبهذا قلنا : لو أعطى الإمام قوما من المشركين الأمان على أسير في أيديهم من المسلمين أو مال ثم جاءوه لم يحل له إلا نزعه منهم بلا عوض... وقال في موضع آخر: بهذه الآية ..مع الآية في براءة قلنا إذا صالح الإمام على ما لا يجوز فالطاعة نقضه..). ويعلّق الشيخ الجربوع قائلاً: (هذا في الإمام الأعظم فما بالك بمن دونه) في إشارة واضحة الى حكام المملكة.

وهذه الاشارة تأكدت في نفيه مشروعية الدولة السعودية ذاتها من خلال التساؤل الحامل بإجابته عما اذا كان للإمام الأعظم (الخليفة) وجود اليوم. يقول المؤلف: (إن المتأمل لكلام أهل العلم في الشروط التي اتفقوا عليها واختلفوا في بعضها خلافاً لا يكاد يذكر.. في تنصيب الإمام للمسلمين..يجد بكل وضوح أن هذه الشروط لا تنطبق على حكام المسلمين اليوم حيث لم يجرؤ أحدٌ منهم أن يعلن أنه الإمام الأعظم للمسلمين..لأن هذا سيلزمهم تبعات هم يرون أنهم في غنى عنها..فهم يكتفون بأن يكونوا حكام بلاد وولاة أمر وليسوا أئمة فالملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود يحدثنا عنه أجدادنا أنه كان يقول للإخوان أنا لست إماماً لجميع المسلمين.. وإنما حاكم هذه الجزيرة...وما ذكرتموه من وجوب جهاد جميع الدول الكافرة يجب على الإمام الأعظم وأنا لست كذلك!)، في إشارة واضحة الى المجابهة التي جرت بين أهل الدين وأهل السياسة، حيث كان الفريق الأول ينزع الى الإبقاء على فورة المشروع الجهادي وديناميته وديمومته فيما كان الفريق الثاني يميل الى الامتثال الى قوانين السياسة والتعامل مع الواقع الدولي بقوانينه وحدوده ومتطلباته.

ولأن الشيخ الجربوع ممن يرى في القرشية شرطاً لازماً لتحقق الامامة العظمى فإن آل سعود ليسوا ممن تصدق عليهم الامامة. ولكن ماذا يعني ذلك: يعني كما يوضح الشيخ جربوع صراحة أن غياب الامام الأعظم يعني بطلان العقود والمواثيق المبرمة بين الدولة السعودية ودول العالم وأنها ليست ملزمة لأنها فاقدة لشروط الشرعية.

إن نزع مشروعية الدولة يحرمها السيادة وينقل المشروعية والسيادة الى طرف آخر وهو المحكّم للشريعة، أي العلماء، الذين يتحوّلوا، تبعاً له الى المصدر الوحيد للمشروعية والتجسيد الديني لمعنى الامامة المنشودة، وتالياً الى ولاة أمر مطاعين يأمرون وينهون ويمنحون ويمنعون.

هناك اليوم إتجاه متزايد داخل المملكة ينادي بتسوية الصراع الايديولوجي الذي تعيشه الدولة، والثنائية الصابغة لسياساتها ومواقفها وخطابها، بين أن تكون دولة وطنية أم دولة دينية. فالتيار العام ينادي بإخضاع الدولة لقوانين السياسة والفكاك من النزعة التيوقراطية القائمة والتي آلت الى إنهيار صدقية الدولة والخطاب الديني الحاف بها. إن الاجترار المتكرر لدعوى دينية الدولة والتأكيد على تشرّب السلطة بقيم الاسلام واستسقاء مشروعية الدين بزعم الاستلهام من مبادئه وأحكامه إنتهى الى إنسحاب التيار العريض من السكان من مجال تأثير الدولة بانتظار تحررها من النزعة الدغمائية التي لم يعد التلبّس بها سوى إمعاناً في السير بالدولة نحو حرب أهلية نتيجة إقتراب نقاط الاحتكاك بين معسكرين متناقضين: معسكر ينزع نحو الالتصاق بوظيفة الدولة وشروط تكوينها باعتبارها آلية لادارة المصالح الدنيوية والعمومية للأغلبية السكانية ومعسكر ينزع الى تحويل الدولة الى منبر للآخرة من أجل إستحواذ السلطة من قبل أقلية. هناك دعوة الآن الى تخليص الدولة من ربقة السلطة الدينوية وإرساء نظام سياسي يبتني على المواطنة كمدخل لارساء قاعدة المساوة، والحرية الفردية والمشاركة العملية في تحقيق الاجماع وتقرير مصير المجتمع.

خلاصة الأمر: أن ما حققه العامل الديني في إنشاء دولة موّحدة سياسياً أدى الى الاستلاب الثقافي والروحي، فقد تزايد النزوع بمرور الوقت وسوف يزداد بسرعة وقوة وسط الجماعات الملحقة قسرياً وهكذا النخب الحديثة والمثقفة الى الدخول في مواجهة التحديات الفعلية التي تواجه المملكة شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول والجماعات التي تطمح للانضواء في نظام قيمي يسهم في تحديثها وتحريرها من ربقة الواحدية المقيتة ومنطق الاقصاء وامتلاك الحقيقة المطلقة،، واكتساب قيم العصر بما تبشّر به من حرية فردية وتعددية وتنبذ كافة أشكال الكراهية وهذا هو الاتجاه الذي سوف يسود.

النخبة السعودية ضحية وأداة بيد العائلة المالكة

من بقي صديقاً للأمراء يحترمونه؟

فيصل الزامل

الأمراء لا يرون في الكفاءات المتوفرة تحت أيديهم سوى أدوات قابلة للإستخدام، يقربونها ويبعدونها حسب الظرف والمزاج أحياناً. ومثل هذه الريبة تجعل ممن يوصفون بأنهم أيدي النظام والمقربين منه، وأعمدته أحياناً، يحتقرون الأمراء في دواخلهم، ويشتمونهم في سرّهم، ويستشعرون الإهانة كلّما وقفوا بين أيديهم.

خارطة الأصدقاء والأعداء غير واضحة المعالم لدى أمراء العائلة المالكة.. فجميع من يعمل مع الأمراء من وزراء ووكلاء ومدراء عامون وصحافيون وإداريون وحتى السفراء ومنسوبي البعثات الدبلوماسية.. معظم هؤلاء يقعون في دائرة الإتهام بالفعل لا بالقول.. إذ تجري مراقبة حركاتهم، وخطوط تلفوناتهم، وما يرد إليهم من رسائل وفاكسات، وتتابع نشاطاتهم في الداخل والخارج، مع من يلتقون وبماذا يتحدثون، وتسجّل عليهم شطحات القول، ولا تُقبل منهم الإعتذارات، ولا يُقدّر ما بذلوه من جهد ونشاط في خدمة الدولة والعائلة المالكة نفسها، فإذا ما حان حينهم، يتمّ طردهم بأبشع صورة وأكثرها إهانة، والأمثلة كثيرة هنا لا نحتاج الى إعادة سردها.

أوضح ما يمكن الإستشهاد به في هذه الأيام فيما يتعلق بعدم قدرة الأمراء على فرز الألوان، وعبثهم السياسي، هو تعاطيهم مع التيار سلفي ورموزه، فمن نستمع إليهم اليوم على شاشات التلفزيون، ومن يديرون الحوار والنقاش، ويدعون للإئتلاف والوحدة، هم خريجو السجون بالأمس، ممن كانوا يوصمون بالتطرّف ـ وقد كانوا في الغالب كذلك ـ والسبب في تحوّل موقف الأمراء منهم، رغم أنهم لازالوا في دائرة الشك والشبهة، هو أن الحكومة لم تعد قادرة على ضبط فلتان التيار السلفي عبر رموزها الرسميين ممن يوصمون بـ (وعاظ السلاطين). وكانت الحكومة قد تعاطت مع التيار الديني المعتدل (بحق) بشيء مبالغ فيه من القسوة وفصلتهم من أعمالهم، في حين أنهم كان يجب أن يكونوا في رأس القائمة التي تتولى ترشيد الهوس الديني العنفي الجامح. غير بعيد عنّا ما حدث للدكتور المفكر عبد الله الحامد وفصله من عمله، وكذلك فصل الأستاذ حسن فرحان المالكي من عمله، وطرد الأستاذ منصور النقيدان من صحيفة الوطن، وغيرهم. إن سياسة التخلّص من رموز الإعتدال، يجعل الشارع السلفي فريسة للتطرف فكراً وقيادة، ومهما غالى هؤلاء بالعمل تحت مظلّة السلطة وبتوجيهات وزارة الداخلية، فإن الأخيرة قد تنقلب عليهم في أي لحظة.

إن التيار السلفي ـ وكما هو واضح من تاريخه ـ يفرز بين الآونة والأخرى نسخته المطوّرة من العنفيين المتطرفين، ومع الزمن يتحول هؤلاء الى معتدلين (بالمقياس السلفي السعودي طبعاً!).. فيأتي غيرهم ويؤسس لمرحلة راديكالية جديدة قائمة على نفس المنهج والفكر. يكفينا أن الشيخ ابن باز كان ينظر اليه على أنه أحد رموز التطرف في الخمسينات، فأصبح مفتياً ومدافعاً عن النظام بعد أن كان يتعرّض له بالنقد والتجريح الشديد، الى حد تهديده بالقتل من قبل الملك عبد العزيز كما هو معلوم ومنشور. وجاء جهيمان بنسخة جديدة من التطرف تمّ بترها، ثم جاء في التسعينات من يصنفون اليوم كرموز للصحوة، فكانوا شباباً شديدي العنف والتطرف، مثل: عائض القرني، وسلمان العودة، وسفر الحوالي، وناصر العمر، وعبد المحسن العبيكان وغيرهم. وبعد السجن والمراجعة أصبحوا يميلون الى الهدوء، فظهر مكانهم آخرون، في نسخة متطرفة جديدة: ناصر الفهد، وعلي الخضير، وحمود العقلاء، وأحمد الخالدي، وغيرهم. وإذا ما انتهى هؤلاء بتراً (كما أعلن مؤخراً عن احتمال مقتل بعضهم) أو اعتقالاً، فسيظهر توجّه جديد.

هذا يقودنا الى حقيقة أن الفكر السلفي المتواجد بين أيدينا هو الذي يصنع أمثال هؤلاء. وإذا كان هناك من إصلاح فليتوجه الى هذا قبل محاربة ناتجه. بيد أن السلطات الأمنية يهمّها معالجة الإنشقاقات العنفية، ولم يظهر حتى الآن أنها بصدد مواجهة المنبع، فهذا يخيفها كثيراً، خاصة وأن الدولة قامت على ذات الأساس الأيديولوجي المتطرّف، ومن المحتمل فقدانها لشرعيتها في حال وقعت المواجهة.

ويبقى أن العائلة المالكة لا تنظر الى رجال الدولة من خارجها أو أي رموز إجتماعية إلا بعين الشك وتعتبر تصاعد سمعتهم انحطاطاً لها، في وقت لا يراد أن يعلو إسم غير إسم الأمير الفلاني والعلاني.. وبهذه الرؤية تؤسس العائلة المالكة لنفسها موقع النقيض تجاه كل هؤلاء، وينتفي الحبّ بينها وبينهم، وتتقلّص العلاقة الى مجرد مصلحة مشتركة قابلة للنقض في أي لحظة. ومع أن مشاعر الغيظ بين رجال الدولة لا تظهر على السطح إلاّ في المناسبات، إلاّ أن كثيراً من الوزراء والمسؤولين يتحدثون بسخرية عن العائلة المالكة وفسادها وطغيانها، مما يرجح أن انقلابهم عليها سيكون مؤكداً حين تساء معاملتهم أو يقذفون خارج وظائفهم بدون مبررات واقعية ووفق المزاج الشخصي.

اليوم نحن أمام حالة عامّة ساخطة ضد رجال الحكم الأساسيين، تشمل القريب والبعيد من دائرة صنع القرار، بعضها لأسباب عامّة وأخرى لأسباب شخصيّة.. وهذا يزيد من الحواجز النفسية والعملية بين العائلة المالكة ونخبة المواطنين الذين تحوّل الكثير منهم الى خصوم يرفعون الصوت مطالبين بالإصلاح.

ومع أن التفجيرات الأخيرة قد لا تلقى قبولاً كبيراً في الشارع السعودي، إلاّ أن شيئاً من الرضا الداخلي ينتاب النخب السعودية وكأنّها جاءت للإنتقام من أجلهم، وعلى أمل أن تضعف تلك التفجيرات صقور العائلة المالكة، وتكثّف الضغوط الأميركية ـ الغربية ضدّهم، وتالياً تؤدي الى إحداث فرجة تنفّس الإختناق السياسي التي تعيشه البلاد في مخاض سياسي طال أمده لم يسفر حتى الآن عن تغيير سياسي إو إصلاح إجتماعي.

لماذا لا يصبح اللحيدان مفوضاً سامياً للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان؟

عبد العزيز الخميس*

قبل كل شيء عليّ أن أوضح من هو اللحيدان؟ هو شيخ سعودي يهوى القضاء ويعشقه، مخالفاً الإمام أبي حنيفة النعمان في رفضه تولي القضاء خوفا من الخطأ. فاللحيدان وهو رئيس مجلس القضاء الأعلى، يرى في ممارسة القضاء تقرباً إلى الله، بعد أن يمر في سعيه لذلك بالتقرّب إلى ولي الأمر. وهو يؤمن إيمانا لا يهتز، بأن طاعة ولي الأمر جزء من قيام الليل، كما قال رفيق دربه الشيخ عبد الله التركي، الذي فاجأنا في حفل وضع حجر الأساس لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في منتصف الثمانينات والتي كان مديرها بنظريته التي أغرم بها ولي النعم الملك فهد بن عبد العزيز شفاه الله. فاجأنا الشيخ التركي بنظريته التي تقول بأن الجلوس مع ولي الأمر تقوم مقام قيام الليل في الفضل والثواب! ورغم أن شيوخاً حضروا اللقاء ذاك، وسعدتُ بجوارهم، فإنهم تمتموا بعبارات الاستنكار، إلا أن التركي تجاوزهم للحديث عن مناقب طاعة ولي الأمر، حتى لو قاد البلاد للكارثة، وحتى لو أوصل أبناءنا إلى غوانتناموا، وقادت سياساته الى ركام المجمعات السكنية.. فولي الأمر يعرف مصلحة الأمة، ولا يحق للأمة أن تستكثر على ولي أمرها قيادتها في طرق مظلمة، تدفع هي نتيجتها الباهظة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

اللحيدان صالح لمن لا يعرفه.. شيخ يتسم بالزهد والاستقامة.. وعلامة ذلك عنده مسواك يطوف في فمه ناقما على كل ما هو غربي، ففرشاة الأسنان ليست من السنّة المطهرة، ولكن شيخنا يتجاوز ذلك في طريقه لمجمع القضاء في ميدان دخنة بالرياض ويتخلّى عن السنة في حبّه لسيارات الكاديلاك الأمريكية، ويعترض حين يذكره غرّ من صبيان الصحوة بأنه يستعمل آلة غربية صنعها عدو للإسلام هو جنرال موتورز الأمريكي قائلا: لقد سخرهم الله لنا، فلنركب سياراتهم، ونسي أن الله سخره لهم في دفع حكومته ثمنا باهظاً لتلك السيارات.

اللحيدان لا يرى في العلاقة مع الغرب ما دام ولي الأمر هو صاحب العلاقة، لكنه يرى فيها إثما حينما يذهب مواطن للنزهة أو التعليم هناك، فهو يحرم أي علاقة من أي نوع مع الغرب، إلا أن تكون عبر ولي الأمر. ويستشيط اللحيدان غضبا حين يرى مواطنا يدخن المارلبورو، فهذا رجس من عمل الشيطان، لكنه لا يتوانى عن إشعال كبريته لسيجارة ولي الأمر من نوع الميريت الأزرق، فالميريت حلال حين يدخنها ولي الأمر، لكن المارلبورو حرام حين يدخنها مواطن بسيط، حسب فتاوى اللحيدان المعتمدة على عصمة ولي الأمر.

يكره اللحيدان الشيعة إلى درجة أنه لن يتوانى عن إحراقهم لو سمح له ولي الأمر بذلك، فهم طغمة فاسدة ترى عصمة الإمام وتنزيهه عن الخطأ، لكن ابن لحيدان ينسى أنه يمارس نفس الأمر حين يرى عصمة ولي أمره والأسرة الحاكمة عن النقد أو المراجعة.

ويستغرب اللحيدان ترديد شيء يسمى بالديموقراطية والاشتراكية، فقد أفتى لطلابه أن هذه المفاهيم شيوعية، وهي تعني أن يعيش العالم في شيوع تام، فأول من يستيقظ صباحا ينزل إلى ساحة المدينة ويختار أي سيارة أمامه ليقودها لعمله، فالسيارات مشاعة، ومفتاح كل سيارة ملتصق بها ويمكن لمن يأتي أولا أن يستولي عليها، وهو يرى أيضا أن من يعيش في الغرب ويعود إلى منزله، لا بد وان ينتبه إلى المصباح الأحمر على منزله، فإن كان مشتعلا فعليه أن لا يدخل المنزل فإنه مشاع، وزوجته أيضا أصبحت ملكاً لمن يأتي أولاً.

هذه القيم الغربية تعتمد على الفساد والشيوعية في خلط واضح وعدم فهم للعالم وأيديولوجياته وقيمه. بل يزيد اللحيدان على ذلك حين يرد على تلميذ يسأله عن ما هي الماسونية؟ وهنا يبرز في رده ذكاؤه الحاد، إذ يقول: إنها منظمة هدفها فعل الفاحشة في من ينضم إليها. ولا يمكن الاستهانة بهذا الرد، ففيه منافع عظيمة، إذ سيحرص شباب الأمة على عدم الانضمام إليها خوفا من أفعالها المشينة.

ولا يقتصر ذكاء ابن لحيدان على هذه الأقوال، فهو يتجاوزها إلى الأفعال، فقد حكم على ١٧ يمنياً في الستينات بالإعدام، مصدقا على حكم الإدانة على أنهم زرعوا متفجرات في مدن سعودية، وليتضح بعد سنوات أن هؤلاء لا علاقة لهم بالإحداث، وأن يساريين سعوديين كانوا وراء ذلك، فتذهب دماء أولئك هدراً رغم أنهم لم يعرفوا معنى كلمة سياسة، إذ أنهم مجرد عمال بسطاء اقتيدوا إلى حتفهم كوسيلة لإنذار الآخرين بالبعد عن اليسار، ولتصوير الأمر على انه صراع مع عدو خارجي شيوعي.

يتهم خصوم اللحيدان الشيخ بأنه لا يتوانى عن الحكم بقطع يد هذا النيجيري، ورأس ذاك الفليبيني بسبب كميات من المخدرات تحت دعاوى أنهم حرب على الإسلام وأهله، ولكنه يتغافل عن من يقدم الأرض لعدو الإسلام ويخدر شباب الأمة بقنوات العهر والفجور ويستغربون عن انه وهو رجل القضاء الأول في المملكة، ويدعي تطبيق الشريعة يحضّ على القسوة مع شباب الوطن ممن يتسكعون في الأسواق بحثا عن إبتسامة أنثوية أو شعور بالرجولة، ويغفل عن عقاب من يقدم تلك الجرعات التي تستثير خيال هؤلاء الشباب وتخرجهم زرافات ووحدانا بحثا عن نيكول وباسكال ونانسي اللاتي تقدمهن قنوات تملكها أسرة ولي الأمر، حامي لواء الإسلام، والمطبق الأول لشرع الله.

وكم من شاب ملتحٍ التفّ على نفسه في صحن مسجد يتساءل عما يحدث من حوله، ويحاول أن يفهم لماذا تضرب النساء في الأسواق لمجرد أنهن شعيرات بسيطة بدت من تحت غطاء رؤوسهن بصورة عرضية، بينما يمتلئ تلفزيونه الرسمي وتلفزيونات العائلة المالكة بجداول من الشعر الثائر مما لا يستطيع ملاحقته وإيقاف انسيابه واستثارته لأبناء وطنه.

ويزداد ألم شاب آخر حين تعبّؤه تلفزيونات العائلة المالكة بكل ما لذ وطاب من الفتن، ولا يلبث أن يسقط من برج أحلامه المخملية حين

يصعق بجلدة من سوط أحد أعضاء ميليشيات حراس الفضيلة. فيعود بعد أن ستر الله عليه إلى منزله لاعناً الأقمار الصناعية التي جعلته يحلم بفردوس لا مكان لابن لحيدان فيه.

حالة من الفصام يعيشها شعب كامل يجلد بتفسيرات خاصة للشريعة يومياً، ولكنها شريعة غريبة، فالمواطن البسيط عليه أن يحلم فقط، وان يقتنع أن جنته ليست في دنياه بل في الآخرة، بينما حكام ورهبان يعيشون جنتهم في الدنيا، ويثقون أنهم على علاقة طيبة مع رضوان في الآخرة.

ولا يجد اللحيدان وهو يشرف على القضاء منطقا سليما يجعله يعلنها صريحة أن ما يحدث من قبل العائلة المالكة يخالف الشرع وانه كالساكت عن الحق، وان لم يستطع التغيير فعليه التنحي.. بيد أنه على العكس من ذلك يزداد إيمانا بسلامة توجهه في إضفاء الشرعية على النظام، غير منتبه إلى أنه بهذا الولاء الأعمى يقود الشعب إلى الشك في كل ثابت وقيمه إسلامية.

وقد يستغرب أي مراقب كيف يدافع اللحيدان عن شرعية النظام والملأ يعرفون يوما بعد يوم كم تتساقط أعمدة هذه الشرعية.. لكنه المال والثروة والكاديلاك التي تندّر سوداني بها حين رأى الشيوخ يخرجون من الحرم الشريف ويمتطون سياراتهم الأمريكية قائلا: "كذلك يجزي المحسنين".

دافع اللحيدان بكل ما يملك من كلمات ساذجة عن النظام، وتلقى مقابل ذلك ثروة طائلة لكنها غير مهمة عنده مقابل إحساسه بلذة إمهاره ختمه على صك إعدام الضعفاء الذين تفنن في ممارسة تعذيبهم وإلقائهم سنوات طويلة وراء القضبان، أو قطع أطرافهم من خلاف بحجة أنهم يحاربون الله ورسوله.

ولطالما عشق شيخنا التنطع في مسألة حدّ الحرابة، حتى أننا ذهلنا من تأويلاته وتخريجاته، فيمكن عبر هذا الحد الحكم بقتل فلان لأنه سرق دجاجة، كما يمكن إعدام علان لأنه قتل مائة رجل دون حق. فالحرابة مسألة نسبية يحار اينشتاين في تخريجها، بينما يتساهل ابن لحيدان بشأنها فهي مسألة نسبية، ومن يحارب الله ورسوله يستحق الإعدام، لكن لا تسألوه عن تقنين هذا الحدّ، فالمقنّن هو ولي الأمر، والدجاجة المسروقة قد تكون دجاجة ولي الأمر السمينة التي تبيض له ذهباً، ومن يُغضب ولي الأمر فكأنما أغضب الله ورسوله، وبالتالي يستحق اللعن والقتل.

يثور ابن لحيدان حين يقرأ مقالا لمفكر متحرّر، أو صحفي منفتح، فيكفر هذا، ويحكم بالردة على ذاك، لأنهما تجرءا على المقدسات فخالفا ما يعتبره محرما. لكن الصمت يجلل وجهه حين يسمع عن الطائرات الخاصة التي تنقل الغواني إلى أرض الحرمين الشريفين، ويتغافل عن سماع ما يروى عن السهرات الحمراء في القصور التي يزورها نهاراً مانحاً أصحابها بركته المقدسة وتزكية ذكية عطرة.

ولكي لا نظلم اللحيدان كثيراً، فانه مهتم بصلة القربى ولم يعرف عنه قطعه للأرحام، فهو حريص على استخدام حق منحه إياه أصحاب القصور العالية، فيختار كل عام أربعين شابا من أقربائه كي ينضمّوا إلى كلية الأمن دون امتحان أو مقابلة، فمن سيمتحن أقرباء الشيخ ومحبيه، وهو الذي يعمّد من يشاء بمائه المقدس. وبينما يتراص أبناء شعبنا الرعاع أمام أبواب الكليات العسكرية ثم لا يلبثوا أن ينفلتوا في صراع ساخن من أجل تقديم ملفاتهم للكلية، يستطيع شيخنا تسجيل أقرباءه عبر قائمة يرسلها بالفاكس، فمن لولي الأمر بلحيدانات تنمو وتستشري في جهازنا الأمني حتى يصبح ضباطنا مسبحين ومهللين بنعمة ولي أمرهم، وحريصين على استتباب الأمر في بلادنا التي تدهور أمنها منذ أن دخلت القائمة اللحيدانية عالم شرطته. ولماذا يظلم الحسدة ممن يلقبون بأصحاب الرأي الأخر شيخنا، فهو أقرب إلى الله من ولي الأمر، ويعرف الرجال جيدا، وبالتالي سيتمكن الحاكم من الحصول على قوات أمن تزكي فساده وتحارب فساد العامة.

ولا يعرف اللحيدان لماذا يعده البعض من وعاظ السلاطين، فما يفهمه أنه ورفاقه وولاة أمره هم من يقررون مصلحة الأمة، كما لا يفهم لماذا يعتب عليه حين يستشيط غضبا من جرأة فرخ صغير يعرض أمامه آيات وأحاديث تؤكد مخالفة ولي الأمر للأوامر الإلهية فينهره.. لكنه شيخ رحيم، وهؤلاء الصغار من المطاوعة لا يفهمون عصمة ولي الأمر، وكم من المرات أصبح فيها شيخنا كارديناليا يحلل المحرم ويتلاعب بالنصوص ويبتسر الأقوال ويلوي عنق الشريعة.

لكن الأمر ليس نافرا إلى الدرجة التي يصورها أعداؤه، فلن تمنع نفسك كمواطن سعودي من الفخر بشخصه المقدس، فهو مواطن قروي استطاع أن يصنع من نفسه جلادا محترما، ووصلت قدسيته أن البعض يمتدحه رغم أن يديه تلوثتا بدماء الأبرياء، بل ذهب البعض إلى مفاخرة الروس الذين يكفرهم بشدة بأن السعوديين لديهم راسبوتينهم الخاص بهم.. صحيح انه لا يستطيب حمل أيقوناته معه وتوزيعها على رعاياه، لكنه يتفوق في أن القصر العالي يعشقه، خاصة يوم الجمعة حين تتساقط الرؤوس تحت أقدام المواطنين المرعوبين.

وشعبية اللحيدان لا تتوقف عند ولاة الأمر، بل أن لديه نساء معجبات يرون فيه المخلص لهم من قسوة وتسلط رجالهن وهن يتلذذن في سادية ملتهبة حين يرونه على شاشات التلفزيون ينفخ في الهواء مكفرا هذا ومحرما على ذاك، إلى درجة انك تخشى أن تستفتيه حول شرب الماء مع الثلج. والنساء يرونه بطلا ينتقم لهم من تسلط الرجل العربي عليهن، فهن يقبعن في سجن كبير، ولطالما تمنين أن يشاركهن رجالهن هذا السجن، فلم يقصر شيخنا إذ حقق لهن أمنيتهن وأصبحت منظمات حقوق الإنسان لا تعرف بماذا تطالب في بلادنا: أبحقوق المرأة أم الرجل وكل ذلك بفضل شيخنا.

وحول حقوق الإنسان التي طالما هاجم شيخنا ابن لحيدان الساعين من أجل توفرها واعتبرهم مثليين جنسيا، لا يوقفهم بحثهم عن اللذة الحرام إلا السيف.. ينادي بعض محبي الشيخ والمؤمنين "بعدالته" بعد أن سمعوا أن ليبيا أصبحت رئيسة للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وانضمت سورية إلى اللجنة، مما أثار احتجاجات اميركية غربية تنادي بأن ترشح حكومتنا الشيخ صالح اللحيدان كمفوض سامٍ للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ويجب أن نصر على هذا الترشيح، إذ من أين للعالم تجربة مثل تجربة شيخنا الطويلة في القضاء، وتدحرج الرؤوس، وتساقط الأيدي؟ ولماذا لا يتعلم الكون من شيخنا كيفية القضاء على الفساد الأخلاقي واستتباب الأمن، إلى درجة أن في وطننا الذي يدير قضاءه شيخنا، يمكنك أن تطمئن على أملاكك.. فلا سرقة لدينا ولا خطف أطفال ونساء، ولا سلب سيارات، ولا انتزاع لأجهزة الصرف الآلي خارج أبنيتها.

لقد ساهم شيخنا في أن يصبح في وطننا أمن وأمان بصكوكه الحمراء، فلماذا نضنّ على العالم بتجربته الثرية. فمن لحقوق الإنسان غيره، وما على الغرب إلا أن يتعلم من شيخنا ما هي الحقوق، وما هو الفرق بين حق الحاكم وحق المواطن إن كان له حق. ويجب أن يعمم شيخنا في كافة أنحاء العالم عبر مفوضيته ما يسمى بالخصوصية، فننقل خصوصيتنا السعودية حتى تصبح عمومية لكل العالم.. ومن أبرز أسس هذه الخصوصية، أن يبايع كل فرد في العالم ولي أمره دون أن يساهم في اختياره، وان لا تقود المرأة السيارة بقرار حكومي، لأن في ذلك مخالفة شرعية.. لكن لا يضر أن يقود سيارة المرأة رجل أجنبي وبتسهيل حكومي. هذا عن حقوق المرأة، أما حقوق الرجل، فشيخنا سيعمل على تطوير ذلك عبر إصراره على أن حرية الرجل لا تتعدى أسوار بيته، فله أن يسوم زوجته

العذاب، مقابل أن يسومه ولي الأمر العذابين.

أما حق التعبير، فشيخنا سيؤكد على أن خصوصيتنا التي مكنتنا من بناء دولة قوية، لا أزمات تمر بها ولا أخطار، ولا تحول من شقيقة كبرى إلى الأخت العجوز.. هذه الخصوصية يمكن أن تقدم للعالم خدمة تاريخية ابرز ملامحها أن التعبير حق لك كمواطن، وينحصر في أن تعبر عن حبك وولائك لولي أمرك، أما أن تساورك وساوس شيطانية فتريد أن تنتقد سياسات وقرارات ولي أمرك.. فهذا من الفتنة، وهو خطر عظيم، يضر بالإنسانية، ويقودها إلى المهالك، وغضب الإله.

ولا يشك اي مقرب للشيخ في ان أولى مهامه، حين تسلمه مهام منصبه المقترح كمفوض سام لحقوق الإنسان، هي إعادة النظر في مواد الإعلان الدولي لحقوق الإنسان حيث سيتم تعديل بعضها كالتالي:

المادة ١: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء. (في رأي شيخنا أن المساواة خطأ شنيع فولي الأمر له عقل يختلف عن عقول أبناء الأمة، وضميره لا يمكنه أن يؤلمه على المصائب التي يذهب بنا إليها. لذا سيتم إضافة جملة: ما عدا أولياء الأمور بعد كلمة جميع الناس).

المادة ٢: لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. (وهنا سيرى شيخنا أن تعدل هذه المادة بحيث تبدأ بأنه لكل ولي أمر حق التمتع بكافة الحقوق والحريات ومنحها أو منعها متى ما أراد، وعلى الفقهاء والقانونيين تعديل المادة بناء على هذه الإضافة والالتزام بمعناها).

المادة ٤: لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما. (وهذه تضاف حسب رغبة شيخنا إلا في العمالة المنزلية).

المادة ٥: لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة. (لا يجد شيخنا بعد أن قرأت له هذه المادة سوى التأكيد على أن ولي الأمر هو ظل الله على أرضه، وله أن يعذب ويعاقب ويعامل بقسوة ويحط بكرامة الرعاع من المواطنين متى ما أراد، فهذه من طاعة الله ورسوله).

المادة ٦: لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية. (لن يفهم الشيخ هذه العبارة، وسيطالب بحذفها).

المادة ٧: كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا. (يبدو أن شيخنا سيشعر بالضجر من إعادته التأكيد على أن لولي الأمر مكانة تسمو عن أن يقف هو وعائلته أمام القانون، فالقانون من اختراعه وعمل من اجله فكيف يطبق عليه. ويعتقد أن هذه المادة كتبت من قبل الحادثة التي طالت منذر القاضي الذي قتله أحد الأمراء).

المادة ٨: لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون. (سيرحب شيخنا بالجزء الأول من هذه المادة فهو أسعد رجل في العالم حين يشق طريقه لمكتبه بصعوبة جراء تزاحم المتحاكمين. أما مسألة الحقوق الأساسية التي يمنحها القانون فسيؤكد الشيخ على أن القانون كلمة يرددها الشيطان في إذن كل مسلم طيب، ويجب أن لا يلتفت لها فولي الأمر هو من يشرع وينفذ).

المادة ٩: لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً. (التعسف عند شيخنا هو منع ولي الأمر ومن ينوبه من ممارسة حقهم الإلهي في إحكام الطوق على الرعاع).

المادة ١٠: لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه. (سيسر شيخنا أن يرحب بهذه المادة لكنه بالتأكيد سيبتسم حين يسمع بكلمتي: مستقلة ونزيهة!).

المادة ١٢: لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات. (سيستفسر الشيخ عن معنى حياته الخاصه وحينما تشرح له سيفيد بأن الإنسان وما يملك ملكا لولي الأمر، ولا خصوصية إلا الخصوصية السعودية فقط، أما ما يقوله البعض من أن للإنسان حرمته، فهذه لا تتم إلا إذا رأى ولي الأمر ذلك).

المادة ١٤: (١) لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد. (يرى شيخنا حفظه الله أن لا لجوء إلا بعد أن يسمح ولي الأمر لمواطنه المضطهد اللجوء إلى غيره من أولياء الأمور ويؤمن الشيخ بمقولة ما طاح من النجوم أخف للسماء).

المادة ١٥: (١) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما. (يود شيخنا تغيير العبارة إلى: للوليد بن طلال ورفيق الحريري الحق بالتمتع بجنسية أخرى أما غيرهم فيعتبرون خونة).

المادة ١٦: (٣) الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. (يؤكد شيخنا تقديره لمن أدرج هذه الفقرة ويؤكد على أن الأسرة المالكة هي أس المجتمع ويجب على الوطن كله أن يحميها ويقف وراءها).

المادة ١٩: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية. (لم يطل سرور شيخنا حتى استثارته هذه المادة وطلب تقديم من أدرجها إلى محكمته في أسرع وقت.. فما هذا الهراء وأي حرية تفكير ورأي وتعبير، لكن شيخنا رغم غضبه سيستفهم من ولي أمرنا حول رأيه وطبعا هو من يقرر في النهاية الصواب للأمة).

المادة ٢١: (١) لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً. (سيعمل شيخنا كل جهده على شطب هذه المادة ففيها من الكفر البواح والتعدي على الدين ما فيها. فكيف يمكن للمواطن أن يختار ولي الأمر، ويشك شيخنا في أن المقصود من هذه المادة العمل على استشراء ذل المرض المسمى بالديموقراطية وهو مرض خبيث لا ينفع الأمة ويحقق لها الخسران).

(٢) لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد. (لا يعتقد شيخنا بسلامة هذه المادة ويطالب بان يتم تعريف الشخص بشخص من العائلة المالكة والتي ضاق بها الأمر ويعاني أفرادها من البطالة لذا فلهم الحق في أن لا يبقوا وظيفة وزير أو سفير أو حتى مدير بلدية إلا ويأخذوها وليس في هذا تعد على حقوق الشعب، فالمالك حر في ملكه).

(٣) إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت. (هذه الفقرة في رأي شيخنا ليست سوى فقرة مدسوسة من الماسونيين ومن لف لفهم لذا فحذفها أفضل).

★المشرف العام على المركز السعودي لحقوق الإنسان

قراءة في مشهد الاصلاح السعودي

مي العسكر

بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الإتحاد السوفيتي، وتفرد الولايات المتحدة الامريكية بتقرير مصير العالم، عبر التحكم في بنية مؤسساته السياسية والاقتصادية والثقافية، وفرض نمط جديد من العلاقات الكونية كبديل عن نسقيات مركزية كانت تدير المجتمع ومؤسساته الاجتماعية والثقافية بموروثها الإيديولوجي، دون الحاجة إلى التحديث حتى لو كان ذلك التحديث والاصلاح يعكس مشتركاً إنسانياً.. بعد كل هذه التطورات ظهر نوع جديد من أيديولوجيا المصالح والعلاقات السياسية والاقتصادية، قامت بإحلال نفسها كبديل عن تلك الأطر والنسقيات التقليدية، التي كانت تمثل أقصى الوسائل المدنية للمجتمعات والدول.

فهذه التطورات الجيوسياسية والاقتصادية، فرضت تحديات، وأحدثت زعزعة لأيديولوجيا الدولة المركزية، ليس فقط في العالم العربي، بل في العالم أجمع. فتعاقب هذه الأحداث والتطورات وخصوصاً الحرب الاخيرة على العراق وما حققته من إنجازات سريعة أذهلت الامريكان أنفسهم قبل غيرهم مما فتح الشهية الامريكية لمزيد من خوض الحروب، لتحقيق المصالح وتغيير قواعد العلاقات الدولية، وإعادة رسم خرائط السياسة، وفقاً لأيديولوجيا المصالح وعقيدة سياسية جديدة، ترى ان العالم تبدل ولم يعد هو العالم بعدأحداث سبتمر، والحرب على العراق . لا نريد أن نتكلم عن الوطن العربي ولكن أخصص هذا المقال لقراءة التحولات التي تشهدها السعودية في الداخل والتحديات التي تواجهها من الخارج.

فحرب العراق الاخيرة تركت تداعيات خطيرة على الأمن القومي للدول العربية، ومن بينها المملكة العربية السعودية التي تأثرت كثيراً من هذه الأحداث والتطورات ومن إنعكاساتها على أمنها الداخلي والاجتماعي، فبعد تأثر علاقاتها بالولايات الامريكية وفشل الأولى في استيعاب هذه التحولات التي شهدها العالم بعد إحداث سبتمر، وعدم قدرة هذا البلد على قراءة التحولات التي شهدها المجتمع السعودي، وتغافل دعوات الاصلاح السياسي والثقافي والديني، كل هذا شكل تراكمات لم تحسب له الدولة السعودية حساباً، فهي لم تضع في حسبانها كيف تتعايش مع هذه المستجدات التي فرضتها التطورات السياسية إقليمياً وعالمياً، وما تواجهه المؤسسة الرسمية من عجز بدا واضحاً في تخبط مسؤوليها في طريقة التعامل مع الأزمات الداخلية.

هناك حركة سياسية نشطة تمثلها كل شرائح المجتمع، وتحمل تطلعات كبيرة لا تستطيع هذه المؤسسات التقليدية تلبيتها وهي بهذا الحال السيئ من الفساد الإداري والإقتصادي، وكذلك بنيتها الدينية المتطرفة التي لا تتلائم بأي حال مع تطلع الناس الثقافي والإجتماعي والسياسي، فضلاً عن بنية النظام السياسي المهترئ والذي بدا فيه التململ وعدم القدرة على أمتصاص هذه التحديات بطريقة عصرية. والملفت للنظر أن مؤسسات الدولة التي يفترض أن تدير بدت معزولة عن حركة الشارع الذي أخذ زمام المبادرة غير آبه بهذه المؤسسات التي فقدت كثيراً من مبررات وجودها، والذي أخذ يتداول أجندة الاصلاح السياسي من خلال المنتديات والمنابر السياسية غير الرسمية التي تعبر عن تحدي الناس لتقاليد السلطة السياسية التي تحرم على الناس الخوض في الاصلاحات السياسية، أو الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة السياسية.

مثل هذه المواضيع كانت حتى وقت قريب ممنوعة وتعاقب عليها الدولة، فلا أحد يستطيع إثارتها في الاماكن العامة، ولكن ونتيجة تزايد الضغوط الخارجية وما تركته من أثر على الوضع الداخلي، جعل الناس يطورون سقف تطلعاتهم السياسية والثقافية ويجاهرون بهذه الأفكار دونما اكتراث بهذه المؤسسات التي فقدت مصداقيتها في المجتمع السعودي، إن احتكار هذه المؤسسات للاصلاح الديني والاجتماعي، وإلغاء دور المجتمع كلياً من أي مشاركة فعلية، بات غير ممكن في ظل هذه المتغيرات التي تفرض على الدولة بعضاً من المرونة للتغلّب على المشاكل المتفاقمة والإنسدادات السياسية وذلك عبر إعطاء فسحة من المكان لتأسيس وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني، وعبر فصل السلطات الثلاث، وإجراء الإنتخابات الحرّة، والمشاركة السياسية في قرارات الدولة، دون الاستفراد به من قبل قوى الضغط الديني. إن الممانعة في إجراء مثل هذه التغييرات والاصلاحات السياسية يحفّز على التدخلات الأجنبية في شؤون البلاد، ومن هنا باتت الدولة السعودية أمام إستحقاقات تاريخية لا مفر منها، وإن محاولة إستخدام القوة الراديكالية الدينية لكبح جماح حركة التغيير الاجتماعي لن تجدي نفعاً.

في السابق، كان الخيار الوحيد المتاح للتعبير عن أي عملية تغييرية هو التعبير عنه عبر مدخلية دينية، أما الآن فقد تعددت خيارات التغير الاجتماعي والثقافي في داخل المملكة وبشكل علني، مع ما تواجهها هذه الحركة من ردود فعل سياسية ودينية.. ومن أمثلتها إقالة رئيس تحرير جريدة الوطن بعد صدور الفتوى القاضية بعدم قراءة الجريدة، وتحريض كبار العلماء للحكومة من أجل إقالته، وقد استجابت بالسرعة الممكنة لذلك الضغط، وهذا يكشف مدى الارتباك الواضح في سلوك كل من المؤسسة الدينية والسياسية والصدمة الناجمة عن وجود تيار أجتماعي إصلاحي يتطلع لمزيد من الاصلاحات الاجتماعية والسياسية .

بيد أن الدولة تقرأ مثل هذه التحديات الداخلية من منظار قواعد اللعبة السياسية القديمة والقاضية بالمحافظة على تحالفها الاستراتيجي مع المؤسسة الدينية، ولكن التحدي الحقيقي يتمحور الآن في أجندة الاصلاح التي تعكس تعدداً سياسياً واجتماعياً وايديولوجياً، فهناك أكثر من خطاب سياسي ينادي بالاصلاح، ومن بينها خطاب التيار اللبرالي الذي كثف مشاركته في الآونة الأخيرة، في الوقت الذي تطالب جهات خارجية وداخلية بتفكيك المؤسسات الدينية وتقليص دورها الديني والاجتماعي. من هنا يبرز التحدي في مشهد الاصلاح السياسي والديني في داخل السعودية وذلك لحساسية الراديكاليين الدينيين من مجرد مسمى اللبرالية فضلا حضورها الوجودي الثقافي والسياسي. فكيف تتعامل الدولة مع هذه الإرباكات في تركيبة المجتمع من جهة وفي إمتصاص الضغوط الخارجية والتي هي أحد مصادر التحدي الداخلي؟

وربما صحّت الأبدان بالعلل

الإرهاب: تجفيف المنابع، واستئصال الجذور

صالح بن محمد علي بطيش

يشهد المجتمع ظاهرة الإرهاب من بعض الفئات والجماعات كأسلوب للتعامل مع الأزمات والسلبيات التي يمرون بها، وفي ذلك مؤشر إلى خلل ما، فالمجتمع يجني الآن نتائج سلوكيات وتجاوزات سابقة لم يحسب لها هذا الحساب، ومنها إفتقاد التسامح ولغة الحوار ورفض الآخر. الإرهاب: إيذاء باليد أو اللسان، بالفعل أو بالكلمة. قد يكون من فرد أو من جماعة، من مؤسسة أومن مسؤول، من قريب أو صديق. الإرهاب يشمل الأذى المادي والمعنوي.. قد يكون إيذاء بالكلام أو تحقير وإهانة، سلوك فيه شدّة وقسوة وعدوان وإكراه واستخدام لا مشروع للسلطة أو القوة للضغط على الطرف الآخر بغرض ابتزازه.

الإرهابي يهدف إلى إرغام الآخر للانصياع أو الخضوع. من صوره: إنكار الآخر وقيمته واستحقاقه للاحترام، واغتيال سمعته وشخصيته واستبعاده وتصفيته معنوياً أو جسدياً، ونفيه خارج الساحة والحلبة. لا يعترف الإرهابي بالآخر، و يتعمّد رفضه وإهماله وتحويله إلى شيء لا قيمة له، ومصادرة حقوقه، ومحاصرته معنوياً ومادياً، والنظر إليه كمعتوه لا يمكن الاستفادة منه وعدم مشاركته في أي نشاط. يتصور الإرهابي عدوّه، ويصوره للآخرين، في قالب وبطريقة تخدم أهدافه، يخطفه من المجتمع ويصبح ضحية لأهدافه وخياراته.

الإرهاب عمل محرم، بدلالة كتاب الله وسنّة نبيه وإجماع علماء المسلمين، الذين عايشوا الفقه الشرعي بأصوله ومتونه، ولا يمكن أن يرضى به أو يبرره من لديه علم من الكتاب. إن استنكار ورفض وشجب العنف وما ينتج عنه من إرهاب، أمر تتفق عليه جميع الأديان والملل والعقائد، وأن من يقوم به، قد تجرد من جميع القيم الإنسانية والمشاعر البشرية.

الإرهاب ظاهرة لم تولد صدفة، هو نتيجة تراكمية بسبب أجواء وبيئة مركبة تتداخل فيها الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وتردي ظروف المعيشة وإفرازات التنمية السريعة، وكذلك التعسف والاستبداد والإفراط في استخدام القوة من قبل السلطة. هؤلاء الإرهابيون لم يولدوا فجأة، بل نبتوا وترعرعوا داخل بنية اجتماعية كانت مغلقة، استجابت سريعاً وبصورة فاضحة وسالبة للمؤثرات عند انفتاحها على العالم بسبب وجود خلل اجتماعي. الإرهاب في المملكة نتيجة لمسلسل هجمات الانغلاق على أدوات العصر والرفض لمنتجات البيئة فكرياً وثقافياً.. بحيث أدى الأمر الى التكفير وجهاد من لم يؤمن بما يؤمن به الإرهابيون.

للإرهاب دوافع، بعض المسؤولين يمارسون الإرهاب الوظيفي من خلال المحسوبية وتصرفات جائرة وظالمة، حيث يقربون الذين يتأقلمون معهم ويمنحونهم جميع الفرص ويبعدون الآخرين، وقد يكونون الأكثر كفاءة، فينعكس ذلك عليهم بالاحباط والضغط النفسي والاحتقان. هناك مسوغات وعلل للإرهاب تستحق الدراسة والبحث، منها موروثات الفروق الاجتماعية والإقليمية والقبلية والتعصب القبلي والشللية، التي لا تزال لها مواقعها على الخارطة الوطنية، ومسوغات منها سوء المعاملة، والإفراط في استخدام السلطة والاضطهاد، والشعور بالإحباط والظلم، وعدم موضوعية القرارات، وقصور مساحة الحوار المتاحة في المجتمع، وعدم إتاحة الفرص للجميع للمشاركة في تسيير الأمور، وشعور الفرد بان كل شيء مفروض عليه، والتمايز في معاملة الأفراد، وشعور الفرد بالضياع وعدم القدرة على التعبير في بيئة متوحشة. ولا يجوز استبعاد الدوافع الاقتصادية وتردي ظروف المعيشة، منها البطالة والفراغ، إذا لم يجد الفرد إجابة مقنعة وموضوعية لماذا لم يحصل على الفرص نفسها التي حصل عليها الآخرون، يبدأ ببحث عن السبب، وإذا وصل إلى قناعة بان المجتمع لم يعطه حقه من هذه الفرص، ربما ينتقل إلى مرحلة أخرى، تتلخص في كيفية أخذ فرصته وبأي وسيلة، وقد يدفعه التفسير اليائس وبأنه غير مقبول كعنصر فاعل في المجتمع، يدفعه إلى أعمال وسلوكيات غير محسوبة نتائجها، بعد أن تكون نزعة التطرف قد غرست في ذهنه.

إلا ان الحزن لا يجدي، والغضب والشجب والاستنكار لا يكفي، والتبرؤ من أولاد وإخوان أو أقرباء تورطوا، لا يحل مشكلة قائمة تحتاج من المجتمع التكاتف لفهم نشوئها وانتشارها ووصولها إلى هذه المرحلة الخطرة التي تهدد مكتسبات ووحدة المجتمع، بسبب انتشار ثقافة العنف ورفض ثقافة التسامح والحوار وقبول الآخر.

لا تجدي الوسائل التقليدية من ملاحقة واعتقال في القضاء على الإرهاب، بالرغم من

أهمية هذه الوسائل والحاجة لها، كما ان النظرة الأحادية لا تجدي للتعامل مع ظاهرة متعددة الأبعاد والمستويات وبالغة التعقيد. وكما قلت فإن الجهد الأمني مهم ولكنه لا يكفي، وإن العصا والمسدس لا يصححان الأخطاء التربوية في تغيير السلوك، إذ لا بد من تجاوز مرحلة التنديد والشجب والاستنكار إلى مرحلة متقدمة ومتطورة، التعامل بفكر ومنهج جاد وعلمي للوصول إلى جذور القضية والظاهرة، بفكر يشمل وقفة صادقة للبحث ودراسة العنف. لا يكفي التركيز فقط على العقاب، لأنه قد يؤدي إلى عنف مضاد. بل تجب معالجة البيئة والمناخ الذي أفرز ذلك. ليس صحيحاً الإهتمام بالحلول المؤقتة والتعامل من خلال ردود الأفعال أو الاكتفاء بخطوات قصيرة الأجل لأن ذلك لا يخدم القضية.

لا بد من التفكير والتعامل بمنهجية وجهد مخطط مستمر يأخذ في الاعتبار جميع المتغيرات، من خلال حوار وطني يشمل جميع الظواهر التي بدأت تظهر في المجتمع ولها تأثير على استقراره ووحدته منها: البطالة، تراكم الدين العام، هدر المال العام، الفساد المالي والإداري، استغلال وتجاوز السلطة والنفوذ، الشللية في الجهاز الحكومي، عدم التركيز على الكفاءة والخبرة. لا بد وأن ننظر في أسباب الإرهاب ودوافعه واستقصاء بواعثه كظاهرة اجتماعية تتكرر، ونركز على دور المجتمع في الحدّ منه ومنع فرص نموه، وكيفية تجفيف منابعه، لمنع ما ينتج عنه من عنف وبربرية و سلوك لا إنساني. من المهم معرفة بواعث الإرهاب والبيئة التي تسبب ظهوره والظروف المساعدة، ولا ينبغي التقليل من حجمه وإبرازه على أنه ظاهرة عارضة، أو أن هناك قوى خارجية توجه هؤلاء الارهابيين، أو أنهم واقعون تحت تأثير من الخارج، و محاولة التقليل من شأن مستخدمي العنف عبر القول بأنهم شباب مغرر بهم. من المفيد والأجدى تفكيك ذهنيهم واكتشاف الأفكار الي يحملونها.

كما أحداث الإرهاب يجب أن تنبه الغافلين، وتعيد صواب المخدوعين، وتضع الأمور في نصابها الصحيح، أحياناً تكون في المحن منحاً، وفي المصائب هبات، وربما صحت الأبدان بالعلل. إن القمع والحجب والانغلاق وسائل تغطي مؤقتاً مظاهر التمرد والرفض، لكن النجاح فيها مؤقت، وقد تنفجر الأوضاع فجأة بصورة لا يمكن التنبؤ بخطورتها. لا يمكن أن يعالج الإرهاب بالمسدسات، بل بالحوار، نرد ونقارع الحجة بالحجة. إننا بحاجة إلى نمط وأسلوب تفكير وخطاب مختلف، نتخلّى فيه عن نمط الصوت الواحد والفكر الواحد (لا أريكم إلاّ ما أرى). القضاء على الارهاب يستلزم تفعيل وتفجير طاقات الأمة في عمل إيجابي، من خلال ما يملك كل فرد من فكر وطاقة تحت مظلة تستوعب كل طاقات الأمة حتى لا يحصل الشطط والاحتقان.

إن لدى المواطنين هموم وقضايا وطنية حساسة تحتاج إلى إصلاحات.. هناك مسائل ملحّة لتحقيق الحرية الذاتية، وتعميق صلة المواطن بالسلطة، حتى نتجاوز هذه الانحرافات والسلبيات التي جاء معظمها من الداخل. إننا بحاجة الى بناء وطن للجميع.. وطن يحقق الوئام الإجتماعي والتساوي في الحقوق والواجبات ووضع الكفاءة مكان المحسوبية.. وطن يفسح المجال لنقد الذات بالجرأة والشجاعة اللتين تفرضهما قوائم المصلحة الوطنية، ويفتح الأبواب لكل الرياح الجديدة للتغيير وفق اتجاه إصلاحي مفيد ومعتدل، بحيث يخلق مناخاً صحياً بعيداً عن المحسوبية والوصولية التي تفرز الاحتقان وتثير النفوس.

ليس من الحكمة أن تبقى الأنظمة القديمة التي انتهى مفعولها، قائمة يستغلها البعض، مقابل خسائر اقتصادية وسياسية وضحايا أرواح. يجب أن نعطي الآخر هامشاً، نعترف به، نتيح له الفرص، نحترم رأيه، نتعلم كيف نعبر عن آرائنا، نتعلم مهارة إدارة الحوار، نتعلم مهارة الاختلاف مع الآخر، نتعلم مهارة تفسير المواقف والسلوك، ولا نتعامل معها بسرعة وعشوائية وإنتقائية، نبتعد عن التفسير الذاتي أو الشخصي للمواقف والسلوك. كما أن إشراك المواطن في أدوات القرار يجعله يقبل ويواجه التحديات أو على الأقل يتقبل ويصبر ـ مقتنعاً ـ مهما كان آثارها قاسية، ويسد الثغرات والفجوات ويربط القاعدة بالقمة وينشر الشفافية والوضوح ويمكن الفرد من أن يقول رأيه وكلمته وهو مطمئن من ناحية حقوقه وأمنه. إشراك المواطن في صياغة المستقبل ينزع عن الحكومة مسؤولية تراكم الأزمات والاتهامات التي توجه لها وتشكك في قدرتها على معالجتها بشكل حاسم، وتحمي المواطن من تجاوز السلطة. وما لم يتحقق ذلك فإن الأخطاء ستزداد، والعنف سيستمر.

لو أتيحت لنا دراسة أحوال وشخصية الإرهابيين لوجدنا أن معظمهم يعانون أمراضاً نفسية انتقلت جراثيمها إليهم من المجتمع. لقد كانوا ضحايا أم تجهل مبادئ التوجيه، وأب لا يعرف بناء الشخصية، ومعلم لا يقدر الغرائز ولا يؤمن بفضائل التوجيه، ومسؤول ظالم لا يعطي كل ذي حق حقه.

تيّار

أين الأمراء الأحرار؟!

وجود أمراء يطالبون بالإصلاح ويتخندقون مع نخبة الشعب في سبيل تحقيقه يحمل ـ لو حدث ـ دلالات ذات أهمية بالغة. فهو سيكشف مدى التسامح والحرية النسبية داخل العائلة المالكة خاصة وأن عددها يزيد عن العشرين ألف نسمة. وهو من جانب آخر (استثمار!) سياسي لا يجعل العائلة المالكة تضع بيضها كلّه في سلّة واحدة في مواجهة التغيير. أضف الى أن ذلك ـ لو حدث ـ سيخفف كثيراً من النظرة الشعبية تجاه أفرادها كأعداء مطلقين بقضّهم وقضيضهم لكل ما هو إصلاح وتغيير.

كثيرون راهنوا على الأمير طلال بن عبد العزيز.. ولكن الأمير هذا الذي تحدث عن الإصلاحات حين كان الصمت سائداً، تراجع حين جدّ الجدّ، وأصبح مثلهم، والآن لا صوت له ولا دعوة، اللهم إلا ما يقوله للصحافة الأجنبية، في حين كان مؤملاً منه أن يجرّ معه قطاعاً من الأمراء فيخرج العائلة المالكة من غربتها الشعبية، ويحفظ

مكانتها الوطنية عبر الإصرار على منهج التغيير والإصلاح وعدم الإستفراد بالسلطة.

المدهش أن أميراً من الدرجة الثالثة، المقصود أميراً من الجيل الثالث، هو سلطان بن تركي بن عبد العزيز، أي ابن نائب وزير الدفاع السابق الذي أقيل عام ١٩٧٨ بسبب زواجه من هند الفاسي، أراد أن يجد له مكاناً تحت الشمس، فلم يجد غير وسيلة الإعتراض على نهج أعمامه. فألقى بتصريحات وأحاديث تلفزيونية كان آخرهما بيانان، طالب فيهما بإيقاف الفساد الملكي! واتهم عمّه وزير الدفاع بأنه (أقدم وأفسد وزير في العالم). ووصف الامير سلطان في بيان له (الصمت عن سلسلة عمليات السرقة والنهب تلك بأنها نماذج مخيفة للفساد مع غياب المسئولية عن هذا الفساد ستؤدى إلى فقدان الثقة في مؤسسات الدولة وبالتالي تعريض مصير البلاد والاسرة الحاكمة إلى مستقبل مجهول إن لم يكن مستقبلا بالغ السوء).

ومع احترامنا لكل المخلصين المطالبين بالإصلاح، نخشى أن تكون الصراعات والطموحات الشخصية بين الأمراء باعثاً للمعارضة والإعتراض. قال أحدهم: بأن مناصب الدولة لم تعد كافية للأمراء، ولم يتركوا للشعب سوى منصب المعارضة، وحتى هذا يريد الأمراء أن يحتكروه!

مطبخ بيشاور وطبخة غرناطة

لماذا حدثت إنفجارات ١٢ مايو في السعودية؟

مشاري الذايدي

كنت في بيشاور عشية حرب الخليج الثانية، وتحديدا في شارع «عبد الله رود» لإجراء اتصال هاتفي مع أهلي في السعودية، وكان معي مجموعة من السعوديين الذين ذهبوا الى أفغانستان «زمن» قصة الجهاد الافغاني. اقترب منا شاب مصري قصير مكتنز يتحرك برشاقة، تبادل بعض الاشارات غير الودية مع صاحبي، وتراشقا بالنظرات الملتهبة، وما هي إلا لحظات حتى بدأ هذا الحوار:

صاحبي: أنتم اناس معروفون بأفكاركم الشاذة.

القصير: أنتم لا تعرفون التوحيد والحاكمية.

صاحبي: يجب عليكم طلب العلم على المشايخ.

القصير: هؤلاء هم علماء السلطان، وعبيد الطاغوت.

صاحبي: ماذا تريد منا، هل تريد ان تلعب معنا؟

القصير: سنلعب بكم لعبا ساخنا، أنتم ضلال وأتباع للحكومات العربية الكافرة.

جرى بعد ذلك سباب وشتائم متبادلة، ومضى القصير المكين وهو يلقي بنظراته المتوعدة. لم يكن ذلك الا عضوا في جماعات التكفير والهجرة المصرية التي توافدت على بيشاور في تلك السنوات، واتخذت منها مقرا للنشاط والتبشير، دون أن تكلف نفسها عناء الدخول للجبهات في أفغانستان. لقد كانت تلك المرحلة وذلك المكان فترة ذهبية لنمو وترعرع التيارات الاسلامية الحركية، فهي التقت على عداء الحكومات العربية، كقاسم مشترك، ثم تفرقت بهم السبل وتفرغت كل طائفة لتقديم رؤيتها الاسلامية للحل.

تحولت بيشاور الى عاصمة للأصوليين في العالم. كان من مظاهر ذلك كثرة البيوت المستقلة التي كان يأوي اليها «المجاهدون» أو الإسلاميون العرب، ففي ناحية «حياة آباد» الراقية، كانت تتوزع بيوت تلك المجموعات الحركية، المنفرزة إما على أساس فكري، وإما على أساس الجنسية والانتماء الوطني، فكان هناك بيت لليمنيين، وبيت للفلسطينيين، وبيت لليبيين، وبيت للسوريين. كانت أنشط الجماعات هي الجماعة الاسلامية المصرية وجماعة الجهاد، في الجانب التبشيري واستقطاب الأنصار، وكانت جماعات التكفير كذلك، كان الفرق بينهما يكمن في الاشتراك مع الأفغان في قتالهم ضد الشيوعيين، فقد كانت جماعات التكفير والهجرة تقصر نشاطها على التبشير داخل بيشاور.

بطبيعة الحال لا يمكن إهمال دور «مكتب الخدمات» و«بيت الأنصار» ومن خلالهما، عبد الله عزام وأسامة بن لادن، فقد كانا هما اسياد الساحة العربية في بيشاور. صحيح أن السلفيين السعوديين أسسوا بالتحالف مع القائد الافغاني المحلي «جميل الرحمان» جماعة جديدة تقوم على التوكيد على الاولويات الوهابية المعتادة (حرب البدع، مناهضة مظاهر التدين الشعبي كتعليق التمائم وما إليه) غير أن التميز الأهم لدى جماعة جميل الرحمان والسعوديين المتحمسين له، كان عدم السماح بالحديث عن تكفير الحكومات العربية وخصوصا السعودية، والصرامة في ذلك بحيث يطرد أي انسان يتضح منه الميل لتكفير الحكومات العربية. كان بيت «الانصار» التابع لاسامة بن لادن ومعسكراته مثل (صدى، الفاروق..) تبعد أي انسان يبشر بتكفير الحكومات العربية، لكن هذا الإجراء كان حركيا أكثر منه عقائديا، عكس جماعة جميل الرحمان التي كانت ترتبط بالعلماء السعوديين الرسميين.

الذي يهمنا في هذه التفاصيل كلها هو السؤال التالي: كيف نشأ التيار الجهادي السعودي الذي نفذ التفجيرات «الرهيبة» في مدينة الرياض عشية ١٢ مايو؟

لا شك أن مرحلة بيشاور مسؤولة بدرجة مركزية عن ولادة هذا التيار «الجهادي» التكفيري السعودي. أوضحنا أن الجماعات الاسلامية وجدت في بيشاور تربة خصبة للحركة والنشاط، من الجماعات المصرية،الى فلول الاسلاميين الهاربين من سوريا، الى الهاربين مثلهم من الشمال الافريقي (ليبيين وجزائريين على وجه الخصوص)، فقد كان القاسم المشترك بين هذه المجموعات هو كونها منبوذة من دولها التي جاءت منها، وبالتالي فمراكب العودة لديها محروقة. السعوديون ومعهم الخليجيون واليمنيون، لم يكونوا مطاردين او هاربين من حكوماتهم، لقدا جاءوا بمحض اختيارهم وبمباركة من دولهم. صحيح أن مصر السادات كانت متعاطفة مع «الجهاد الافغاني» وجاء بعض القادة الافغان الى مصر ودعوا للجهاد ضد السوفيت هناك، إلا أنها سرعان ما حزمت أمرها وجددت الملاحقات الامنية لهم، ثم تحولوا الى اعداء خلص بعد مصرع السادات على أيديهم.

السعوديون كانوا غير محزبين، كان فيهم شيء من العفوية والبراءة الحركية، قدموا الى افغانستان بفعل الدعاية المكثفة، لصالح الجهاد الافغاني. لقد كان عملا هائلا اشترك فيه الجميع ضمن سياق الحرب الباردة بين امريكا والاتحاد السوفيتي، القلة كانوا واعين بموقع هذه الحرب ضمن السياق العالمي، الكثرة كانوا بعيدين عن رؤية الصورة بهذا الاطار، لقد كانوا مدفوعين بمحركات عقائدية خالصة. وما زلت أذكر المكاتب التي كانت تقدم التسهيلات في الرياض للراغبين في الجهاد ضد «الكفار» في أفغانستان. وكان كثير من الطلاب يخصصون إجازاتهم السنوية لقضائها في جبهات أفغانستان، ولن يجد الطالب أي عقبة في سبيل ذهابه، التذكرة مخفضة جدا، ومدفوعة ايضا ضمن المبلغ المخصص لتجهيز «الغازي في سبيل الله». ذهبت مجموعات كبيرة في حركة منهجية منظمة، من منتصف الثمانينات إلى أوائل التسعينات، هذه الامواج السعودية البشرية، انصبت في بحر «بيشاور» المصطخب بالجماعات الاسلامية الحركية. حافظ السعوديون على تماسكهم هناك، تسرب البعض منهم الى هذا الطرف او ذاك، كان بن لادن، الممول الأساسي لهم، حريصا على تحديد الهدف بمقاتلة الشيوعيين في افغانستان فقط، دون الدخول في متاهات الجماعات المصرية والمغاربية، ولكنه لم يكن مثقفا حركيا بشكل كاف، صحيح أنه كان محسوبا على تيار الإخوان المسلمين في السعودية، لكنه لم يكن منضبطا والدليل على ذلك تحالفه اللاحق مع ايمن الظواهري زعيم الجهاد المصري وعدو الإخوان المسلمين اللدود.

اعتقد أن النقطة المركزية في تحول السعوديين الافغان نحو الثورية الجهادية التكفيرية بدأت مع بدايات التسعينات الميلادية وفي أعقاب حرب الخليج الثانية، فقد وفد إلى أفغانستان، هاربا من الكويت، شخصية مهمة ستلعب دورا خطيرا في التكوين الفكري والايديولوجي للجهاديين السعوديين، أبو محمد المقدسي، كماعرف، أو عصام برقاوي كما هو اسمه الحقيقي، وهو أردني من أصل فلسطيني، أقام في الكويت فترة معينة، وانخرط في تيار أهل الحديث الثوريين، ورثة تيار جماعة

«جهيمان العتيبي» التي احتلت الحرم المكي عام ١٩٧٩م وكانت هذه الجماعة ناشطة في الكويت، وكان المقدسي ناشطا ضمنها، فترة الثمانينات إلا أنه اختلف مع بعض رموزهم خصوصا حينما بالغ في مسألة التكفير، وقد ألف عدة مؤلفات في هذه الفترة أهمها، في فترته الاخيرة، كتاب «ملة إبراهيم» وهو يشبه كتاب «معالم في الطريق» في درجة تأثيره وصياغته لايديولوجيا «الجهادية السلفية». يقوم كتيب ملة إبراهيم على فكرة بسيطة مفادها الأخذ بملة النبي إبراهيم الذي امرنا الله بالاقتداء به كما في نص الآية التي تقول «قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برءاء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده...». سورة الممتحنة. هذا الأخذ و«التأسي» يتمثل بالكفر «بالطاغوت» والبراءة منه، الطاغوت الذي يعتبر الكفر به عروة الايمان الوثقى. هذا الكفر يتجلى في صور كثيرة، أهمها من لم يحكم بما أنزل الله، كما قالت الآية القرآنية «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» وبما أن «جميع» الحكومات العربية لا تحكم بما أنزل الله، حسبما يقرر المقدسي، فهي إذن طاغوت من الطواغيت التي امرنا بالكفر بها والبراءة منها، اسوة بإبراهيم النبي، ومن هنا جاء اسم الكتاب. المثير أن المقدسي لا يكتفي بمجرد الإعلان اللفظي للكفر بالطاغوت، بل يتدخل في تحديد أشكال هذا الكفر، فلا يجوز أن ينخرط المسلم في وظائف الطاغوت وخصوصا في السلك العسكري، ولاحقا أفتى المقدسي بكفر القوات الأمنية العربية كما كان اتباعه يؤكدون.

المقدسي بعدما قدم الى بيشاور في باكستان عقب غزو العراق للكويت جاء الى السعودية فترة محدودة، وتعرف على من تعرف هناك، بيد أن «الجو» لم يرق له كثيرا، فعاد إلى الأردن، وفي الاعترافات التي أدلى بها منفذو تفجيرات الرياض في نوفمبر عام ١٩٩٥م أنهم كانوا يجلبون كتيبات المقدسي من الاردن مهربة. قبل ذلك نشير إلى محطة المقدسي في بيشاور، فقد اقام هناك لعدة اشهر، بعض المتابعين قدرها بستة اشهر، طبع خلالها كتابه الشهير «الكواشف الجلية في تكفير الدولة السعودية» ووزع الكتاب بكثافة عالية وتم تهريبه الى السعودية بكثافة ايضا. ويذكر بعض من عايش تلك المرحلة أن مسجد الهلال الأحمر الكويتي كان مسرحا لتوزيع هذا الكتاب، الذي طبع أكثر من ثلاث طبعات. خلاصة هذا الكتاب البرهنة على أن النظام السعودي نظام خارج عن الاسلام لأنه يحكم القوانين الوضعية المضادة لشرع الله. طبعا كان المقدسي يملك المقدرة النظرية لتكفير من لم يحكم بشرع الله، ولكنه كان يفقد الدليل والمواد والوثائق التي تثبت وجود القوانين الوضعية في السعودية، في هذا الجزء لا شك أنه حصل على مساعدات سعوديين جلبوا له المواد والانظمة المطلوبة لتطبيق نظرية المقدسي عليها، ومن ثم اثبات كفر النظام. من هنا نستطيع التأشير الى بدايات تخلق التيار الجهادي السعودي، وعرابه النظري أبو محمد المقدسي.

«الكواشف الجلية» من أخطر الأدبيات التي صاغت التيار الجهادي السعودي، وقد طبخ في مطبخ بيشاور الذي كان يفوح بروائح النكهات الردايكالية المختلفة، لنضع في الاعتبار تحول بن لادن شيئا فشيئا الى فكر جماعة الجهاد الاسلامي، والذي تم بشكل سافر ونهائي، مع رحيل بن لادن الى افغانستان من السودان، هو وزعيم الجهاد ايمن الظواهري. بن لادن كان يحلم ايضا بتوسيع الجهاد الى الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفيتي، وقد بدأ ذلك بالفعل في طاجيكستان ثم الشيشان التي ذهب اليها أحد تلاميذه «خطاب» وأقام هناك قاعدة جهادية، وان كان بن لادن إلى تلك اللحظة، لم يتجه بعد بشكل واضح الى توجيه القتال الى داخل العالم العربي، وفي الأثناء مرت محطات: البوسنة والهرسك وكوسوفو، وقبلهما كان هناك كشمير والفلبين واريتريا، كل هذه المحطات وفرت قواعد للعمل و«الاعداد» العسكري، معطوفا على الإعداد النظري الأيديولوجي.

كان الشباب السعوديون بعد بدء حرب الاخوة الاعداء في أفغانستان قد عادوا الى بلادهم وما لبثوا قليلا حتى اندلعت جبهة البوسنة فخفوا اليها وعاد السيناريو الافغاني من جديد، دعم رسمي للتوجه، مساندة شعبية، مباركة دينية، وسمعنا بالبوسنيين العرب، كل هذه المنعطفات الحركية الحادة، لقحت وجدان الشباب السعوديين بالرومانسية الخلاصية الاسلامية، خصوصا بعد تعرفهم على الخلاصيين الاسلاميين من هنا وهناك.

عاد من عاد من البوسنة، ولكن بقي التأثير الأهم لمرحلة افغانستان مرحلة التأسيس، وتولد وعي جديد لدى «بعض» الجهاديين السعوديين، هو بالضبط وعي أبو محمد المقدسي، حتى وصلنا محطة سيطرة «طالبان» على افغانستان، وإقامة الامارة الاسلامية، وتسمي الملا عمر بأمير المؤمنين، وازدهار وضع اسامة بن لادن وحليفه الظواهري تحت حماية طالبان، وبدأ «النخبة» من الجهاديين السعوديين يتوافدون من جديد على أفغانستان للتدرب و«الإعداد» في معسكرات بن لادن، كثير منهم كان يقدم «البيعة» وينخرط مع التنظيم الجديد «القاعدة» ويعود إلى دياره إذا شاء، على أن يجيب النداء في «المنشط والمكره» إذا دعت الحاجة، ثم دعت الحاجة لاخراج القوات الأمريكية من «جزيرة العرب» فبدأت الأعمال العسكرية تتوالى، تفجيرات العليا في الرياض، تفجيرالمدمرة كول في اليمن، تفجيرات تنزانيا وكينيا، وصولا الى نقطة الذروة : تفجيرات ١١ سبتمبر التي عطفت الاستراتيجيا والتاريخ بعدها.

البداية كانت مع أسقاط أمريكا طالبان و«القاعدة» بعدها. هجمات ١١ سبتمبر وتداعياتها على الساحة الأفغانية تسببت في بروز تيار المشايخ الجهاديين في السعودية وعلى رأسهم الراحل حمود العقلا، وكانوا مساندين شرسين لطالبان والقاعدة، وأفتوا بوجوب الوقوف إلى جنب طالبان ومقاومة الحرب ضد الارهاب، التي كانت الحكومة السعودية قد أعلنت انضمامها إليها، نشطت هذه الجبهة الجديدة من المشايخ وبدأت تسحب البساط من مشايخ الصحوة التقليديين، وزاد نشاطها مع حرب العراق الأخيرة، وبدأت تصعّد في فتاواها، واتخذها الشباب الجهاديون مرجعية شرعية لهم. استمر الامر بينهم وبين الحكومة السعودية بين مد وجزر، وبقية الصحويين يتفرجون على المعركة، والجهاديون ومراجعهم العلمية يشعرون بضيق الحصار عليهم، حتى تم الكشف عن خلية إشبيلية قبل بضعة أيام، وكانت صدمة للمجتمع السعودي، ولم نلبث قليلا حتى ضرب «الجهاديون» السعوديون ضربتهم الكبرى يوم الاثنين الماضي ١٢ مايو.

هذه الخلفية التاريخية الموجزة، ربما تعطي القارئ لمحة تضيء له الجواب على هذا السؤال: كيف جرى ما جرى يوم ١٢ مايو في الرياض، وماذا يريد الذين قاموا بهذا العمل؟ لكن المعرفة تبقى ناقصة إذا حاولنا أن نفهم الحدث من زاويته الأمنية فقط، أو حاولنا أن نعزل الحدث عن رحمه الذي ولد منه، إن هذا الرحم ما زال موجودا، وهو خصب يهب دائما نفخة الحياة للجسد الذي فجر الرياض عشية الاثنين البئيس.

إنها تفاعلات، وعلائق اجتمعت في فترة استثنائية تحولت فيها بيشاور إلى «بابل» أصولية، تبلبلت فيها الألسنة والعقول، وتمخض الرحم فولد ١١ سبتمبر و١٢ مايو، مطبخ كان فيه شيء من سيد قطب، وشيء من شكري مصطفى، وشيء من مروان حديد، وشيء من جهيمان العتيبي، وشيء من إخوان «السبلة» وشيء من مرجعية حمود العقلا الفقهية والتاريخية. مضافا إليها البهار الهندي والتوابل الباكستانية. فخرجت هذه الطبخة المذهلة.

إننا نخطئ كثيرا إذا لم نع أن هذه اللحظة التي نعيشها في السعودية الآن، لحظة استثنائية يجب أن نتوقف فيها كثيرا لنجري حركة إصلاح كبرى و«حقيقية» للخطاب الديني المحلي، حركة تأخذ من الإمام محمد عبده عقلانيته، ومن جودت سعيد سلميته، ومن البوطي فهمه للجهاد، ومن الشيخ شلتوت عصرانيته، ومن السلف الأوائل تيسيرهم الفقهي الرحيب، ومن كل مدرسة فقهية في بحر التراث الاسلامي الكبير ما يساعدنا على العيش في العصر والإسهام في الحضارة البشرية، وقبل ذاك في نفع انفسنا وأناسنا.

لا أرى حدث ١٢ مايو إلا قبحا خالصا، لكن إن كانت له من حسنة، فلعله يوقظنا من هذا السبات العميق والخروج من هذا الدائرة المغلقة، لعله.

عن الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٥/١٥

عدم شرعية الحكومة يشرعن العنف

خالد الرشيد

ربما لم تشهد الدولة السعودية الجدل الايديولوجي الذي شهدته وبوتيرة متصاعدة دول أخرى تبنّت النموذج العلماني الغربي القائم على أساس فصل الدين عن الدولة، وبالتالي أخضعت تلك الدول الى المناظرة الدينية والاشكالية المركزية فيها حول مشروعية الدولة، على إعتبار أن الدولة السعودية ربطت نفسها بحالة دينية خاصة في نجد معضوداً برجوع متكرر الى المفردات الدينية للتذكير بالصلة الحميمية بين الدولة والدين.

على أن من الضروري المجادلة بأن ليس علمانية الدولة هو منبع الأزمة بين المجتمع والسلطة بل هو شكل السلطة، الذي كان ينزع الى الاستبداد بالأمر واحتكار مصادر القوة والقدرة في الدولة، المعضلة الاساسية التي واجهها المجتمع مع الدولة في عدم القدرة على التكيف معها والخضوع لسلطانها ومنحها الولاء والطاعة واحترام قوانينها، لانها ببساطة تمثّل مصالح وتحقق غايات الأقلية المهيمنة على السلطة. بكلمات أخرى، ليس علمانية الدولة كما ليست دينية الدولة هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة، فالاستبداد سواء كان سياسياً أو دينياً يظل استبداداً فالدولة في ديارنا الدينية والعلمانية منها سواء بسواء أخفقت في التحول الى دولة القانون واحترام الدستور والضامن للحقوق الفردية والجماعية والحريات العامة وتوفير آليات للتداول السلمي للسلطة، فكلا النموذجين لم يثبتا سوى كونهما ينتميان الى نفس المصنّف الاستبدادي.

ورغم التشكيك المتقطع في صدقية الاساس الديني للدولة السعودية سيما خلال تجربتي الاخوان الأولى في نهاية العشرينيات من القرن الماضي والاخوان الثانية عام ١٩٧٩ الا أن العقد الأخير من القرن الماضي مثّل نهاية العلاقة المستتبة بين الدين والدولة في السعودية، فقد تتوجت الحملة الايديولوجية التي قادها رموز القاعدة الدينية السعودية الى "تكفير الدولة السعودية" والتي جرى حشد أدلة الإثبات عليه في كتاب "الكواشف الجليّة في كفر الدولة السعودية". أحدث الكتاب خلخلة للتأسيس الديني للدولة، ثم ما لبث أن اختلط بخطاب التيار السلفي المتشدد المناهض للدولة والذي ينتمي اليه أعضاء تنظيم القاعدة وجيش المناصرين له، بما في ذلك الضالعين في تفجيرات الرياض الأخيرة. الكتابات التي صدرت خلال العقد الأخير تؤكد مرة أخرى على عقيدة تكفير الدولة وبالتالي لا شرعيتها، وما يترتب عن ذلك من موقف عملي يقضي بإزالة الدولة غير المشروعة واقامة بديل شرعي عنها.

التحصينات الدفاعية للدولة كانت منذ اللحظة التي فقدت فيها الحماية الدينية باتت مكشوفة أحالها الى كيان غير شرعي يمثل مصالح أقلية داخل أقلية تستمد بقاءها من مصادر غير تقليدية. وبقيت الدولة متمسكة وبإصرار على الشرعية الدينية المستمدة من المصاهرة التاريخية مع العلماء رغم أن جزءاً عظيماً من هذه المشروعية قد تآكل، ولم تفلح العائلة المالكة من تنيمة مصادر أخرى لمشروعيتها رجاء تحقيق إجماع وطني عام، خشية التنازلات السياسية المترتبة على الانتقال الى مصادر مشروعية جديدة.

لقد بنت الدولة السعودية شرعية نظامها على توليفة مشتركة من سلطة القبيلة والاسلام، وقد حافظت على مركزية هذين العنصرين حتى بعد دخول الدولة عصر التحديث والمشروع التمديني واسع النطاق. لم يمنع كل ذلك من تحوّل الدولة الى جهاز قمعي إكراهي يتجاوز كونه يبرر نشأته واستمراره من عنصر ديني اخلاقي بل أسيء استغلال الأخير من أجل إرساء نظام تفاوتي ليس لمبادىء المواطنة ومتوالياتها، المساواة في الحقوق والواجبات. ودولة بهذا النزوع الفئوي لا بد أن تصل الى موقع الصدام العنيف مع القوى المتشددة التي تتشرعن بصورة تلقائية في تواصل مع اخفاقات وانهيار مشروعية الدولة، حيث يأخذ رد الفعل الشعبي طابعاً إزدرائياً من طرفي النزاع، فهو ضد الدولة وضد التيار المتشدد وبحسب التوصيف الشعبي السوري (فخّار يكسر بعضه).

ان المراحل التي قطعتها مسيرة الدولة السعودية واجترارها للشعارات الدينية وتأكيد انغماس الدولة في العقيدة السلفية لم تقنع، في المحصلة النهائية، غالبية الجمهور السلفي بصحة دعوى الدولة وشعاراتها ولم تنجح أيضاً في تجنيبها طوفان العنف بطيشانه المروع.

كيف ستواجه الدولة العنف؟

إحدى التوقعات المتفائلة تقول بأن اشتداد خوف السلطة من الجناح العنفي في التيار السلفي سيضطرها الى تقديم تنازلات سياسية، ممثلة في جرعة ديمقراطية لامتصاص الضربة واحتواء الشارع وتنفيس الاحتقان، بغرض ضبط المجتمع وتكتيله خلف الدولة. على أن هذا التفاؤل المشروط ينبّه الى أن هذه الجرعة لا تهدف مطلقاً الى تمكين المجتمع من مزاولة السياسة أو ممارسة التغيير المنتظر، فالهدف من هذه الجرعة هو قطع الطريق على المتشددين من التيار السلفي حتى لا يحقق مآربه السياسية.

السيناريو الثاني يرى بأن الدولة ستحاول إعادة تأكيد تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، القوة المسيّرة للنظام الدولي حالياً، من خلال البطش بالتيار السلفي وتبعاً له البطش بباقي التيارات الأخرى تحت غطاء محاربة الإرهاب القابل للاستعمال المتعدد الأغراض.

السيناريو الثالث المتشائم يرى بأن البلاد مقبلة على مرحلة عنف واسعة النطاق وقد تؤدي الى استدراج قوى اجتماعية وسياسية عديدة في تلك المرحلة التي باتت تنذر بحرب أهلية ستسفر في نهاية الأمر عن نهاية الدولة.

إنفجارات الرياض الأخيرة

من هم الزارعون.. ولماذا؟

انصبّ اهتمام الصحافة السعودية طيلة شهر مايو الماضي حول ظاهرة العنف التي تجتاح المملكة منذ مدّة غير قصيرة.. والتركيز على موضوع التفجيرات الأربعة التي وقعت في الرياض فأدّت الى مقتل وجرح العشرات. الكتاب السعوديون شبه مجمعين على مجموعة من القضايا.

أولاً - هم يعتقدون - عدا نفر قليل - أن جذور العنف في السعودية ظاهرة محليّة وليست مستوردة، تستمد جذورها من الداخل، ويعتقدون بأن توجيه الإتهام للخارج بما يحمل من تبرئة للسلطة السياسية والمجتمع غير صحيح ومضلّل ولا يشجّع على الحلّ. الصحيح أن ظاهرة العنف في العالم العربي والإسلامي في كثير منها مصدّرة من السعودية مالاً وفكراً، وليس العكس.

ثانياً - هم يجمعون تقريباً على أن الفكر السلفي السائد يتحمّل القسط الأكبر في تشكيل الظاهرة وتوتير الوضع الإجتماعي الداخلي. هذا الفكر روجته السلطة عبر إعلامها الرسمي وعبر البرامج التعليمية وخطب المساجد وغيرها. فالأفكار المتطرفة تكاد تكون غالبة في كل الطيف السلفي رغم تعدد أسمائه وتشكيلاته. لكن هناك من يدّعي بأن المناهج التعليمية لا تخلق التطرف، وأن الوضع الإقتصادي السيء لا يشجع عليه أو ليس له دور.

ثالثاً - رغم تجنّب معظم الكتاب السعوديين الحديث عن دور السلطة السياسية في ترويج العنف عبر سياسات حمقاء انتهجتها، وجد بين الكتاب من حاول خرق المحظور، فقينان الغامدي اتهم وزارات بعينها بأنها تسقي نبتة الإرهاب وترعاها، وعبد الله بجاد العتيبي اتهم المؤسسة السياسية - كما الدينية بأنهما المسؤولان عمّا جرى، وكذلك فعل رئيس تحرير الشرق الأوسط عبد الرحمن الراشد في مقالة ساخرة. في حين أن كتاب آخرين، ألمحوا الى الأمر من بعيد، بالقول أن الحكومة قد تمّ خداعها والإستفادة من بساطتها!، وأنها لم تكافح الفكر المتطرف باستراتيجية واضحة.

رابعاً - في مسألة علاج الظاهرة، فإن معظم الكتاب السعوديين متفقين على أن الظاهرة لا يمكن مكافحتها بالقبضة الحديدية، بل باستراتيجية شاملة، بل أن بعضهم كتب بأن العنف الحكومي سيزيد من حدّة الظاهرة ويطوّرها. الحلول التي قدّمها الكتاب تراوحت بين ترشيد الفكر الديني وتطعيمه وعدم ارتهان الدولة والمجتمع الى مدرسة فكرية فقهية واحدة.. الى حل المشكلات الإقتصادية.. الى إجراء الإصلاحات السياسية. يبدو أن التيار العام بين الصحافيين والكتاب السعوديين يرى استخدام العصا والجزرة كحل: إصلاحات سياسية إجتماعية هيكلية من جهة، لا يبدو أنها ستتحقق، وقمع الظاهرة عبر الحلّ الأمني. أيضاً خرجت أصوات راشدة عبر المقالات تطالب بعدم التوسع في العنف فتصيب قوماً بجهالة، كما طالبت بعدم تحريض السلطة على التيار السلفي لأسباب مصلحية ذاتية وطالبت بحوار بين شرائح المجتمع ونخبه المتعددة.

خامساً - لم تخلُ بعض الكتابات من التحريض ومن التبسيط ولربما من الغباء، لكن معظم الكتابات كانت تحاول البحث صادقة عن حلّ لظاهرة العنف، مع أن البعض طالب بمعالجة شبيهة بمعالجة أميركا لأحداث ١١ أيلول سبتمبر! بالرغم من أن السعودية ليست أميركا، ومصنع العنف محلّي وليس خارجي، وطبيعة المجتمع والثقافة والدولة مختلف تماماً عن أميركا.

والآن الى ملخص الكتابات.

الثقافة والمؤسسات الوطنية لمكافحة الإرهاب

عبد الله القفاري

هذه الظاهرة المخيفة لا يمكن محاصرتها فقط من خلال اطلاق الدعوات الطيبة بالوقوف في وجه هذه الافكار المنحرفة أو المضللة، أو حتى محاصرة دعاتها وتحجيم المؤسسات غير الرسمية التي تعززها. الإرهاب مستويات تبدأ بالقمع الفكري حد إسكات اي اصوات مختلفة ومعارضة.. وهذا ما نشهده في الساحة الثقافية وشهدناه.. وبالتالي فإن أي معالجة حقيقية لمسألة التطرف هي مرتبطة بإشاعة ثقافة وطنية ذات طابع متسامح يقبل الآخر ضمن الثوابت الدينية والوطنية الكبرى وهي محدودة وواضحة وجلية.. ويؤمن بفضيلة الحوار مهما بدا الاختلاف، ويوقن بأن الناس يجب الا تحاسب على أفكارها بل على أفعالها ودون استحواذ أو وصاية من أحد.. وهذا ما يجب ان يكفله نظام مؤسساتي مستقل يؤمن بالحرية الفكرية، ويضمن تحييد كل عناصر القمع والتهميش والتخويف والاسكات. الذين يريدون ان يسيطروا على جذور الإرهاب.. عليهم ان يعيدوا قراءة الفكر الديني الذي يحمل في طياته نفساً إقصائيا للآخر، ولا يخلو من نفس تكفيري واضح الملامح.. مقاومة الافكار التكفيرية لا تأتي فقط من خلال ادانة الافكار المنحرفة او رمي المسؤولية على العملية التعليمية أو الجمعيات أو المؤسسات ذات الطابع الدعوي.. انها ايضا نتيجة لتوقفنا عن إبداع مشروع مؤسسات مجتمع مدني ضمن عمليات إصلاح وتطوير ضرورية يستوعب الرغبة في العمل العام ويقدم املاً واعداً بالتغيير.

الرياض ٢٠٠٣/٥/١٣

مجتمع منقسم بحاجة الى الحوار

حمد بن عبد الله اللحيدان

هناك محاولة جادة من قبل عناصر خفية تعمل على تقسيم المجتمع إلى طوائف يطلق على بعضها العلمانيون والبعض الآخر الملتزمون ويحرص على ذلك مجموعة ثالثة هم النفعيون الذين يساعدون على تثبيت تلك المصطلحات وزيادة الفرقة بين أفراد المجتمع الواحد مستغلين غياب قنوات الحوار أو عدم القدرة عليه لأن الأغلبية لم تتعلم أسلوب النقاش والحوار والطرح. إن سد باب الحوار من قبل البعض وتبني وجهة نظر واحدة من قبل البعض الآخر وعدم القدرة على الحوار أو عدم وجود الإجابة الشافية عند الجانب الآخر يجعل الحلقة مفقودة ويفتح باب التكتل مما يعرض بعضاً منهم لدوائر التجنيد لصالح التعصب. لذلك فإن وعي الأسرة وتطوير أداء المدرسة وإعطاء فرص متكافئة لمن تختلف آراؤهم لطرح وجهات نظرهم من قبل وسائل الإعلام المختلفة، ناهيك عن تطوير وتعليم أسلوب الحوار وجعله من أساسيات جميع مواد التعليم، مما يؤدي إلى حوار هادئ بعيداً عن التشنج وإلصاق التهم من قبل أي من الجانبين المتحاورين بالطرف الآخر. إن في الحوار توسيعا للأفق وتعودا على قبول الرأي الآخر

ويصبح الاختلاف في الرأي شيئا مألوفا لا يفسد للود قضية.

الرياض ٢٠٠٣/٥/٢٣

الخلل فينا، والحاجة ماسة لمركز دراسات

فهد السلمان

أعتقد أن فكر العنف لم يولد بعملية قيصرية.. بمعنى آخر انه لم يهطل من السماء ولم ينبت مع فطر الأرض.. وإنما جاء نتيجة جملة من المقدمات الموضوعية التي كان ولا بد أن تفرز مثل هذه النتائج البغيضة.. بعد أن تعامينا عن مقدماتها تارة بدعوى الخصوصية.. وأخرى بدعوى الحصانة التي وصلت أحيانا مرحلة البارانويا.. (مجتمعاتنا مجدت العنف منذ أن ربطته بالكثير من القيم والفضائل مثل الشجاعة والجرأة والنضال والتضحية والرجولة والنبل والشرف والعدالة والحرية.. حتى بدا اللاعنف ـ كما يقول المفكر الفرنسي جان ماري مولر ـ نفياً لهذه الفضائل وإنكاراً لها).. وهذه ليست خاصية عربية أو إسلامية.. لكنها قد تكون كذلك بمجرد ان تتوفر لها معادلات أخرى.. كمعادل الفقر أو البطالة.. او غياب حرية التعبير والحوار.. الى جانب أدبيات التربية وأخلاقياتها وطريقة تفاعلها مع واقع الحياة اليومي.. وبالتالي لا يمكن قيد العنف لحساب كل ماهو ديني.

الزعم بان مثل هذه الأعمال الإجرامية دخيلة على مجتمعنا.. زعم مفخخ، قد يجد صدى في نفوس البعض.. لأنه يخاطب الأنا بشيء من الطهارة والملائكية التي تستهوي امتلاك بل احتكار الصواب. لكنه في المقابل قادر على تحويل او صرف انظارنا الى ما وراء الحدود.. بدل ان نمعن النظر في ذواتنا.. فيما بين أيدينا.. وهي ذات الطريقة (المشجبية) التي عالجنا بها منذ سنوات ما سمي بالغزو الفكري مع بداية ظهور الفضائيات التي حاربها بعضنا بضرب أطباقها بالرصاص.. حيث انصرفنا كلية عن تدعيم سياجاتنا وحصاناتنا الذاتية الى تقريع الآخر وشتمه بأبشع النعوت وكأن هذا هو الحل! إنني سأمنح نفسي الحق في الحلم بقيام مركز وطني للدراسات والبحوث الفكرية والسياسية والاجتماعية.. شريطة أن يتم تحريره من عقدة الخوف أو عقدة التملق لأنهما مستشاران سيئان للموضوعية.. لا يقودان الا إلى المزيد من التضليل أو المواربة.

الرياض ٢٠٠٣/٥/٢٣

محرقة التكفير

عبدالله بن بجاد العتيبي

لقد تحدث كثيرون وتكلم الناصحون، ولكننا كنا ولا نزال نطبخ قراراتنا على نار هادئة في زمن القرارات السريعة والـ "فاست فود". إلى متى لا نعي أننا يجب أن نغيّر، يجب أن نصلح، يجب أن نهزّ البنية المتخلفة التي أنتجت مثل هذا الانقلاب الصاخب من جذورها على كل المستويات بدءا من المستويين الديني والسياسي لأنهما تحديدا الأكثر مسؤولية عمّا جرى. علينا جميعا أن نتحرك بشكل أسرع من الإرهاب، علينا أن نمتلك ولو جزءا يسيرا من شجاعة هؤلاء في اتخاذ قراراتهم وتحمل تبعاتها والتضحية لأجلها. واهمون جدا أولئك الذين يحسبون أن الإصلاح لا يحتاج إلى تنازلات وإلى غربلة شديدة لوضع أصبح إنتاجه لمثل هذه الحوادث تلقائيا ومتكررا.

الخطاب التكفيري يمتلك عددا من الأفكار التي تشكل منظومته الداخلية وتصوره العام للحق والكون والحياة. إن أعيننا لن تخطئ اعتماده على أفكار مثل الولاء والبراء وملة إبراهيم والحكم بغير ما أنزل الله والتحاكم للطاغوت ونحو ذلك. تشكل فكرة الولاء والبراء مثلا جزءا من الفكر الثنائي الذي يسيطر على الخطاب التكفيري الذي تنعدم لديه ألوان الطيف الفكري، وتنقسم إلى لونين اثنين لا ثالث لهما هما الأبيض والأسود، الأمر الذي يسبب له عمى معرفيا وواقعيا خطيرا. لقد بدأ استخدام هذه الثنائية بهذا الشكل كسلاح سياسي يخضع الأيديولوجيا لرغبته واستقطابه للأنصار وتعاقبت عليها الفهوم والشروح حتى غدت وكأنها نص منزل من السماء، يكفي في الاحتجاج العزو إليها كما هو ظاهر في أدبيات الخطاب التكفيري المعاصرة.

الخطاب الصحوي الحديث اتجه بتأثيرٍ من خطاب الشيخ ناصر الدين الألباني إلى الاهتمام (الحرفي) بالسنّة وهو ما أضاف للمنتسبين له بعداً جديدا يتمثل في الاحتجاج بالسنة والاتكاء عليها كنصوص مجردة من سياقاتها وظروفها وكأنها قواعد قانونية بعيدا عن تقسيمات العلماء القديمة ومقامات تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم، وهو ما يعطي المنتسب لهذا الخطاب قدرة فائقة في إقناع الناس وصد الخصوم بكلمات معدودة يحفظها عن ظهر قلب في فترة وجيزة.

ثم احتاج الخطاب الصحوي لدعم جديد عثر عليه في البعد العقدي المتمثل في اختيارات ابن تيمية وأقوال بعض غلاة الوهابية في العقيدة. فتم بهذا الثالوث الفكري للخطاب الإسلامي المعاصر، حيث العقيدة التيمية الوهابية بوجهها الغالي ومنهجية الحديث الألبانية وحركية سيد قطب الثورية. هذا الخطاب ينتشر اليوم في أغلب الأدبيات الإسلامية، صارخاً حينا في خطاب القاعدة وبعض الرموز المتطرفة كعصام المقدسي وأبي قتادة الفلسطيني وناصر الفهد وعلي الخضير وعلى استحياء لدى عدد غير قليل من رموز السلفية المعاصرة بشتى أطيافها، في كتب مستقلة تارة وبين سطور بعض منابرها الإعلامية تارة أخرى.

الوطن ٢٠٠٣/٥/١٦

المطلوب منظومة ثقافية بديلة

وائل مرزا

بعد التفجيرات الإرهابية الأخيرة يُصبح مغرياً جداً وسهلاً جداً الدعوة إلى اللجوء إلى الحلّ الأمني بشكلٍ كامل، للتعامل مع مشكلة التطرف والإرهاب. تقرأ أحد الموضوعات على الإنترنت بعنوان (احرقوا كتبهم ولحاهم عندها سيكون مستقبل وطننا مشرقاً)! وتقرأ آخر يقول (السيف السيف.. هذا مطلب الشعب السعودي).. وتقرأ غير هذا من العناوين الكثيرة التي يجري تداولها حتى في الصحافة، فتشعر بالقلق، وبالحاجة إلى التذكير بأن امتلاك التوازن في الظروف الحساسة هو من أصعب الأمور، ولكنه من أهمها في نفس الوقت.

إن الأحداث التي تنتج عن تراكم سياساتٍ ثقافية واجتماعية معينة وتوجهاتٍ سياسية محددة لمدة عقود لا يُمكن أن تُعالج من خلال سياسات آنيةٍ عاجلة مهما كانت قوتها وفعاليتها. هناك رأياً ثقافياً عاماً بين المثقفين السعوديين، يؤكد على أن أحد أسباب الأزمة يتمثل في السماح لنوعٍ من التفكير التقليدي الحرفي بالنمو إلى درجةٍ أصبح معها هذا الفكر مصدراً أساسياً من مصادر هذا الإرهاب. والواضح أن مثل هذا الفكر يجب أن يختفي تدريجياً من الساحة الفكرية والثقافية، ولكن المفارقة التي يجب الانتباه إليها تتمثل في أن اختفاء هذا الفكر يمكن أن يخلق فراغاً ثقافياً لا بدَّ أن يتمّ ملؤه بشكلٍ أو بآخر، الأمر الذي يعني أن المجتمع بات بحاجةٍ لمنظومةٍ ثقافية تكونَ بمثابة البديل لذلك الفكر الظلامي.

الوطن ٢٠٠٣/٥/١٦

الإصلاحات السياسية والثقافية تبتر التطرف

زهير الحارثي

الكارثة الحقيقية تبدو في ان معتنقي هذا الفكر ينطلقون من ارضية

آيديولوجية راديكالية لا تؤمن بالحوار ولا حتى بالاصغاء الى الرأي الآخر، ناهيك من قبوله، حتى انهم يرسمون الماضي والتاريخ كما تمليه عليهم آمالهم وطموحاتهم، فهم لا يستطيعون رؤية الحاضر والمستقبل الا من خلال الماضي الذي يصنعونه لأنفسهم. ولعمري هذه ازمة فكرية خانقة، لا تنفع معها المهدئات ولا المسكنات، فالحل يكمن في البتر وقطع العضو الفاسد، وبالتالي انقاذ الجسد من الموت! ما اقصده هنا يتعلق بالمعالجة الدائمة وليست اللحظية، والبتر ليس بالضرورة ان يكون لحظيا، بل يستند الى استراتيجية تنزع الى الدراسة العلمية المعرفية ومحاولة ربطها بالواقع، لا سيما ان هناك اسبابا سوسيولوجية وسيكولوجية لظهور هذا الفكر المتطرف. هذه الاستراتيجية تنزع الى اعادة تشكيل الخارطة الثقافية والاجتماعية والدينية بطريقة توائم العصر ولا تغفل الثوابت، وهذا يستدعي الشروع في تفعيل مشروع الاصلاح بمجالاته المتعددة (المشاركة السياسية ـ حقوق الانسان ـ دور المرأة) ومراجعة الخطاب الديني التوعوي وتقليديته، بحيث يكون متجددا ومرنا ومتنوعا، وهذا يقودنا الى طرح القضية التعليمية وآليتها المشوهة التي ساهمت في خروج فئات متطرفة بسبب الخطاب الديني المغلق فضلا عن عدم وجود قنوات تمتص اوقات فراغهم او تثري عقولهم مع حضور ضعيف ومخجل لمؤسسات المجتمع المدني.

الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٥/١٦

الإرهاب مستمر، والحل عصا وإصلاح

عبد العزيز الجار الله

العالم لن يواجه الإرهاب وهناك جراح دامية في فلسطين وأفغانستان، والعراق، والشيشان.. ومن يعتقد أن الإرهاب يتناقص ويتضاءل فإنه يعيش في وهم وكل بلد يسقط يزيد في أرصدة الإرهاب ويؤجج المواجع من جديد وتقوى الخلايا... من قال إنه يملك يداً أو عصاً واحدة لضرب الإرهاب فإنه في وهم الوهم ولا بد أن يكون لك يدان اثنتان واحدة فيها الإصلاح والتعمير والأخرى بها العصا... إما فكر الشرطي بلا إصلاح فإن الغلبة ستكون للإرهاب لأن أرقام الناقمين والحاقدين والمنتقمين والمنتفضين في تزايد وسيتحول الأمر من خلايا سرية إلى مواجهة معلنة.

الرياض ٢٠٠٣/٥/١٩

من الخطاب الملكي إلى العقد الاجتماعي

محمد رضا نصر الله

في افتتاح الدورة الثالثة لمجلس الشورى، جاء الخطاب الملكي مختلفاً، حين لامس الهموم الوطنية بلغة شفافة، واعتبار ثقافة التطرف والإقصاء، أحد أبرز عوامل تفجير الوحدة الوطنية.. مشيراً إلى ان مسيرة الإصلاح، وقد أصبحت مطلباً شعبياً لا نخبوياً فحسب، لا يمكن أن تثمر إلا في جو من الوئام الاجتماعي القائم على الوحدة الوطنية. وأبدى (الخطاب) استعداد الحكومة لمطالب المثقفين والمعنيين بالشأن العام، القبول المبدئي بالمشاركة الشعبية، باعتبار أعضاء مجلس الشورى ـ الذين نتمنى انتخابهم قريباً ـ صنّاعاً في صياغة القرار الوطني، من خلال مراجعة الأنظمة والقوانين الإدارية.

الرياض ٢٠٠٣/٥/٢٠

العنف بضاعة مستوردة بلا جمرك!

خالد حمد السليمان

ليس من الموضوعية ولا من الإنصاف أن نلقي كل اللوم على مناهجنا التعليمية أو وسائلنا الدعوية لبروز ظاهرة التطرف التي أفرزت لنا أخيراً من يقوم بتفجير نفسه لإيذاء غيره، لأن هذا التطرف الوليد حديثاً لم يكن ليكون فجأة نتاج مناهج تعليمية أو دعوية تُمارس في مجتمعنا منذ أكثر من نصف قرن! والتطرف الفكري بضاعة لم تعرف صناعتها أو زراعتها هذه البلاد منذ الأزل، بل هو بضاعة مستوردة سعى مستوردوها إلى إدخالها إلى هذه البلاد بلا جمرك ولم يقبل مُصدروها لها ثمنا غير الأرواح البريئة.

عكاظ ٢٠٠٣/٥/١٤

عن أخطاء الهيئة وأخطاء غيرها

سعيد عطية الغامدي

الناظر إلى أخطاء منسوبة إلى رجال هيئات الأمر بالمعروف يشعر بشيء من القلق أن توجد مثل هذه التصرفات في جهاز تقوم مهمته على مساعدة الناس على أن يكونوا أكثر صفاء وأشد نقاء، ومساعدة المجتمع على طمأنينة أكثر والتزام أكبر. ويشعر بشيء من القلق أن الناس ربما يجدون ـ فعلاً ـ عنتاً ومشقة من بعض رجال الهيئة ولكن كثيراً من هذه القضايا لا تصل إلى الصحافة ولا يطلع عليها الناس. لا يعقل بحال من الأحوال أن تكون كل قصة تنشر عن أخطاء الهيئة مكذوبة مفتراة، ذلك أنها جهاز بشري، وقد يقع فيها من الاجتهاد وسوء الفهم أو سوء التطبيق. كما لا يعقل بحال من الأحوال أن نبحث عن كل خطأ للهيئة وحدها فنسعى إلى اصطياده ووضعه على مشرحة النقد والتحليل والتجريح، بينما تقوم أجهزة حكومية بنشاطها وترتكب من الأخطاء ما ترتكب ويقع فيها من التجاوزات ما يقع دون أن يجرؤ أحد على مجرد الهمس.

الوطن ٢٠٠٣/٥/١٢

ما هو أبعد من التغرير

تركي الحمد

عندما نأخذ حقيقة أن الشباب هم الوقود الحقيقي للحركات، ونعلم أن ما يقارب (٦٠٪) من السعوديين هم ممن تقل أعمارهم عن الثلاثين عاماً، وأن ما يقارب (٥٠٪) منهم هم في سن الثامنة عشرة وما دون، وأن (٩٧٪) منهم في سن الرابعة والستين وأقل، يمكن أن نكوّن صورة عن المدى أو الساحة المتاحة للتغرير والمغررين. ان «شبابية» المجتمع السعودي في حالة متزايدة، وهذا شيء جيد عندما يكون هنالك اقتصاد متنام، وسوق عمل قادرة على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد، وقنوات سياسية (مؤسسات) قادرة على استيعاب وتنظيم مشاركة هؤلاء في الشأن العام، ولكن هل إن الوضع السعودي قادر على ذلك؟ من ناحية اقتصادية، فان حوالي (٦٠٪ ـ ٧٠٪) من اجمالي العمالة في السعودية هم من الأجانب، وترتفع هذه النسبة الى حوالي (٩٠٪) في القطاع الخاص. والسعودة لم تكن ناجحة ولا يبدو أنها ستكون ناجحة بشكل كبير، طالما أن نظام التعليم السعودي لا يفرز من يسد حاجة حقيقية في سوق العمل. فخلال الفترة من ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ مثلاً، بلغ عدد خريجي الجامعات حوالي ١١٥ ألفاً، ولم تشكل العلوم الهندسية والطبية سوى ١٨ ألفاً منهم، أي ما نسبته حوالي ١٦٪. بالاضافة الى ذلك فان انخفاض معدل الدخل الفردي من ٢٨٦٠٠ دولار عام ١٩٨١، الى ٦٨٠٠ دولار عام ٢٠٠١، وانخفاض مستوى الانفاق العام، والخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدل البطالة الى أكثر من ٢٧٪، وتآكل الطبقة الوسطى التي هي أساس كل استقرار، كل ذلك من العوامل المساعدة على فهم ظاهرة التطرف والارهاب المتنامية. مقابلة العنف بالعنف قد تكون ناجعة مرحلياً، ولكنها غير ناجعة كحل طويل الأمد. نعم، الظروف الاقتصادية ليست بذاتها دافعاً للتطرف ولا العنف. تتسيس الأمور عندما تكون هذه الظروف الاقتصادية نتيجة أسباب غير

اقتصادية كسوء توزيع الثروة الوطنية، مضافاً الى ذلك ايديولوجيا تحريضية، وحالة احباط عام.

الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٥/١٢

الإرهاب ومبدأ الإصلاح الشامل

كلمة الرياض

الفروق الاجتماعية، والإقليمية، والقبلية، والتعصب القبلي وغيرها، لا تزال لها مواقعها على الخارطة الوطنية، وما لم تتحقق تربية تغاير هذه الموروثات من خلال الوئام الاجتماعي والتساوي بالحقوق والواجبات، ووضع الكفاءة مكان المحسوبية، ونقد الذات بالجرأة والشجاعة اللتين تفرضهما قوائم المصالح الوطنية، فإن الأخطاء ستزداد، إذ ليس من الحكمة أن تبقى الأنظمة القديمة التي انتهى مفعولها، قائمة يستغلها البعض، مقابل خسائر اقتصادية وتربوية وسياسية، بينما من يجاورنا في الدول الخليجية استطاعوا طرح مشاريع متكاملة تتعامل مع المناخ الداخلي، والخارجي، بما يتوافق والعنوان العام للتنمية، وفتح الأبواب لكل الرياح الجديدة للتغيير وفق اتجاه إصلاحي معتدل.

الرياض ٢٠٠٣/٥/١٩

الدواء هو الداء

هيا المنيع

كيف وجدت مثل تلك الفئة الشابة في مجتمع مثل مجتمعنا. كيف يكون هذا الجهل ونحن نعيش في دولة لا يفصل المسجد عن المسجد إلا عدة أمتار. أيضا كيف يكون ذلك الجهل ونحن أكثر الدول في العالم أجمع دراسة للمواد الدينية. ايضا كيف يكون ذلك ونحن الدولة التي لا يوجد فيها مواطن واحد غير مسلم؟ الكتاب المدرسي علينا إعادة النظر فيه من حيث الكم والكيف لأن مدارسنا للأسف تخرج لنا مجموعة من الكتب الناطقة ولا شيء غير ذلك. نعم المدرسة تأخذ من الطالب نصف نهاره ولكن دون ان تقدم للمجتمع مواطنا يعي مسؤولياته ويعرف حقوقه.

الرياض ٢٠٠٣/٥/١٢

تحالف الجهل والرصاص

تركي السديري

لأن الظروف الراهنة بكل مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا تسمح بمزيد من الإهدار للوقت ولروابط الوحدة الوطنية، فإن هذه الجماعات التي اضطرت الى الخروج من مكامنها في حاجة إلى تعامل جاد وحاسم.. لا أقول بمبادلة العنف بالعنف لأننا أساساً نريد انتزاعهم من مواقف تبني التعامل بالعنف، ولكن في الوقت الذي نضمن فيه عدم تمكينهم من تهديد حياة المجتمع أو مؤسساته أوالذميين المتعاقدين فيه، فإنه يجب السيطرة على المناخ الاجتماعي، وفتح منافذ انغلاقه وفق تدبير تربوي واع متصل بحقائق العلم والعالم.

الرياض٢٠٠٣/٥/١١

صناعة مشتركة: الداخل والخارج

سليمان العقيلي

من الواضح أن مجتمعنا يعاني من ظواهر مرضية لا يمكن أن تعالج إلا إذا اعترفنا بها، ومن أخطرها إرهاصات التطرف الديني والفكري. وهو مشكلة خطيرة سنعاني من آثارها على المستويين الداخلي والخارجي، وستفرز عواقب في النطاقات الأمنية والسياسية والفكرية والاجتماعية. لقد تصاعد تلاحم المفاهيم الدينية بالمفاهيم السياسية أثناء الجهاد الأفغاني ضد الاتحاد السوفيتي، فتكونت نبرة سياسية انعزالية دعت إلى صراع بين دار الإسلام ودار الكفر،

واتسعت دائرة المحرمات المنطلقة من المواقف السياسية مثل التحزبات الفكرية، وانتشار الروح العدائية للآخرين (الغربيين). مشكلة التطرف الديني منطلقة بالضرورة من بيئة سياسية وفكرية مشوشة حاولت استنباط مخرجات فقهية تعطي الشرعية لمواقفها، وليست بفعل عوامل داخلية صرفة، أو أسباب اقتصادية بحتة، وإنما وظفت العامل الاقتصادي أو الداخلي لتحشيد التأييد لها.

الوطن ٢٠٠٣/٥/١٣

الإرهاب ناتج أزمة الدين والدولة

عبد الله القفاري

ظلت تلعب على حبال الزمن سلطة سياسية تريد الإسلام مكوناً يخولها السلطة المطلقة ويفرض لها الطاعة والامتثال، ويكون قنطرة عبور آمن ومشروع سلطوي مقبول ومقنع.. وبين سُلطة دينية خارجة عن عباءة السلطة السياسية.. فرضت نماذج على اتباعها لا تخلو من غلو وانغلاق وتطرف وانعزال.. نواجه اليوم مرحلة مربكة ومقلقة من مراحله التي لا نعلم إلى أين يمكن ان تؤدي بنا. وسط هذه الفوضى الفكرية التي تجتاح عقول ابنائنا وتقودهم للمجهول.. أصبحت ظاهرة الإرهاب الديني كابوساً يهدد مجتمعاتنا ويربك علاقاتنا ويضعنا في مواجهة العالم كله.. وهي ظاهرة لم تأت من فراغ وهي مؤطرة باجتهادات فقهية وتلبس لبوساً شرعياً.. وكل هذا يتم وسط يأس كبير من اصلاح علاقات السلطة بالمجتمع مما أتاح لمثل تلك الظواهر ان تنمو وتقوى وتزدهر.

الرياض ٢٠٠٣/٥/١٤

منهاتن سعودية

عادل زيد الطريفي

الدين رغم سماحته يمكن أن يختطف من قبل طائفة، ويمكن أن يتم تفسير نصوصه بأقصى ما يتحمله النص من غلو. إننا اليوم واقعون أسرى لإرهاب تم توفير الأرض الخصبة لنموه منذ عقود. وما يردده اليوم كثير من الشيوخ الرسميين والكتاب عن هذا الموضوع ليس إلا وصفا غير صادق للظاهرة، لا يتناول الأسباب والجذور الحقيقية للفكر التكفيري/الجهادي. إذ يكتفي هؤلاء باعتبار ما حدث فكرا وافدا، وينسى هؤلاء أن البذور كانت كامنة في ثقافتنا، ونتيجة لأخطاء كثيرة عبر الزمن يتحملها الكثيرون منا في المجتمع. إن الخطاب الديني لدينا بعامة فيه كثير من مظاهر التشدد والغلو الديني. ونظرة خاطفة على خطب الجمعة في المساجد أو الفتاوى الفقهية تشهد على ذلك.

هناك دوافع آنية.. الفتاوى السياسية التي كانت تصدر سواء من رموز التيار الجهادي أو حتى شيوخ الصحوة في السنتين الماضيتين، ألهبت عواطف الكثيرين وأعطت السند الشرعي لهذه الأعمال. هناك فتاوى صدرت تبرر ١١سبتمبر، وأخرى تصف تلك الأحداث بالغزوات المباركة. إن تلك الفتاوى حضت أعضاء تلك الخلايا الجهادية على إطلاق النار على رجال الأمن.

الذين يرغبون في عزو ما حدث كنتيجة للظروف الاقتصادية والمعيشية أو النفسية يجانبون الصواب. تلك الظروف تصلح لتفسير سلوك المجرمين ولكنها لا تصلح لتفسير الحدث الإرهابي القائم على اعتقاد ديني. الإرهاب الديني لا يمكن احتواؤه، لأنه يجد في عقيدته شرعية ما يقوم به، ماذا

تصنع بأفراد يرون ضلال كل من لا يتفق مع منهجهم السلفي؟ هذه الحوادث ليست جديدة على مجتمعنا كما يريد أن يصور ذلك الكثيرون. والمهم في هذا الحادث الأخير أن لا يلجئنا هذا الفكر الخارجي إلى مزيد من التشدد والغلو كما حدث في السابق. المزيد من التشدد الديني قد يقودنا إلى منهاتن، ولكن هذه المرة سعودية. (لقد كتب هذا المقال قبل التفجيرات الثلاثة الأخيرة بيوم واحد، ويؤسفني أن أقول: لقد حدثت منهاتن سعودية بالفعل).

الوطن ٢٠٠٣/٥/١٤

المؤسسات التعليمية .. والخلايا

عبد العزيز الجارالله

بعد الكشف عن الخلية الإرهابية بالرياض، أصبحت المؤسسات التعليمية في دائرة الضوء.. هذا ليس اتهاماً.. لكن المؤشرات تتجه إلى المناهج والتربية وبرامج المؤسسات التعليمية. نتحدث عن الإرهاب، والمخدرات، والصحة، والإنتاج وكل الأضلاع الأربعة تكلّف الدولة المال والجهد والسمعة الدولية في حين أن المؤسسات التعليمية لم تبادر بالشكل المفترض إلى المساهمة في حل المعضلات الأربع، بل انكفأت على نفسها وقادت نوعاً من الحملة للدفاع عن مواقفها، مرة بالمناهج بتعديلات في المقرر الدراسي، وأخرى بتطوير آليات التعليم.

الرياض ٢٠٠٣/٥/١٢

أين خطؤنا؟

تركي السديري

هؤلاء الذين وهبوا أنفسهم للموت لماذا يهاجمون الحياة بمثل هذه الضراوة رافعين قسراً أرواح غيرهم من المسلمين والذميين نحو مذبح الموت.. هناك تجنيد لمعكسر الإرهاب داخل المملكة.. ضد من..؟.. لماذا يتجه شباب مسلم نحو هذه النهايات المفجعة.. أين هو دور الأسرة.. الآباء.. الأمهات.. كيف يجوز الانقلاب على الفتوى الشرعية المسؤولة أمام ولي الأمر فيقرر هؤلاء من عندياتهم استباحة دماء غيرهم.. ماهي النهاية التي يعتقدون أن بمقدورهم الوصول اليها. على أولياء الأمور أن يعوا بأن هذه الدولة قد حوربت دولياً وترصدت لها الصهيونية بشكل خاص بدعوى أنها تدعم الإرهاب.. فهل أخطأت هذه الدولة لأنها صرفت على التعليم الديني ونظمت له المسابقات وأكثرت من مدارس تحفيظ القرآن ووزعت جمعيات البر والجمعيات الخيرية؟

الرياض ٢٠٠٣/٥/١٤

موقف التيار السلفي من الإنفجارات

لم تكن التفجيرات الأخيرة غريبة أو مفاجئة، لأنها كانت متوقعة ومعروفة. أظهرت العمليات الإرهابية على السطح أموراً كثيرة كانت تجرى في الخفاء أو تدبر بليل ويتم التغاضي عنها، إما حماساً للشعور الديني ونصرة للجهاد الإسلامي، أو للشعور المستقر في أذهاننا بأن أبناء وطننا بحكم شعورهم الديني وانتمائهم الوطني لا يمكن لأحد منهم أن يسيء إلى الوطن والمواطنين. واليوم بعد أن اتضحت الحقائق وانكشف الغطاء لا بد لنا أن نسمي الأشياء بأسمائها ونضع الأمور في سياقها ونعترف بالحقائق المرة بشجاعة ونصارح الناس بكل ما جرى ويجري، وأن نعترف بأن هناك بوادر كانت تغذي هذا التيار زمنا طويلاً وجهات كان لها خطابان أحدهما متطرف صريح يشجع هذا التيار في السر والآخر خطاب موارب توفيقي يحتمل أكثر من معنى وتفسير في العلن.

هناك مجموعة من مشايخ التيار التكفيري أفصحوا علانية عن تغذيتهم ودعمهم لهؤلاء المتطرفين مثل علي الخضير وناصر الفهد وأحمد الخالدي الذين حرَّموا الوقوف ضدهم أو التبليغ عنهم أو تتبعهم وتهديد من يعين عليهم بعقوبة الله وانتقامه. إن موقف علماء الأمة جميعاً يجب أن يكون واضحاً وصريحاً ومعلناً على رؤوس الأشهاد دون مواربة.. ومع ذلك انتظر الناس من كثير من العلماء رأياً وموقفاً فلم يجدوه، فبيان هيئة كبار العلماء تأخر ولم يظهر، ومواقع العلماء على الإنترنت تظهر وكأنها غائبة عن الحدث.

هناك من الفتاوى والرسائل في مواقع الإنترنت التي تؤيد صراحة أو ضمنا ما يحدث أو تدفع الشباب بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى العنف مثل موضوع الشيخ حمد الريس ورسالة سمير المالكي ورد عبدالعزيز الجربوع على الشيخ سلمان العودة في أحداث أمريكا وبيان العلماء السبعة والعشرين الذي طالب الغيورين في مدنهم وقراهم بأن يلتفوا حول من يعرفون صدقهم من المشايخ وطلبة العلم، وكأنهم يلغون بذلك مؤسسات المجتمع المدني وسلطة أولي الأمر.

الوطن ٢٠٠٣/٥/١٤

يوم حاسم على النمط الأميركي

جمال خاشقجي

يمكن للدولة والمجتمع أن يحتملا آراء غريبة من نوع (يجب علينا الانسحاب من الأمم المتحدة حتى لا نحتكم إلى طاغوت) أو حتى الدعوة إلى أن تعلن الدولة الحرب على الولايات المتحدة، أو أن تخالف العالم كله وتحارب من أجل الطالبان وصدام حسين. آراء شاذة، يمكن أن (ندحشها) من باب الاجتهاد ونتعامل مع أصحابها بأنهم مجتهدون.. ولكن أن تخرج آراء وباسم أصحابها تدعو صراحة إلى تفكيك أصل الدولة، بتحريم ملاحقة من خرج على النظام العام (أو الوقوف ضدهم أو تشويه سمعتهم أو الإعانة عليهم، أو التبليغ عنهم أو نشر صورهم أو تتبعهم) لمجرد القول إن الشباب كانوا ينوون التصدي للصليبيين. إن قرار التصدي هذا على افتراض صحته، يختص به ولي الأمر فقط ، ولو سمح لكل زمرة من أبناء هذا الوطن جمعهم رأي واجتهاد أن ينفروا إلى ما اعتقدوه، خاصة لو كان للأمر علاقة بالمسائل الكبرى كالحرب والصلح، لما بقيت دولة ولا وحدة ولتنازعتنا الفتن والأهواء.

الوطن ٢٠٠٣/١١/١٤

مشجب الآخر والإنتهازية

عبد العزيزي الخضير

ما زلنا لا نملك الجدية الكافية في تحمل تبعات الأزمة وعلاجها. وأدمنا فن الترحيل والهروب من مواجهة متطلبات الحل:

* اللجوء إلى تحميل الآخر المسؤولية.. في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات لاحظت أن هناك امتعاضا شديدا من الإسلام النفطي أو السعودي... ومحاولة تحميله مسؤولية الإرهاب الذي كان في ذروته. البعض عندنا يحاول تحميل المسؤولية الفكرية على جهات خارجية، يبدو أن هذه طبيعة إنسانية في التهرب من المسؤولية ومواجهة الحقائق.

* اللجوء إلى المغالطة في التفاصيل.. المراقب للظاهرة الإسلامية يدرك أن التيار الأغلب هو ضد العنف، ويحمل فكراً معتدلاً، لكن ليس لديه الجدية الكافية في قمع هذا التوجه فكريا، والمبادرة في إيقافه، فهم يستعملون لغة مبهمة عند إدانة مثل هذه الأعمال، أحياناً بحجة أن التفاصيل غير واضحة، وأحياناً بحجة التثبت، وأحياناً التوهم بأن هذا فيه تبرئة لأطراف أخرى.

* يستغل بعض المتطرفين من خصوم التيار الإسلامي مثل هذه المناسبات في الهجوم والقيام بعملية تنفيس وانتقام غير مبررة، مليئة بالسخرية والشتم البعيد عن المنطق العلمي، بحجة المساهمة في علاج الوضع مع أنهم يؤججون الوضع.

الوطن ٢٠٠٣/٥/١٤

تاتورية تصنع الإرهاب

كلمة الرياض

حتى تقوى شوكة الوسطية القادرة على لعب دور المحاور الهادئ، لا بد من تفسير دقيق للشخصية الإرهابية، ومنابت وجودها، ثم فتح النوافذ لأسباب القصور الأمني والتربوي، وفتح المناخات لمناقشة هذه الظواهر، لأنه بدون رأي عام يختلف أو يتفق، لا يمكننا الإطلالة على الأحداث بتفاصيلها الدقيقة. الإرهاب في العالم اللاديموقراطي، ينشأ في فراغ السلطات من إقامة نظم عادلة تجعل فئات الشباب أقرب إلى المحرضين، وأصحاب الأفكار السوداء، من الأسرة، والمدرسة والمجتمع السوي، وهذا التغاير بالأنظمة خلق منظومة التطرف، مثل أي حالات شذوذ يشجعها أطراف البذخ، أو العوز والجوع.

الرياض ٢٠٠٣/٥/٢٢

التعرية والقبضة الحديدية هي الحلّ

فهد عامر الاحمدي

يجب ان لانخلط هنا بين التعصب والتطرف.. فالتطرف هو المرحلة الثانية للتعصب وموقف يلغي الاحتمالات البديلة.. أما المرحلة الثالثة فهي الخطيرة حيث يصل الحماس بالمرء الى محاولة تطبيق مايراه بالعنف والقوة! مجتمعنا لا يخلو من الاخطاء والفساد؛ ولكن اللجوء الى العنف لا يختلف عمن يضرب وجهه بمطرقة ليقتل (ذبابة). ان أول خطوة لمحاربة التعصب هو تعريته. فمجرد تعريته وكشفه ينقل المرء الى وعي بالواقع - مهما كان مرّاً - ويتيح له الموازنة بين الممكن فعليا والمأمول نظريا. أما الخطوة الثانية فيجب ان توازي في حجمها انتقال التعصب الى المرحلة الثالثة.. حيث العنف جريمة؛ والجريمة تتطلب الضرب بيد من حديد!.

الرياض ٢٠٠٣/٥/١٤

مناهج ممتازة وانفتاح فقهي مطلوب!

سليمان الربعي

إن الأفعال إذا اتكأت على خلفية تسويغية غدت سلاحاً لا يلوي في تحقيق مآربه على شيء، يتزامن الفعل مع سفسطة خطيرة تحيل السيئة حسنة، والغدر شجاعة، والعدوان جهاداً يحسب مقترفه أنه يؤجر عليه ويأثم إن أحجم عنه! إن الجريمة مهما بلغت شناعتها وبشاعتها لا يجب أن تستزلنا إلى غاياتها بارتياد أجواء التوتر، والوقوع في فخ التصنيف، وتبادل التهم والاستعداء، وتجاوز الحق سواء بتسويغ العدوان وتهوين مخاطره، أو - في المقابل - بالتسوية بين الغلو والتدين، وخلط المفسد بالمصلح، وحشر المتدينين في زاوية المزايدة والإسقاط. إن موجة إلقاء تبعة هذه الجريمة على مناهجنا من قبيل التجاوز. فمناهجنا وإن اتصفت بالخصوصية، فإن ما يميزها ويمايزها: تكاملها المؤسس على الحق والعدل. وعقيدة الولاء والبراء تؤكد ألا شيء يخرم ولاء المؤمنين كتكفيرهم، فكيف بانتهاك دمائهم وأموالهم؟ وإذا كان ثمة ما ينبغي مراجعته منها، فهي منهجيتها. ومن ذلك أن حصر منهج التلقي فقهياً على مدرسة واحدة، يمكن أن يهيئ أرضية للانغلاق المفضي إلى احتكار الحق، وتضليل المخالف، وتغليب فقه التشديد. وهذا وإن كان تعصباً فكرياً، فإن توظيفه للعنف السلوكي يصبح أمراً ممكناً. والانفتاح على مدارس فقهية أخرى معتبرة، تنمية للملكات الفقهية، ورياضة للنفس بقبول الآخر، وإشاعة لفقه التيسير.

الرياض ٢٠٠٣/٥/٢٤

أفغانستان هي السبب؟!

محمد أحمد الحساني

إذا أردنا أن نتهرّب من الواقع ونلقي التهم جزافاً، وفي فضاء رحب واسع لنتوه بين الأفلاك السائرة، فإن بوسعنا أن نقول إنهم يحملون أفكاراً دخيلة غريبة ثم نُحدد أو لا نستطيع تحديد مصدر هذه الأفكار، وإن حددناها ألقيناها على أفغانستان لأن ترابها شاسع! ولكن حتى لو أُلقيت المسؤولية على التراب الأفغاني، ألا يبرز هنا سؤال موضوعي عن مرحلة ما قبل أفغانستان. أي عن المرحلة التي أعدتهم للذهاب إلى أفغانستان، وهل هي مرحلة بريئة صافية نقية؟! إنهم (المتطرفين) نتاج مأساة ساهم في صنعها العديد من الأطراف ونأمل ألا يدفع ثمنها الجميع. وهذه المأساة تحتاج إلى علاج أوسع من ردة فعل حتى لو قيل إنها حازمة وقوية.

عكاظ ٢٠٠٣/٥/١٤

الحرب القادمة على المناهج

عبد العزيز الجار الله

ماذا تريد أمريكا من مناهجنا؟.. سؤال محوري ومفصلي كابرنا أمامه وقلنا بعناد وتحد وطني هذا شأننا وحدنا ولا أحد يتدخل في أمورنا الداخلية. كان علينا أن نقف في مربع الواقعية وننظر ماذا تريد أمريكا من مناهجنا، القضية ليست إملاءات وأمركة وفرض إرادة. قبل أن تحمل لنا الأجندة الأمريكية (تغيير) المناهج كانت لنا مطالبة وطنية محلية، وحتى من داخل البيت التعليمي هناك مطالبات بمناهج جديدة وكانت تطرح بطريقة مغايرة لما تطرحه تطورات (١١ سبتمبر) كانت تقال المطالبات بعبارات: تعديل المناهج أو تطوير المناهج أو تحديث المناهج وهذا حقيقة فرق كبير مع ما تطالب به أمريكا من (تغيير المناهج) وكأنه نسف كامل للمنهج التعليمي القائم واستبداله بنموذج تخبئه لنا أمريكا.

الرياض ٢٠٠٣/٥/٢١

بريئون جداً

عبد الرحمن الراشد

فكرت طويلا واكتشفت الذين تسببوا في مأساة الاثنين الدامي. أستطيع ان أجزم انهم طلاب زراعة او من وزارة الزراعة، فهي مسؤولة عما حدث، وهي التي منحتهم التربة وحفرت لهم الآبار وأمدتهم بالمياه ووزعت عليهم البذور. اكتشفت انه ليس صحيحا انهم مدللون ومحميون وتفتح لهم المجالس.. فقد ثبت لي ان السعوديين الذين ذهبوا او جاءوا من كشمير وافغانستان والشيشان وصلوا الى هناك بالصدفة، كانوا سياحا ضلوا طريقهم من الحمراء الى كابل. ايضا، ليس صحيحا ان السياح السعوديين عادوا عازمين على ارتكاب اعمال شريرة، بل لتعميم المنفعة، فقد اصلحوا مزارع الدول الأخرى وقرروا ان ينقلوا التقنية والخبرة التي أخذوها في جبال تورا وكهوف بورا الى المجمعات السكنية. وليس صحيحا ان الإعلام السعودي والمؤسسات السعودية هيأت الأرضية والعقلية لهم مبكرا.

فكل ما يقال عن شبابنا ليس معظمه اكاذيب، بل كله اكاذيب. فجمعياتهم الخيرية ترسل اموالها فقط للسياحة والترفيه عنهم وعن

اصدقائهم وليس لتمويل الارهاب في الخارج. وبلغت القسوة ان منشوراتهم لا تحتاج الى إذن من وزارة الاعلام الموقرة، بعكس طلاب المطبوعات العلمية او الطبية او حتى اهل قصائد النبط. أيضا، يوزع الشباب منشوراتهم في ظروف بالغة الصعوبة وما يزيدهم ارهاقا ان احدا لا يصادرها ولا يسألهم حتى عن مضمونها. ليس صحيحا ان لهؤلاء المزارعين أي سلطة، وليست لهم سيارات شهيرة، فمغامراتهم بسيطة مثل افلام هوليوود. ومن الاكاذيب ايضا ما يشاع من ان التلفزيون السعودي متخم ببرامج دينية. ومن آخر الانباء الصحيحة، ان الجمعيات الخيرية السعودية التي شبعت من اصلاح العالم الاسلامي، مثل افغانستان، قررت الانصراف الى اصلاح اوضاع المملكة بطباعة المزيد من ملايين الكتيبات والاشرطة والندوات و(الجمسات).

الشرق الأوسط ٢٠٠٣/٥/١٧

من المسؤول عما جرى؟!

محمد رضا نصر الله

السؤال منذ حادثة احتلال الحرم المكي في أول يوم من شهر محرم سنة ١٤٠٠هـ.. هو ماذا أعددنا لمواجهة هذا التحدي الخطير لأمننا الثقافي والاجتماعي والسياسي؟ لم أقرأ دراسة بحثية واحدة ترصد السلوك الإرهابي لمن قاموا باعتداءات، وتبين بواعثه النفسية والثقافية والاجتماعية والسياسية.. وهل تفاقم هذه الظاهرة مؤخراً يعود إلى عوامل خلخلة كامنة في مناهجنا التعليمية، وهياكلنا الاقتصادية، وهل أحد أهم الأسباب يرجع إلى افتقار التعددية الثقافية في مجتمعنا؟ يكمن خطؤنا الأساسي في ركوب موجة الإسلام السياسي، ومداراة مشروعه المغترب عن متغيرات العالم.. حين توهمنا أننا قصرنا في المحافظة على الدين، إذ استمعنا لمن جاء يدعونا إلى (الصحوة) وكأننا مازلنا مستغرقين في الجاهلية! دون أن نلتفت إلى ضرورة صياغة خطاب ثقافي إسلامي معاصر، يجمع ما بين روحانية الدعوة ومادية الحياة.

الرياض ٢٠٠٣/٥/١٧

جهاد أم إرهاب؟

شروق الفواز

عندما روعت الرياض فجأة، ودوت في سمائها ثلاثة انفجارات متتالية أضاءت ليلها وبعثرت سكونه وسكينته.. افترق الكل على كلمتين (إرهاب وجهاد) ومهما كانت نسبة كل فريق وتفوق أحدهما على الآخر، فوجود وصفين لحادثة واحدة يدل على خلل! ولنكن صادقين مع أنفسنا ومع من حولنا، فحدوث مثل هذه الانفجارات وضلوع مجموعة من أبنائنا فيها، دليل قاطع على أن هنالك فئة من مجتمعنا تؤمن وتصر على أن ما عانته الرياض في تلك الليلة الأليمة، وما دفعته وخسرته من أرواح بريئة ومنشآت وثقة وأمان، هو جهاد.

الرياض ٢٠٠٣/٥/٢٣

نعم.. وزاراتنا تفرّخ الإرهاب

قينان الغامدي

(لا مكان للإرهاب ولا للإرهابيين) و(سنقف صفا واحدا في وجههم).. عنوانان ضخمان يتصدران كل الكلام الذي قيل والذي سيقال عن جريمة التفجير النكراء التي شهدتها الرياض، قلناهما بعد تفجيرات العليا، وقلناهما بعد تفجير الخبر، وقلناهما ونقولهما دائما، لكنهما لم يتعديا حدود الكلام الذي يقال في المناسبة، ثم تعود حليمة إلى عادتها القديمة، حتى إذا وقعت واقعة أخرى عدنا إلى إدارة شريط الكلام من جديد! كيف لا يصبح للإرهاب مكان، وكيف نقف صفا واحدا في وجه الإرهابيين؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن نقف عنده وقفة طويلة، ولا نغادره دون إجابة. المطلوب استراتيجية شاملة لاحتواء الفكر المتطرف في بلادنا بعد أن أصبحت (مفرخة) للإرهاب، وبعد أن أصبح هذا الإرهاب موجها نحونا، بضاعتنا التي شوهت في غفلتنا فردت إلينا. ليس لدينا استراتيجية نعمل في ضوئها وإنما خبط عشواء، فوزارة الداخلية تكافح نتائج الفكر الإرهابي، بينما الوزارات الأخرى (الشؤون الإسلامية، التربية والتعليم، التعليم العالي، الثقافة والإعلام) من حيث تدري ولا تدري تكرس وتسقي الجذور الفكرية المتطرفة، وتفرخ الإرهابيين الذين هم في الأصل نتاج (مفرختنا) المحلية.

الوطن ٢٠٠٣/٥/١٧

الحوار يحمي الإستقرار

تركي السديري

يجب التلاقي على تفاهم مشترك بين كل القوى الاجتماعية لتصحيح المفاهيم حول طبيعة علاقات تلك القوى.. الحوار- وليس القذف - وحده كفيل بتوفير وحدة المجتمع وتماسكه وتمكينه من مواجهة ما يحاك ضده.. إذا كنا نعيب على جماعات التدمير في المملكة وخارجها قرارها المبدئي بتكفير الآخر فتقرر التفجير ضده سلفاً دون الحوار معه، فإن من الخطأ أن نمارس نفس الأسلوب فنرفض الاستماع إلى بعضنا.

الرياض ٢٠٠٣/٥/٢٠

من ليس معنا فهو ضدنا

جمال خاشقجي

هكذا فهمت كلمة ولي العهد التي حدد فيها سياسة المملكة في الرد على الضربة الإرهابية. الذي فهمته من تحذير ولي العهد الواضح و(بصفة خاصة كل من يحاول أن يجد لهذه الجرائم الشنعاء تبريرا من الدين الحنيف. ونقول إن كل من يفعل هذا يصبح شريكا حقيقيا للقتلة ويجب أن يواجه المصير الذي يواجهونه) أن سموه لن يقبل أن يخرج علينا أحد بتبرير شاذ من نوع (هؤلاء الشباب أخيار، طيبون ونيتهم حسنة ومجتهدون ولكن أخطؤوا الاجتهاد) فالاجتهاد محتمل في تحريم التأمين التجاري ولكنه غير مقبول في دماء العباد أو سيادة الدولة.

الوطن ٢٠٠٣/٥/١٥

مؤتمر وطني لمناقشة موضوع التطرف

عبد العزيز السويد

نحن بحاجة للاتفاق على تعريف واضح للتطرف، أتوقع أننا سنجد اختلافاً وتبايناً كبيرين بين الأطراف المشحونة الآن والتي تتقاذف الاتهامات. إذا استطعنا ترسيم حدود التطرف وماهيته وحدود تداخل ألوانه نتمكن وقتها من البدء في مشروع نشر التسامح وإنقاذ شبابنا من الأفكار المدمرة. وقد يبدو للوهلة الأولى أنه من السهل تعريف التطرف، لكنك ستكتشف نقيض ذلك، ستجد أن الرؤوس وإن تشابهت في أشكالها تحمل في دواخلها المتناقضات. هناك حاجة إلى ندوة أو مؤتمر لهذا الأمر يشارك فيه أهل العلم والثقافة، مؤتمر داخلي عقلاني يكون نواة لحوار وطني صريح وواضح ، يسند الجبهة الداخلية التي هي الآن في خطر، ويقطع الطريق على محاولات الهيمنة.

الرياض ٢٠٠٣/٥/٢١

بيضة وحجر يشجّ الرأس

اللعب بالبيضة والحجر فنّ ولكنه خطر ومحفوف بالمصاعب.

تأتي على الدول أزمات تكون الخيارات أمامها بين السيء والأسوأ، وليس الحسن والسيء، وقد توفق للإختيار الأسهل أو الأقل كلفة.

نحن في المملكة لا نطالب المسؤولين بالمستحيلات، ونعلم حجم الضغوط التي يعانون منها، ولكنها من وجهة نظرنا لا تكفي أن تكون مبررات للفساد والإستبداد الذي نعيشه.

أمام المسؤولين ملفات ومطالب متناقضة التوجهات لم تحسم.. طال تأجيلها منذ عقد الخمسينات وحتى اليوم. والملفات هذه جرى التعامل معها بسياسة البيضة والحجر، ولكثرة الأخطاء تكاد البيضة أن تنكسر، والحجر أن يتلوث أو يشجّ رأس اللاعب به.

لا يستطيع أميرٌ أن يقول بأن دولتنا (سلفية) وأن من لا يعجبه يبلط البحر أو يشربه إن شاء. تريد دولة سلفية؟ إذن إدفع ثمن ذلك عنفاً وتطرفاً وتناحراً إجتماعياً وتآكلاً في شرعية حكمك، وربما تقسيم (ملكك!).

وتريد من كل مواطن أن يصبح خفيراً، كما يحلو لبعض الكتاب والمشايخ الذين يتقمصون دور رجال الأمن، أو هم كذلك بالفعل.. فهذا لا يكون ولم يكن في التاريخ!

ومع هذا فإن المواطن يطلب ثمناً للتعاون معك، هو أن تشركه في المغنم وليس المغرم فحسب. تشركه في صناعة القرار وقت السلم، حتى يتحمّل مسؤوليته وقت الأزمات.

وتريد إصلاحاً بدون تنازلات، وهذا لا يكون. فالإصلاح مصحوب بالتنازل والجراحة والألم، شأنه في ذلك شأن الإنهيارات الأمنيّة، وما يصحبها من معاناة ومآسي.

وإذا لم تكن تريد إصلاحاً، أيها الأمير أو المسؤول، فلا تطلب ـ إذن ـ تعاوناً من المواطن، ولا رضاً من العامة، ولا حبّاً قلبيّاً خالصاً، ولا تتوقع عوناً بل شكّاً يبادل شكوكك فيه، واحتقاراً يقابل احتقارك له، وتقزيماً لشخصك مقابل تقزيمك لدوره.

وتريد وضعاً أمنيّاً مكيناً، وأنت لا تنه عن الفحشاء والمنكر (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً) فتأكل حقوق المواطنين وتتلاعب بمقدرات الدولة وتنهب ميزانية الخدمات وتفرض الخوّة على رجال الأعمال، وتجعل المواطن بلا مستقبل تعليمي أو وظيفي. فكيف يأتيك الأمن؟

وحين تطلب الدفاع عن الوطن ضد التآمر أو العدوان الخارجي، فكر فيما صنعته يداك من تمزيق للشعب، وإهانة لكرامته، واستخفافاً بمعنوياته. فالمواطن لا يستطيع حتى لو أراد أن يدافع عنك. من لا تحفظ كرامته لا يستطيع أن يحفظ كرامة وطنه، أو أن يدافع عن نظامه السياسي الذي لم يكن له خيار فيه.

وبالمختصر المفيد نقول لأمراء العائلة المالكة: عاملوا الناس بمثل ما تحب أن يعاملونكم به. إذ لا تستمر علاقة حب وود من طرف واحد. فمن يحمل العصا بوجه شعبه، يكون أحمقاً إن توقّع يوماً أن هذا الشعب سيرضى عنه وسيدافع عنه وقت أزمته.

نقول لكبار رجال الحكم.. تنازلوا قليلاً لتكسبوا كثيراً. تعلّموا ـ وإن كان التعليم في الكبر كالنقش في الماء! ـ أن تحترموا شعبكم، وأن تهذّبوا تصرفاتكم، وتضبطوا تعديات أبنائكم وصبيانكم الذي يبطشون بالناس ويعتدون على حقوقهم بعصاكم. أروا الناس جديّتكم، وأنكم معهم (في إطار واحد) كما تقولون. فالشعارات لن تجلب قنينة دواء لمحتاج، ولا أن تعيد مظلمة لمعتدى عليه، ولن توفر كرسياً لمتعلم أو وظيفة لمتخرج ومحتاج.

أثبتوا لنا أنكم تحبوننا ـ عملياً ـ لكي نستطيع أن نسامحكم، ونفتح صفحة جديدة معكم، وليخرج حبّنا صادقاً لا نفاقاً نعلنه لكم ونفصح عن خلافه حين نختلي بأنفسنا بعيداً عن أعينكم.

لقد أعمت الثروة والسلطة معظمكم.. ولكن تذكّروا أن الله لم يخلقكم دون سواكم، وأن لو دامت لغيركم ما وصلت إليكم، وإن الإعوجاج إن لم تصلحوه بأنفسكم وبالصادقين من شعبكم، سيوردكم المهالك ويكون في ذلك حتفكم، شأنكم في ذلك شأن الآخرين.

قد تقولون: قديمة، سمعناها ولم تحدث!

هل تضمنون أن لا تحدث؟!

مرافئ